



المجلة الاجتماعية القومية

فند طه أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى : الأبعاد والقضايا الأساسية ، استطلاع للرأى

مصطفى سويف البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات : دراسة حالة

ناهد صالح الديمقراطية جوهر مفهوم الرأى العام : نظرة تاريخية

سهير القباشى اتجاهات حديثة فى علم نفس الصحة

أيمن عامر أثر الوعى بالعمليات الإبداعية والأسلوب الإبداعى فى كفاءة حل المشكلات

نادية حليم المؤتمر الدولى الثالث للمرأة الريفية : ٢ - ٤ أكتوبر ٢٠٠٢

هدى مجاهد السياسات الاجتماعية عبر القوميات : تحديات التنمية الجديدة للعملة ، تحرير موراليز جوميز دانيال .

سبتمبر ٢٠٠٢

العدد الثالث

المجلد التاسع والثلاثون

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

رئيس التحرير

الدكتورة نجوى الفوال

نواب رئيس التحرير

الدكتورة نادية حليم الدكتورة نجوى خليل الدكتورة إنعام عبد الجواد

سكرتيرا التحرير

الدكتورة ابتسام الجعفرأوى

الدكتورة هويدا عدلى

قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلاث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
- ٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحوثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
- ٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو (مسافة مزدوجة) ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها فى حوالى صفحة .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائلتها فى نهاية المقال .
- ٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

ثمن العدد والاشتراك

ثمن العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكياً .

وتكون المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية ،

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

آراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات إيتانها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

- ١ هند طه . أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى : الأبعاد والقضايا الأساسية ، استطلاع للرأى .
- ٣٧ مصطفى سويف . البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات : دراسة حالة .
- ٧٧ ناهد صالح . الديمقراطية جوهر مفهوم الرأى العام : نظرة تاريخية .
- ١٠٩ سهير الغباشى . اتجاهات حديثة فى علم نفس الصحة .

ثانيا : رسائل جامعية

- ١٤٥ أيمن عامر . أثر الوعى بالعمليات الإبداعية والأسلوب الإبداعى فى كفاءة حل المشكلات .

ثالثا : مؤتمرات

- ١٥٥ نادية حليم . المؤتمر الدولى الثالث للمرأة الريفية : ٢ - ٤ أكتوبر ٢٠٠٢ .

رابعا : عرض كتب

- ١٦١ هدى مجاهد . السياسات الاجتماعية عبر القوميات : تحديات التنمية الجديدة للعولة ، تحرير موراليز جوميز دانيال .



أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي

الأبعاد والقضايا الأساسية

استطلاع للرأى*

هند طه**

تناول هذه الورقة أهم النتائج التى أسفر عنها استطلاع للرأى أجرى على عينة من المهتمين والمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى فى الجامعات ومراكز البحوث القومية والخاصة ، بشأن بعض القضايا المتصلة بأخلاقيات هذه النوعية من البحوث ، وفى مقدمتها القضايا الخاصة بحرية البحث العلمى ، وأولويات القضايا والمشكلات التى ينبغى أن يتوجه إليها ، والمسائل المتصلة بتمويله ، والعلاقات وأنماط السلوك السائدة فى الوسط العلمى ، والسرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى .

يمثل مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى - الذى عقده المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية بمقره فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٩٥ - إحدى الخطوات الرئيسية فى سلسلة اهتمام المركز بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر^(١). وقد بدأت أولى هذه الخطوات سنة ١٩٨٥ بعقد الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، والتى تم

* موجز لاستطلاع للرأى أجراه قسم بحوث وقياسات الرأى العام بإشراف الأستاذة الدكتورة نجوى خليل ، أنظر :
خليل ، نجوى ، وطه ، هند ، أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى : الأبعاد والقضايا الأساسية ، استطلاع لرأى المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، ٢٠٠٢ .

** خبير أول ، علم النفس ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

فيها مناقشة كافة الأبعاد السياسية والاجتماعية والعلمية لقضية أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي^(١) .

ثم تلا ذلك تخصيص المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - لعدد من السنوات - بابا في المجلة الاجتماعية القومية - الصادرة عنه بشكل دورى- لتناول بعض الموضوعات المندرجة تحت قضية أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي . كما أجرى قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز سنة ١٩٩٣ استطلاعاً لرأى نخبة من العلماء المتخصصين فى العلوم الاجتماعية فى أهم قضايا المنهج والأخلاقيات ، خاصة فى مجال قياس الرأى العام^(٢) . وكشفت نتائج هذا الاستطلاع عن أهمية قضية أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ، وأنها تمثل بالفعل أحد هموم الجماعة الأكاديمية فى مصر ، مما أدى إلى التعجيل بالإعداد لعقد مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي المشار إليه سابقاً سنة ١٩٩٥ .

هذا ، وقد عكست جلسات المؤتمر بما قدم فيها من أوراق علمية ، ومادار فيها من مناقشات - خاصة فى الجلسة الختامية ، والتي كان عنوانها "ماذا بعد مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي" - عكست الحاجة إلى مواصلة المجتمع الأكاديمي الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي فى مصر ، واتخاذ خطوات إجرائية فى هذا الشأن^(٣) ، كان من أهمها التوصية بإجراء استطلاع لرأى المشتغلين بالبحث العلمى فى الأبعاد والقضايا الأساسية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، وقد جاء هذا الاستطلاع استجابة لهذه التوصية ليبين مدى اهتمام النخبة الأكاديمية بمواصلة الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، بالإضافة إلى رؤيتها للأبعاد والقضايا الأساسية لهذه القضية ، والخطوات الإجرائية التى ترى ضرورة تبنيها ، لوضع حد للتجاوزات

الأخلاقية عند ممارسة البحث الاجتماعى ، وتحديد كيفية استمرارية الاهتمام بين الأكاديميين بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

عينة استطلاع الرأى

جاء تحديد فئات العينة - التى وقع عليها اختيارنا - فى حدود طبيعة موضوع الاستطلاع والهدف منه ، فقد حددنا فئات العينة - محل الاستطلاع - على أساس التخصص العلمى من جهة ، والمؤسسة الأكاديمية التى يعمل بها المستطلع رأيه من جهة أخرى . واعتمدنا على أسلوب الحصر الشامل للمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى فى مراكز البحوث القومية والحكومية ، ومراكز البحوث الخاصة ، والجامعات والمعاهد العليا ، ممن شاركوا فى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى الذى نظمه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة فى عام ١٩٩٥ ، والذين أرسلت لهم أوراق المؤتمر للمشاركة فيه .

ورغم الصعوبات العملية التى واجهت مرحلة جمع البيانات من فئات العينة ، فإن حجم العينة المتحقق بالفعل - أى الذين تم استطلاع رأيهم فعلا - قد بلغ ٤٠٥ أفراد . ومع أن نتائج هذا الاستطلاع تمثل - فقط - آراء هؤلاء الأفراد ، الذين يشكلون عينة استطلاع الرأى ، إلا أننا نلاحظ أنهم أكاديميون من غالبية الجامعات ومراكز البحوث . بالإضافة إلى أنهم يشغلون كافة الدرجات والوظائف العلمية ، إلى جانب أنهم يتوزعون على كافة الفئات العمرية ، بدءا من سن العشرين وحتى سن السبعين وما بعدها . كما أن هذه العينة تغطى كافة التخصصات العلمية المعنية بالبحث العلمى الاجتماعى ، وهو ما يوضحه عرضنا لخصائص العينة .

أولاً - توزيع أفراد العينة وفقاً للمؤسسة العلمية التي يعملون بها

تبين أن ٦٤٪ من أفراد العينة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا على مستوى الجمهورية . وقد شملت العينة الجامعات التالية : القاهرة ، وعين شمس ، والأزهر ، وحلوان ، والإسكندرية ، والمنوفية ، وطنطا ، وبنتها ، والزقازيق ، والمنصورة ، وقناة السويس ، والمنيا ، وأسيوط ، وجامعة جنوب الوادي . كما شملت معاهد عليا وهي : معهد الإحصاء ، ومعهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ومعهد البيئة ، ومعهد الدراسات العليا للطفولة .

ومن ناحية أخرى فإن ٢٨٪ من أفراد العينة كانوا من أعضاء مراكز البحث القومية ، وهي : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ، والمركز القومى للبحوث التربوية ، والمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى : مركز بحوث التعليم العالى ، ومعهد التخطيط القومى ، والمجلس القومى للسكان ، والمجلس القومى للطفولة والأمومة . كما أن ٧٪ من أفراد العينة كانوا من أعضاء مراكز البحث الأخرى ، وتشمل : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومركز المشكاة للبحوث والتدريب ، ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ومركز البحوث العربية ، ومركز القرار للاستشارات ، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، والمركز الإقليمى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية (اليونسكو) . أى أن نسبة أفراد العينة بمراكز البحوث القومية والناطقة للدولة ومراكز البحوث الخاصة والدولية بلغت ٢٩٪ .

ثانياً - توزيع أفراد العينة وفقاً للتخصص العلمى

وقد شملت عينة المستطلع رأيهم كافة التخصصات العلمية المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى . ظهرت أعلى نسبة من المتخصصين فى علم الاجتماع

(٢٣٤٪) ، تليها نسبة المتخصصين فى علم النفس (٢٢٩٪) ، ثم المتخصصين فى العلوم السياسية (١٢٣٪) . وبلغت نسبة المتخصصين فى الإعلام ٩٨٪ ، والمتخصصين فى الإحصاء ٩٥٪ ، وفى التربية ٧٢٪ ، وفى الأنثروبولوجيا ٦٪ . كما شكلت تخصصات القانون والاقتصاد والفلسفة ٥٣٪ . وهناك نسبة أخرى بلغت ٣٦٪ ضمت تخصصات مثل : التاريخ ، والآثار ، والأدب ، والعلاقات العامة ، والإدارة .

ثالثا - توزيع أفراد العينة وفقا لدرجتهم الوظيفية

ضمت العينة كافة الفئات العلمية بدءا من المعيدىين والباحثين المساعدين (٢٢٣٪) ، والمدرسين المساعدين والباحثين (٢٨٥٪) ، والمدرسين والخبراء (٢٢١٪) ، والأساتذة المساعدين والخبراء الأول (١٠٧٪) ، وانتهاء بالأساتذة والمستشارين (١٦٤٪) . إلا أنه يلاحظ أن نصف العينة تقريبا تضم فئة المعيدىين والباحثين المساعدين والمدرسين المساعدين والباحثين (٥٠٨٪) . وبهذا تعكس نتائج الاستطلاع - بشكل متوازن وواضح - آراء الجيل الجديد الذى سيشكل فى المستقبل القريب هيئة التدريس بالجامعات وهيئة البحوث بمراكز البحوث ، بجانب آراء من هم فى بداية سلم هاتين الهيئتين ، أى المدرسين والخبراء ، ومن هم على قمته من الأساتذة والمستشارين . بالإضافة إلى الأساتذة المساعدين والخبراء الأول ، حيث شكل أعضاء هيئة التدريس وأعضاء هيئة البحوث ٤٩٢٪ من حجم العينة .

رابعا - توزيع أفراد العينة وفقا للسن

تبين أن ٦٠٪ من أفراد العينة الذين ذكروا أعمارهم من فئة الشباب ، حيث تتراوح أعمارهم بين العشرين وأقل من أربعين سنة ، بينما كانت نسبة الذين

بلغوا سن الستين على الأقل ٥١٪ فقط ، فى حين بلغت نسبة الذين تراوحت أعمارهم بين الأربعين وأقل من الستين ٣٤٩٪ ، وبهذا يتبين أن نسبة الشباب هى النسبة الغالبة فى عينة هذا الاستطلاع .

أسلوب وإداة جمع بيانات استطلاع الرأى

نظرا لأن عينة استطلاع الرأى من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وأعضاء هيئة البحوث بمراكز البحوث ، وجميعهم على درجة عالية من التعليم والخبرة بالبحث العلمى الاجتماعى ، رأينا أن يقوم المستطلع برأيه بملء استمارة الاستطلاع بنفسه ، ومن هنا اعتمدنا على الاستبيان questionnaire كأداة استطلاع الرأى .

وبناء على موضوع الاستطلاع وأهدافه ، بالإضافة إلى الاعتماد على الورقة العلمية التى تناولت بالتحليل الكيفى كافة الأوراق المقدمة لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، والمجلدات التى أعدت ونشرت خصيصا للمؤتمر نفسه ، قمنا بتحديد القضايا الأساسية التى يشملها الاستطلاع ، ومن ثم الاستبيان ، والأسئلة المندرجة تحت كل قضية من هذه القضايا .

وقد حددت القضايا الأساسية فى تسع قضايا تتناول : مواصلة المجتمع الأكاديمى الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، وحرية البحث العلمى الاجتماعى ، وأولويات البحث العلمى الاجتماعى ، وتمويل البحث العلمى الاجتماعى ، والعلاقات وأنماط السلوك فى الوسط العلمى ، والسرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى ، وإعداد دورية لنشر الوعى بأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، وإنشاء جمعية أو رابطة علمية للمتخصصين فى البحث العلمى الاجتماعى ، ودراسة المواثيق الأخلاقية .

ويعد تجربة أداة الاستطلاع وتحكيمها وتعديلها بناء على ذلك ، أصبحت الأداة تحتوى على ثمانية وأربعين سؤالاً ، والعديد منها تتميز بكونها أسئلة مفتوحة ، مما يعطى المستجيب حرية التعبير عن رأيه ، فضلاً عن الثراء فى الاستجابات ، وقد استغرق التطبيق الميدانى فترة خمسة شهور ، بدءاً من شهر مايو ١٩٦٦ إلى آخر شهر سبتمبر من العام نفسه .

ونشير إلى أن تحليل البيانات تم على أساس مقارن وفقاً للدرجة والوظيفة بالنسبة لجميع القضايا التى تناولها استطلاع الرأى ، وأيضاً على أساس نوع المؤسسة العلمية التى يعمل بها المستطلع رأيه ، سواء كانت جامعة أو مركزاً بحثياً قومياً أو مركزاً بحثياً خاصاً بالنسبة للقضايا الخاصة بأولويات البحث العلمى الاجتماعى ويتمويل البحوث الاجتماعية .

وسنكتفى فى عرضنا هذا بنتائج العينة الكلية ، بالنسبة لخمس من أهم القضايا التسع التى تناولها هذا الاستطلاع .

أهم نتائج استطلاع الرأى

أولاً: قضية حرية البحث العلمى الاجتماعى

تمثل قضية حرية البحث العلمى أو الحرية الأكاديمية بشكل أعم إحدى القضايا الهامة فى أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى . وتعرف موسوعة كولومبيا The Columbia Encyclopedia الحرية الأكاديمية بأنها "حق العلماء فى ممارسة البحث والتدريس والنشر بدون سيطرة أو قيد من المؤسسات التى يعملون بها" ^(٥) . كما تعرف موسوعة كولير Collier's Encyclopedia الحرية الأكاديمية بأنها "حرية تطوير المعرفة ونقلها داخل مؤسسة التعليم بدون تدخل الإدارة والسلطات السياسية والكنيسة أو أى سلطات أخرى" ^(٦) .

وقد صدرت بشأن الحرية الأكاديمية العديد من الإعلانات الدولية ، منها - على سبيل المثال - إعلان ليما للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي ، حيث نص على أن الحرية الأكاديمية "تعنى حرية أعضاء الجماعة الأكاديمية - فرديا أو جماعيا - في متابعة المعرفة وتطويرها ونقلها من خلال البحث ، والدراسة ، والمناقشات ، والتوثيق ، والإنتاج ، والإبداع ، والتدريس ، وإلقاء المحاضرات ، والكتابة" . كما حدد إعلان ليما الجماعة الأكاديمية بأنها "كل شخص يقوم بالتدريس والدراسة والبحث ، ويعمل في إحدى مؤسسات التعليم العالي" . أما الاستقلال فيعرفه إعلان ليما بأنه "يعنى استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة وكل قوى المجتمع الأخرى في اتخاذها لقراراتها المتعلقة بإدارتها الذاتية والتمويل ورسم سياسات التعليم والبحث ، وما يرتبط بذلك من موضوعات وأنشطة" ^(٧) .

كذلك أكدت كثير من المواثيق الأخلاقية في مجال العلوم الاجتماعية - والصادرة عن روابط علمية - أهمية حرية البحث العلمي واستقلاله ، وطرحت مجموعة من الضمانات التي من شأنها تحقيق ذلك ، مراعية في هذا الصدد أن المسؤولية الأخلاقية للعلماء هي الوجه الآخر للحرية الأكاديمية .

وقد أولت الأوراق العلمية المقدمة في مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعى المنعقد بمقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، والسابق الإشارة إليه ، أولت عناية خاصة لموضوع حرية البحث العلمى الاجتماعى ^(٨) . وطرحت في هذا الصدد مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها بناء على تحليل مضمون هذه الأوراق العلمية فيما يلى ^(٩) :

١ - أن يقوم المجتمع والدولة بتوفير الضمانات الكفيلة بممارسة البحث العلمى فى قضايا المجتمع والسياسة بكل حرية وأمانة ، وتوفير التمويل الضرورى

للممارسة العلمية .

٣ - الحاجة إلى إرساء دعائم الحوار العلمى ، وصيانة الحرية الأكاديمية المسؤولة لكل أجيال الباحثين ضمانا للإبداع والتطوير .

٣ - من حق الباحثين فى المجالات العلمية والإبداعية أن تتضامن معهم الجماعة البحثية لتأمين الحد الأدنى الضرورى لظروف المعيشة ، والالتزام بتصفية كل صور الشللية والتحزب والتهديد بقصد ضمان الولاء ، والانضباط الكامل لمبدأ المساواة القانونية فى الفرص ، والحق فى النمو الشخصى والجماعى المتساوى للجميع ، وإتاحة أوسع الفرص الممكنة أمام الأجيال الشابة ، مع الالتزام بالمصالح الوطنية العليا فى حدود المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان .

٤ - أن يتضمن الميثاق الأخلاقى المزمع صياغته بنودا تخص حرية البحث العلمى الاجتماعى مثل : النص صراحة على عدم العمل فى بحوث سرية ، أو استخدام البحث العلمى الاجتماعى ستارا لتحقيق أهداف أخرى .
وضرورة نشر العمل العلمى مادام لا يتعارض نشره مع مقتضيات الأمن القومى ، وفى حالة تعارضه مع مقتضيات الأمن القومى يوضع ضمن الوثائق الرسمية التى يتاح الاطلاع عليها للمتخصصين ، وينشر بعد فترة زمنية معينة . وتحديد العلاقة بين الممول - أيا كانت طبيعته - والباحث أو الجهة البحثية ، بما يضمن الحفاظ على حرية البحث العلمى وارتفاع مستواه ، وعدم الإخلال بالمسؤولية الاجتماعية للباحث . وحق الباحث فيما يتعلق باختيار موضوع البحث ومنهجه وعلاقته . وترسيخ مبدأ المسؤولية والمحاسبة ، أى مسئولية الباحث عن سلامة ما يصدر عنه من نشاط ، وضرورة محاسبته على ذلك . وأن تتضامن الجماعة البحثية فى اتخاذ

إجراءات لوقف الاعتداء من جانب أية مؤسسة أو جهة بحث علمي أو إبداعي على الأصول والمبادئ المرعية في حقل البحث العلمي .

وفي هذا الإطار ، كان من الطبيعي أن يخصص استطلاع الرأي الحالي محورا خاصا لحرية البحث العلمي الاجتماعي . وقد تضمن هذا المحور أربعة أسئلة رئيسية تدور حول موضوعين هما : أهم معوقات حرية البحث العلمي الاجتماعي في مصر ، وضمانات الحفاظ على حرية البحث في هذا المجال .

بالنسبة لقضية حرية البحث العلمي الاجتماعي ، أشارت عينة المشتغلين بالبحث العلمي الاجتماعي إلى أن هناك أربعة معوقات تؤثر على حرية البحث في هذا المجال ، أهمها اختفاء المعنى الحقيقي لحرية البحث العلمي الاجتماعي بين المشتغلين في هذا المجال ، كالجمود الفكري ، وعدم وجود حوار ديمقراطي داخل الوسط الأكاديمي ، ووجود قيود أمنية أو سياسية أو أعراف وتقاليد تمنع البحث في موضوعات معينة ، وضعف الميزانية المخصصة لإجراء البحوث ، وصعوبة الحصول على البيانات .

كذلك تبين أن نسبة مرتفعة من أفراد العينة (٤٢,٥٪) ذكرت أنها تعرضت شخصيا لموقف اعتبرته قيذا على حرية البحث العلمي . وكان أهم هذه المواقف عدم وعي المسؤولين عن البحث العلمي الاجتماعي بمفهوم حرية البحث العلمي . وكأمثلة على ذلك أشاروا إلى "تسلط رؤساء الأقسام ، وفرض مشرف معين على البحث ، وتعويق نشر نتائج البحث ، وحذف أسئلة معينة من الاستبيان بعد تطبيقه ، والاختلاف مع المشرف في التوجه النظري وضرورة تنفيذ آرائه" .

ومن ناحية أخرى ، أشار ٢١,٧٪ من أفراد العينة إلى أنه حدث في المؤسسة العلمية التي يعملون بها تدخل أثر سلبيًا على حرية البحث العلمي . وكانت أهم هذه التدخلات ما يأتي من قبل الأفراد الأعلى درجة في المؤسسة

العلمية . وكأمثلة على ذلك أشاروا إلى "اختيار موضوعات معينة للبحث ، وفرض المشرف على البحث لوجهة نظره ، وتقيد حرية الباحث في التعبير عن رأيه بالهجوم عليه ، وعدم وجود معايير واضحة لتقييم البحوث ، وتأخر إقرار الخطط البحثية من المجالس العلمية" .

وتشير النتائج الثلاث السابقة إلى أن هناك اتجاها بين عينة المشتغلين بالبحث العلمي الاجتماعي في مصر مؤداه أن معوقات حرية البحث العلمي تأتي غالبا من داخل الجماعة الأكاديمية ذاتها أكثر مما تأتي من مصادر خارجها .

وبخصوص ضمانات الحفاظ على حرية البحث العلمي الاجتماعي ، كان هناك شبه إجماع بين أفراد العينة (٩٥٦٪) بالموافقة على أن أهم هذه الضمانات هو وجود مجتمع أكاديمي واع يتصدى لمحاولات وضع قيود على حرية البحث العلمي ، ولحاولات إسائة استخدامه . كذلك ارتفعت نسبة الموافقين على أن يكون هناك قانون يكفل ضمانات حرية البحث العلمي الاجتماعي (٨٠٣٪) .

وإلى جانب ذلك ذكرت ضمانات أخرى (٢٣٪) أهمها وضع ميثاق شرف أخلاقي يحكم عملية البحث العلمي الاجتماعي .

ثانياً : قضية أولويات البحث العلمي الاجتماعي

يشير المشتغلون بالبحث العلمي الاجتماعي في مصر كثيرا إلى ضرورة الاهتمام بأولويات البحث العلمي الاجتماعي ، والفجوة بين البحث العلمي الاجتماعي ورسم السياسات واتخاذ القرار ، وكيفية التغلب على هذه الفجوة لزيادة إمكانية الاستفادة من نتائج البحث العلمي الاجتماعي في مواجهة المشكلات والقضايا القومية ، وترشيد السياسة الاجتماعية .

ففي مقال بعنوان "البحث العلمي الاجتماعي واتخاذ القرار" أشير إلى

مجموعة من العوامل التى تساهم فى إحداث هذه الفجوة ، والتى تحتاج معالجتها إلى تضافر الجهود بين العلماء وواضعى السياسات ومتخذى القرار من ناحية ، كما أنها - تحتاج من ناحية أخرى - إلى الإيمان بأهمية وجود سياسة علمية للبحث الاجتماعى تعمل على التخطيط العلمى وفقا للخطط المتوسطة والطويلة المدى ، وتخصص ميزانيات كافية لتمويل البحث العلمى الاجتماعى ، وعقد المؤتمرات العلمية لتبادل الخبرات المعرفية ، والتدريب المهنى لإعداد كوادر من الباحثين العلميين الأكفاء . فمن شأن كل ذلك أن يؤدى إلى تكامل واستمرار التقدم فى مجال البحوث الاجتماعية ، والتقليل من الفاقد فى العائد منها ، وتوظيفها لصالح المجتمع وتقدمه ورفاهيته ^(١٠) .

وقد تناولت بعض الأوراق المقدمة فى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى - السابق الإشارة إليه - ، قضية أولويات البحث العلمى الاجتماعى ، والعمل على زيادة فاعليته كأحد محاور المسئولية الأخلاقية والاجتماعية للمشتغلين فى هذا المجال .

فعلى سبيل المثال ، أشارت إحدى الأوراق إلى ما مؤداه : أن المجتمعات النامية - ومنها مصر - "لا تستطيع أن تتحمل نسبة الفاقد من المال والطاقة والوقت فى بحوث قليلة الجدوى ، وهو ما يمكن أن تتحمله المجتمعات المتقدمة دون أن تضار كثيرا . وبعبارة أخرى إن هامش الفاقد المسموح به فى هذا الصدد فى المجتمعات النامية لابد وأن يكون أضيق كثيرا من الهامش الذى يمكن أن يسمح به فى هذا الصدد فى المجتمعات المتقدمة" ^(١١) .

وفى تعريفها للبحوث قليلة أو ضئيلة الجدوى ، أوضحت الورقة أنه "لا يجوز الربط بين ضالة الجدوى وكون البحث نظريا (أو أساسيا) ، كما أن العكس ليس صحيحا كذلك ، فقد نكون بصدد بحث نظرى (أساسى) بالغ الأهمية ، كما

أننا قد نجد الشيء نفسه بالنسبة لبحث تطبيقي ما ، والعبرة إذن ليست بكون هذا البحث أو ذلك نظريا أو تطبيقيا ، ولكن العبرة إنما تكون بقيمة التغيير الذي من شأنه أن يترتب على نتائج هذا البحث ، سواء فى جبهة المعرفة ، أو فى مجال التطبيق ، ويدخل فى حسابات هذه القيمة أصالة التناول ، ووزن المشكلة نفسها التى يتعرض لها البحث" (١٧) .

ومن ناحية أخرى ، أشارت بعض الأوراق المقدمة فى هذا المؤتمر - أيضا - إلى ضرورة إعادة النظر فى أجنحة البحوث الاجتماعية التى تجرى فى مصر ، والتى أصبح يشكل الكثير منها استجابة لمطالب هيئات أجنبية أو بولاية أكثر منها استجابة لأولويات بحثية تملئها احتياجات المجتمع المصرى (١٨) . واقتراح فى هذا الصدد بعض الموضوعات التى يمكن إدراجها كأولويات للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر (١٩) .

ومن ناحية ثالثة ، أوضحت إحدى الأوراق المقدمة فى نفس المؤتمر بعنوان "الصحافة المصرية وقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى" ، والتى تم فيها إجراء تحليل كىفى لضمون عينة من الصحف الصادرة خلال عام ١٩٩٤ ، أوضحت أن من بين الموضوعات التى تناولتها هذه الصحف بخصوص أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى موضوع مسئولية الدولة فى رسم سياسة البحث العلمى ، وموضوع مدى استفادة المجتمع المصرى من البحوث والمؤتمرات العلمية . وتحت هذين الموضوعين طرحت أفكار كثيرة منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يدور حول أهمية ربط استراتيجية البحث العلمى بمشكلات المجتمع ، وأهمية وجود سياسة علمية تحدد مسار البحث العلمى فى المجتمع ؛ حتى يؤدى دوره المأمول فى خدمة القضايا القومية ، وزيادة التمويل المخصص للبحث العلمى ، وأولويات المشكلات البحثية ، ومدى العائد منها على المجتمع ، ووجود فجوة بين

ما تقدمه مراكز البحوث فى مصر والاستفادة منها على مستوى المجتمع ^(١٠) .
وبناء على كل ما سبق ، طرح استطلاع الرأى الحالى خمسة أسئلة تنور
حول مدى استفادة الدولة من نتائج البحث العلمى الاجتماعى ، وأهم أسباب عدم
الاستفادة ، وأولوية البحوث التطبيقية (التي تتناول مشكلات اجتماعية) فى مقابل
البحوث الأساسية (التي تهتم بالنظرية والمنهج والأخلاقيات الخاصة بالعلم
والبحث الاجتماعى) ، وأهم الموضوعات التى ينبغى الاهتمام بدراستها فى كل
منهما .

وقد جاءت النتائج لتبين أن ٤٥٧٪ من أفراد العينة أشاروا إلى أن الدولة
تستفيد - أو تستفيد إلى حد ما - من نتائج البحث العلمى الاجتماعى فى رسم
السياسات واتخاذ القرار . بينما بلغت نسبة من أشاروا إلى أن الدولة لا تستفيد
من نتائج البحث العلمى الاجتماعى فى هذا الصدد ٥٣٣٪ .

وكانت أهم البحوث التى أشير إلى استفادة الدولة من نتائجها فى الخمس
سنوات السابقة على تطبيق استطلاع الرأى هى على التوالى : بحوث المخدرات ،
والبحوث الخاصة بالأسرة والطفولة ، وبحوث العشوائيات ومشكلة الإسكان ،
وبحوث السياسة التعليمية ، واستطلاعات الرأى العام .

أما أهم أسباب عدم الاستفادة من نتائج البحث العلمى الاجتماعى فى
رسم السياسات واتخاذ القرار ، فقد بلغت نسبة الموافقين على أن أهم الأسباب
هى : عدم وعى واضعى السياسات ومتخذى القرار بأهمية الاسترشاد بنتائج
البحث العلمى الاجتماعى ٩٠٪ من أفراد العينة الكلية ، يلى ذلك ولكن بنسبة أقل
(٤٨١٪) تقديم نتائج البحث العلمى الاجتماعى بصورة يصعب الاستفادة منها
مباشرة فى رسم السياسات واتخاذ القرار ، ثم انصراف المشتغلين بالبحث
العلمى الاجتماعى عن بحث القضايا القومية الهامة ، إذ بلغت نسبة الذين ذكروا

هذا السبب ٤٣١٪ .

وبالإضافة إلى ذلك ، ذكر ٣٨٪ من أفراد العينة أسباباً أخرى لعدم الاستفادة من نتائج البحث العلمى الاجتماعى فى رسم السياسات واتخاذ القرار أهمها : "غياب أو عدم وجود استراتيجية منظمة للاستفادة من نتائج البحث العلمى الاجتماعى ، وتقلص أهمية دور العلم فى المجتمع" .

وبخصوص أولوية الاهتمام بالبحوث التطبيقية التى تتناول القضايا والمشكلات الاجتماعية فى مقابل البحوث الأساسية التى تتناول قضايا المنهج النظرية والأخلاقيات الخاصة بالعلم الاجتماعى ، أشارت غالبية أفراد العينة (٧٥٦٪) إلى ضرورة إعطاء نفس القدر من الاهتمام لكلا النوعين من البحوث . بينما أشار ٢١٨٪ إلى إعطاء الأولوية للبحوث التطبيقية التى تتناول قضايا ومشكلات اجتماعية ، وأشار عشرة أفراد فقط إلى إعطاء الأولوية للبحوث الأساسية .

وقد تبين أن أهم القضايا أو الموضوعات التى ينبغى الاهتمام بها فى السنوات الخمس التالية لتطبيق استطلاع الرأى فى مجال البحوث التطبيقية هى على التوالى : قضايا السياسة التعليمية ، وقضايا التطرف والإرهاب والعنف ، وقضايا البطالة ، وقضايا البحث العلمى والتطور التكنولوجى ، وقضايا القيم الاجتماعية والأخلاقية وكيفية تعديلها ، وقضايا الشباب . إذ تراوحت نسب من أشاروا إلى هذه القضايا من أفراد العينة الكلية ما بين ١٦٪ و ٢٦٦٪ . وإلى جانب ذلك ذكرت قضايا أخرى ، ولكن بنسب أقل مثل : قضايا الطفولة ، والأسرة ، والتنمية ، والبيئة ، والإدمان أو التعاطى ، والخصخصة ، وغير ذلك من القضايا الاجتماعية على نحو ما عرضنا فى سياق تناولنا لنتائج استطلاع الرأى .

أما بالنسبة لأهم الموضوعات التي ينبغي أن تهتم بها البحوث الأساسية في السنوات الخمس التالية لتطبيق استطلاع الرأي ، فقد تبين أن ٥٣٫٧٪ من أفراد العينة أشاروا إلى موضوع المنهج ، كما أن ٥١٫٩٪ أشاروا إلى موضوع الأخلاقيات ، و ٤٧٫٨٪ أشاروا إلى موضوع النظرية ، في حين أشار ٣٩٫٦٪ إلى موضوع الممارسة ، أي ممارسة البحث العلمي الاجتماعي .

ثالثاً : قضية تمويل البحث العلمي الاجتماعي

من القضايا الهامة في موضوع أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي قضية تمويل البحوث . فقد حظيت هذه القضية باهتمام كثير من علماء العلوم الاجتماعية محلياً وعالمياً على حد سواء ؛ وذلك لارتباطها بالعديد من القضايا الأخرى المدرجة تحت موضوع أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ، مثل قضية الشرعية في البحث الاجتماعي ، ووضع الضمانات التي تكفل عدم استغلاله ، سواء من جانب السلطة الحاكمة ، أو من جانب سيطرة الدول المتقدمة واختراقها لخصوصيات المجتمعات النامية ، وكذلك قضية المسؤولية الاجتماعية للمستقلين بالبحث العلمي الاجتماعي ، وقضية حرية البحث العلمي الاجتماعي^(١٧) .

وقد خصصت معظم المواثيق الأخلاقية في مجال العلوم الاجتماعية أجزاء منها لوضع ضوابط تحد من تدخل الجهات الممولة للبحث العلمي الاجتماعي - أيًا كانت طبيعة هذه الجهات - في مسار البحث ؛ حتى لا يشكل هذا التدخل إساءة إلى الصالح العام ، أو التشكيك في نزاهة البحث العلمي الاجتماعي والمستقلين به ، خاصة بعد ما تبين من إمكانية استغلال البحث في أغراض مشبوهة مثل ما عرف في تاريخ البحث الاجتماعي باسم فضيحة "مشروع كاميلوت" Camelot project^(١٨) .

فعلى سبيل المثال ، جاء فى الميثاق الأخلاقى للرابطة الأنثروبولوجية الأمريكية تحت عنوان "المسئولية تجاه الجهات المشرفة على البحوث" مانصه : "فى علاقته بالهيئات الراعية يجب على الأنثروبولوجى أن يكون أميناً فيما يتعلق بمواهبه وقدراته وأهدافه وبذلك يواجه ، قبل أن يدخل فى أية تعهدات ، الالتزام بإجراء البحث ، ويفكر بصدق وأمانة فى نوايا الجهات الراعية فى ضوء تصرفاتها السابقة ، ويجب عليه أن يكون حريصاً بشكل خاص من أن يرتبط بوعود أو يوحى بأنه يقبل أية شروط تتعارض مع أخلاقياته المهنية أو تحمل أية التزامات تنافسية . وهذا يتطلب منه أن يطلب من الهيئة الراعية الكشف الكامل عن مصادر التمويل ، والأشخاص المشاركين ، وأهداف المؤسسة ، والمشروع البحثى ، والتصرف فى نتائج البحث ، كذلك يجب عليه أن يحتفظ بحقه فى اتخاذ كل القرارات الأخلاقية المتعلقة بالبحث ، كما يجب عليه ألا يدخل فى أى اتفاق سرى مع المؤسسة الراعية يتعلق بالبحث أو النتائج أو التقارير" (١٨) .

كذلك جاء فى نفس الميثاق تحت عنوان "المسئولية نحو حكومة الأنثروبولوجى والحكومة المضيفة" مانصه : "يجب على الباحث الأنثروبولوجى أن يكون أميناً وصادقاً فى علاقته بحكومته والحكومة المضيفة ، ويجب أن يطلب تأكيدات على أنه لن يكون مطالباً بالتنازل عن - أو المساومة على - مسئولياته وأخلاقياته المهنية كشرط للسماح له بإجراء البحث ، ويوجه أخص تجاه عدم الموافقة على إجراء أية بحوث سرية ، أو إعطاء أى تقارير سرية أو استخلاصات من أى نوع ، فإذا تم التفاهم بوضوح على هذه الأمور منذ البداية فإنه سوف يمكن - بوجه عام - تجنب حدوث أية تعقيدات أو سوء فهم" (١٩) .

كذلك جاء فى الميثاق الأخلاقى للرابطة السوسيولوجية البريطانية فى البنود أ ، وب ، وج تحت عنوان "اشتراط التوصل إلى نتائج معينة والمفاوضات

بشأن البحث" ما نصه "يجب على الأعضاء ألا يقبلوا شروطا فى العقد تتوقف على نتيجة أو محصلة معينة ، أو على مجموعة من النتائج ، يتوصل إليها البحث المقدم مشروعه . وقد يحدث - أيضا - صراع بين الالتزامات إذا طلب الممول استخدام أساليب بحث معينة" . "يجب على الأعضاء أن يحاولوا - قبل توقيع العقد - توضيح أنهم يحاولون لأن يكون فى إمكانهم الكشف عن مصدر تمويلاتهم ، والعاملين فيه ، وأهداف المؤسسة والغرض من البحث" . "يجب على الأعضاء - أيضا - أن يحاولوا توضيح حقهم فى نشر نتائج بحثهم وتوزيعها" (٧٠).

وقد تناولت كثير من الأوراق المقدمة إلى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى- السابق الإشارة إليه - قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

فعلى سبيل المثال ، الورقة التى قدمت بعنوان "حقوق الباحث إزاء الغير فى البحوث الأثنريولوجية الميدانية" أشير إلى ما مؤداه : "أنه نظرا للتكلفة العالية التى تتكلفها هذه البحوث (أى البحوث الأثنريولوجية الميدانية) فإنه قلما يستطيع الباحث الفرد أن يقوم بالبحث على نفقته الخاصة ، ولذا لابد من التمويل من الأجهزة الرسمية المعنية بالبحث أو مراكز البحث العلمى الرسمية ، وأن يكون هناك أى حرج فى أن يقوم الباحث ببحث تموله هذه الجهات (الحكومية) مادام له حق وضع الخطه ، وتنفيذها ، وتحليل المعلومات من وجهة نظره الخاصة ، حتى وإن كان موضوع البحث مقترحا من هذه الهيئات الحكومية . فالأمر هنا يختلف تماما عن البحوث الممولة من الهيئات الأجنبية ، أو من البحوث التى تتم فى أمريكا مثلا لحساب أجهزة المخابرات المختلفة ولا يعلن عن مصادر تمويلها . وفارق كبير بين أن يكشف الباحث فى دراسة موضوع يجريه بتمويل (حكومى)

عن جوانب النقص فى المجتمع بحيث تفيد منه الأجهزة المعنية فى معالجة هذا النقص ، وبين أن يجرى نفس البحث لهيئة أجنبية ويتوصل فيه إلى نفس النتائج ويسلمها إلى تلك الهيئة . أى أن هناك التزاما أخلاقيا من الباحث نحو اختيار الهيئة الممولة ، مع الاحتفاظ بحقه الكامل والمطلق فى توجيه البحث بالطريقة التى يراها ملائمة للمعايير الأكاديمية ، وإذا كان للباحث الحق - من الناحية النظرية البحتة - فى القيام بأية بحوث ميدانية لأية جهة حكومية أو غير حكومية وطنية كانت أم أجنبية ، فإن هذا الحق حق تحكمه - بغير شك - بعض الضوابط الأخلاقية المنبثقة من الانتماء الوطنى" (٣١) .

وبالإضافة إلى ذلك ، أشير فى الورقة التى قدمت بعنوان : "نحو ميثاق أخلاقى للبحث العلمى الاجتماعى : العلانية والسرية فى البحث العلمى الاجتماعى" إلى قضية التمويل ، حيث ذكرت ما نصه : "قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى بعامة ، والتمويل الأجنبى بخاصة ، قضية على جانب عظيم من الأهمية ، لذا لا يكاد يخلو أى مؤلف يتناول موضوع أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى من إثارة هذه القضية ، مع إبراز الحالات التى مولت فيها مؤسسات أو مول باحثون للقيام بنشاطات هى أبعد ما تكون عن البحث العلمى الاجتماعى ، وإن كانت قد تمت باسمه أو تحت شعاره" (٣٢) .

هذا ، وقد حظيت قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى بمناقشات عديدة أثناء جلسات مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى السابق الإشارة إليه ، حيث أشير فيها إلى إيجابيات وسلبيات مصادر التمويل المختلفة ، وضرورة وضع ضوابط لكل منها (٣٣) .

ولأهمية قضية تمويل البحث العلمى الاجتماعى ، خصص استطلاع رأى الحالى أكبر مجموعة من الأسئلة لهذا المحور . وتكرر هذه الأسئلة حول ستة

أبعاد رئيسية هي : أفضل المصادر لتمويل البحث العلمي الاجتماعي ، وإيجابيات وسلبيات تمويل البحث العلمي الاجتماعي من ميزانية الدولة ، وإيجابيات وسلبيات التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية ، وإيجابيات وسلبيات تمويل البحث العلمي الاجتماعي من القطاع الخاص أو القطاع الأهلي ، ومدى اشتراك أفراد العينة في بحوث ميدانية ممولة تمويلًا أجنبيًا ، أو ممولة من القطاع الخاص أو القطاع الأهلي ، والشروط التي يمكن قبول التمويل في ضوءها سواء بالنسبة للتمويل الأجنبي ، أو التمويل من القطاع الخاص أو الأهلي ، أو التمويل من ميزانية الدولة .

هذا وقد أوضحت النتائج أن أفضل مصادر تمويل البحث العلمي الاجتماعي التي أشار إليها أفراد العينة هي على التوالي : الدولة (٩٠٪) ، يليها - بمسافة كبيرة - القطاع الخاص أو القطاع الأهلي (٤٨٪) ، ثم - بمسافة كبيرة أيضا - التمويل الأجنبي (٢٣٪) .

كذلك تبين أن عينة المشتغلين بالبحث العلمي الاجتماعي في مصر على وعي بأن هناك جوانب إيجابية وأخرى سلبية لكل من مصادر التمويل الثلاثة السابقة . غير أن نسبة من ذكروا أن هناك جوانب إيجابية لتمويل البحث العلمي الاجتماعي من ميزانية الدولة ، ومن القطاع الخاص أو الأهلي بلغت ٨٤٫٦٪ ، و٨٠٫٧٪ على التوالي ، في حين بلغت نسبة من ذكروا أن هناك جوانب إيجابية للتمويل الأجنبي ٦٤٪ .

وعلى العكس من ذلك ، ارتفعت نسبة من ذكروا أن هناك جوانب سلبية للتمويل الأجنبي إلى ٨٠٫٩٪ ، في حين انخفضت نسبة من ذكروا أن هناك جوانب سلبية لتمويل البحث العلمي الاجتماعي من ميزانية الدولة ، ومن القطاع الخاص أو الأهلي إلى ٦٦٫٨٪ ، و ٤٨٫٨٪ على التوالي .

وكانت أهم إيجابيات التمويل من ميزانية الدولة التي أشير إليها هي :
ضمان أمن الدولة وعدم استخدام نتائج البحوث لغير الصالح العام ، والاهتمام
بالقضايا القومية التي تهتم الوطن وتخدمه ، وحرية البحث العلمي وعدم فرض
قيود مسبقة عليه ، والإفادة من نتائج البحوث في رسم السياسات واتخاذ القرار ،
والإحساس بمسئولية الدولة تجاه البحث العلمي والاجتماعي والباحثين العلميين ،
وأخيرا ضمان الحياد والأمانة العلمية في البحوث الاجتماعية .

أما أهم الجوانب السلبية التي أشير إليها بالنسبة لتمويل البحث العلمي
الاجتماعي من ميزانية الدولة ، فقد كانت على التوالي : ضعف حجم التمويل
المخصص للبحوث ، وتحكم الدولة في أجندة البحث العلمي الاجتماعي ، والروتين
والتعويق الحكومي .

وفيما يتعلق بأهم الجوانب الإيجابية للتمويل الأجنبي ، فقد كانت على
التوالي : وفرة الميزانية الخاصة بالتمويل الأجنبي ، والاستفادة من الخبرات
والإمكانات البحثية الأجنبية ، وحسن إدارة البحوث العلمية ، وزيادة عدد البحوث
وعدد الباحثين المشتركين فيها .

أما أهم الجوانب السلبية التي أشير إليها في حالة التمويل الأجنبي ، فقد
كانت على التوالي : خرق قواعد حرية البحث العلمي بتدخل الجهة الممولة في
إجراءات البحث ، وخدمة أهداف غير معلنة ، وتهديد الأمن القومي .

ومن ناحية أخرى ، أشارت نسبة لا يستهان بها - حوالى ربع أفراد العينة
(٢١٦٪) - إلى أنها أجرت أو شاركت في إجراء بحث ميداني خلال السنوات
الخمس السابقة على تطبيق استطلاع الرأي بتمويل أجنبي . وكان أغلب هذه
البحوث في مجال التعليم ، والطفولة ، والمرأة ، والصحة وتنظيم الأسرة .

ومن ناحية ثالثة ، وافقت غالبية أفراد العينة (بنسب تتراوح بين ٦٤٪

و٩٦٪) على الشروط التسعة المقترحة لقبول التمويل الأجنبي فى ضوءها ، وأهمها على التوالى : ألا يكون هناك أى قيد من جانب الممول على معالجة نتائج البحث ، وأن يكون التمويل غير مشروط ببحث موضوعات معينة ، وإنما يهدف - أساسا - إلى دعم البحث العلمى أو المؤسسة البحثية ، وألا يكون هناك أى قيد من جانب الممول على نشر تقرير البحث أو نتائجه ، وألا يتدخل الممول فى اختيار توجهات أو مداخل أو مناهج أو أساليب البحث ، وأن تتاح بيانات البحث - أيا كانت جهة التمويل - للباحثين وذلك بعد أن يتم نشر تقرير أو تقارير البحث ، وألا يكون للممول (أيا كان) الحق فى الحصول من المؤسسة البحثية أو الباحث على المادة الخام التى تم جمعها (سواء فى شكل استمارات أو مادة أنثربولوجية ... إلخ) والتى يمكن بناء عليها الاستدلال على شخصية الأفراد) ، وأن يكون لبحث قضايا أو موضوعات مدرجة فى إطار السياسة العلمية والبرنامج العلمى للمؤسسة البحثية ، وأن يتضمن نشر تقرير البحث أو نتائجه اسم الجهة الممولة للبحث ، وأخيرا أن يتضمن نشر تقرير البحث مقدار التمويل .

وإلى جانب ذلك ذكرت نسبة ضئيلة (٥٨٪) شروطا أخرى منها "أن تكون الجهة الممولة حسنة السمعة ، وأن تكون هناك جهة رقابية على البحوث الممولة بتمويل أجنبى ، وألا يتدخل الممول فى اختيار الباحثين" .

وفى مقابل ذلك رفض ٨ أفراد فقط فكرة التمويل الأجنبى للبحث العلمى الاجتماعى ، سواء بشروط ، أو بغير شروط .

رابعا : قضية العلاقات وأنماط السلوك فى الوسط العلمى

اهتمت كثير من المواثيق الأخلاقية الصادرة عن روابط عالمية فى مجال العلوم

الاجتماعية بتخصيص أجزاء منها لموضوع العلاقات وأنماط السلوك داخل الوسط الأكاديمي ، أو ما يمكن تسميته بشكل عام الأخلاقيات المهنية .

فعلى سبيل المثال ، جاء فى "البيان حول الأخلاقيات المهنية" الصادر عن الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات ، والذي صادقته عليه - فى حدود علمنا - كل من الرابطة السوسيولوجية الأمريكية ، والرابطة الأمريكية للعلوم السياسية ، جاء ما نصه كالتالى :

١ - الأساتذة ، مدفوعين بإيمان راسخ بقيمة ومنزلة المعرفة ، يقدرّون تماما المسؤوليات الخاصة الملقة على عاتقهم . فمستوليتهم الأساسية تجاه تخصصهم العلمى هى البحث عن الحقيقة وعرضها كما يرونها . وتحقيق هذه الغاية ، فإن الأساتذة يكرسون طاقتهم لتنمية وتحسين كفاءتهم العلمية . وهم يقبلون الالتزام بممارسة الانضباط الذاتى والاجتهاد النقدى عند استخدام ونشر ونقل المعرفة . ويمارسون الأمانة الفكرية . ورغم أن الأساتذة قد تكون لهم مصالح أو اهتمامات ثانوية ، فإن هذه المصالح أو الاهتمامات لا ينبغى أبدا أن تعرقل - بشكل خطير - حريتهم فى البحث ، أو تجعلها محل مساومة .

٢ - كمدرسين ، فإن الأساتذة يشجعون طلابهم على السعى الحر من أجل التعلم ، ويضعون أمامهم أفضل المعايير العلمية لتخصصهم . الأساتذة يحترمون الطلاب كأفراد ، ويلتزمون بنورهم الحقيقى كموجهين مثقفين وكمستشارين . والأساتذة يبذلون كل جهد معقول لتعزيز السلوك الأكاديمى والنزىه ، وللتأكد من أن تقديراتهم للطلاب تعكس حقيقة ما يستحقه كل طالب . وهم يحترمون الثقة التى هى من طبيعة العلاقة بين الأستاذ والطالب ، ويتجنبون أى استغلال أو تحرش أو تمييز فى معاملة الطلبة ، وهم يعترفون

بأية مساعدة أكاديمية أو علمية لها أهميتها من جانب الطلبة . وهم يحمون حريتهم الأكاديمية .

٣ - كزملاء ، فإن الأساتذة عليهم التزامات مستمدة من عضويتهم المشتركة في مجتمع الدارسين المتخصصين Community of Scholars . الأساتذة لا يتعصبون ضد زملائهم أو يتحرشون بهم . إنهم يحترمون ويدافعون عن البحث الحر لزملائهم . على الأساتذة عند تبادل النقد والآراء أن يظهروا الاحترام الواجب نحو آراء الآخرين . الأساتذة يعترفون بما يدينون به كأكاديميين ، ويسعون لأن يكونوا موضوعيين في أحكامهم المهنية على زملائهم . يقبل الأساتذة نصيبهم في مسئوليات الكلية من أجل إدارة المؤسسة التي ينتمون إليها .

٤ - كأعضاء في مؤسسة أكاديمية ، فإن الأساتذة يسعون أولا وقبل كل شئ إلى أن يكونوا مدرسين ودارسين متخصصين أكفاء ومنجزين . وعلى الرغم من كون الأساتذة يراعون التنظيمات الموضوعية واللوائح القائمة للمؤسسة والتي لا تتعارض مع الحرية الأكاديمية ، فإنهم يحافظون على حقهم في النقد ، ويسعون لإعادة النظر فيها . الأساتذة يعطون الاهتمام الواجب لمسئولياتهم الأولى في إطار مؤسستهم عند تحديد حجم وطبيعة العمل الذي يقومون به خارجها . وعند تفكير الأساتذة في قطع أو إنهاء خدمتهم ، فإنهم يضعون في الاعتبار أثر قراراتهم على برنامج المؤسسة ، ويعطون إشعارا مسبقا بما ينوونه .

٥ - كأعضاء في المجتمع ، فإن الأساتذة لهم الحقوق والالتزامات التي لأي مواطن ، والأساتذة يحددون أولوية هذه الالتزامات في ضوء مسئولياتهم تجاه موضوع اهتمامهم العلمي ، وطلبتهم ، ومهنتهم ، ومؤسستهم . وعندما

يتحدثون أو يتصرفون بصفتهم الفردية ، فإنهم يتجنبون إعطاء أى انطباع بأنهم يتحدثون أو يتصرفون نيابة عن جامعتهم أو كليتهم .

٦ - وك مواطنين مشتركين فى مهنة تعتمد على الحرية لسلامتها وكمالها ، فإن الأساتذة عليهم التزام خاص لتهيئة الظروف المهنية لحرية البحث ، وتعزيز الفهم العام للحرية الأكاديمية^(٢٤) .

وإلى جانب ذلك ، تضمنت المواثيق الأخلاقية الصادرة عن الرابطة الأنثروبولوجية الأمريكية ، والجمعية الأمريكية لعلم النفس ، والرابطة السوسيولوجية الأمريكية ، والرابطة السوسيولوجية البريطانية ، والرابطة الأمريكية للعلوم السياسية بنودا كثيرة تنور حول : الكفاءة العلمية كمسئولية أخلاقية تتطلب الاطلاع باستمرار على الجديد فى مجال التخصص ، والنزاهة والموضوعية فى معاملات الأساتذة مع الطلاب ، وعدم انتحال أو سرقة أعمال غيرهم من الزملاء ، وغير ذلك مما يدخل فى مجال العلاقات وأنماط السلوك فى الوسط العلمى^(٢٥) .

ولقد احتلت قضية العلاقات وأنماط السلوك داخل الوسط العلمى موقعا بارزا فى بعض الأوراق العلمية التى طرحت فى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، السابق الإشارة إليه ،^(٢٦) . كذلك دارت مناقشات كثيرة حول هذه القضية فى جلسات المؤتمر^(٢٧) . غير أن الأوراق المطروحة والمناقشات التى دارت حولها لم تكن حول ما ينبغى أن تكون عليه أنماط السلوك والعلاقات فى الوسط العلمى ، بقدر ما كانت فى الدرجة الأولى حول العديد من السليبيات والتجاوزات المهنية التى بدأت تظهر بين بعض - وليس كل - المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، بل وأصبحت تشكل أحد هموم الجماعة أو المجتمع

الأكاديمي في مجال البحث العلمي الاجتماعي .

وسنكتفي هنا بإيراد بعض الأمثلة التي جاءت في الورقة الخاصة بتحليل مضمون الأوراق العلمية المقدمة لهذا المؤتمر عند تناولها لقضية التجاوزات الأخلاقية المهنية ، ومنها : عدم اكتمال تربية الباحث العلمي مما جعله يتسم بالعجز العلمي ، وعدم وجود إجماع في المجتمع العلمي على الرفض القاطع والاستهجان الشديد لبعض أنماط السلوك الانحرافي للأكاديمي بما يؤدي إلى استمرار الانحراف والبلبلة القيمية ، وعجز العلماء عن تطوير نسق أخلاقي يحكم عملهم العلمي ويحد من تغلغل قيم السوق ، وانتشار ظاهرة المقاولات المعلنة وغير المعلنة دون مراعاة أية بقعة علمية أو مصداقية في جمع البيانات ، وانتشار السرقات العلمية المباشرة وغير المباشرة بتحويل الأفكار المسروقة ، وتغيير بعض المفردات والمصطلحات اللغوية ، والتهاون في الالتزام بما تقضى به الأعراف والتقاليد العلمية في الممارسة بين المشتغلين بالبحث العلمي الاجتماعي ، وإساءة استخدام السلطة ، وتوظيف البحث العلمي بهدف تحقيق نفع شخصي ، وتحول العلاقة بين الطالب والأستاذ إلى علاقة شكلية تقوم على المجارة والنفاق ، ودفع الطالب لتبني أطر نظرية جاهزة ، وعدم إتاحة الفرصة له للمشاركة الفعالة وإبداء الرأي بحرية ، واحتواء الحوار العلمي على الفهولة وتهميش الآخر ، وعدم إسهام التنشئة الأكاديمية في تنمية المهارات البحثية والتحليلية للطلاب بعامه ، وطلاب الدراسات العليا بخاصة (٢٨) .

وبناء على ما سبق ، خصص استطلاع الرأي الحالي محورا لقضية العلاقات وأنماط السلوك في الوسط العلمي ، ينقسم إلى سؤالين رئيسيين : أولهما يهدف إلى معرفة رأي أفراد العينة في أنماط السلوك التي لا يرضون عنها من جانب بعض أعضاء المؤسسات العلمية (كليات أو مراكز بحوث) التي يعملون

بها ، بدءا من الأساتذة ، وانتهاء بالمعيدين أو الباحثين المساعدين . وثانيهما يهدف إلى معرفة رأى أفراد العينة فى طبيعة العلاقات السائدة بين الأجيال المختلفة من أعضاء المؤسسات العلمية (كليات أو مراكز بحوث) التى يعملون بها ، بدءا بالأساتذة أيضا ، وانتهاء بالمعيدين أو الباحثين المساعدين .

وقد أوضحت نتائج استطلاع الرأى أن أكثر أنماط السلوك التى لا يرضى عنها أفراد العينة الكلية من جانب بعض الأساتذة (أو المستشارين) هى السلوكيات التى لا تتفق مع أخلاقيات البحث العلمى ، سواء من حيث المهنة ذاتها ، أو فى التعامل مع الزملاء ، أو فى التعامل مع الدرجات الوظيفية الأدنى ، إذ ذهب إلى ذلك ٨٦٪ ، وكأمثلة على هذه السلوكيات ذكروا ما نصه "قلة الوعى بضرورة وجود مدارس علمية يتولون ريادتها ، وعدم متابعة التطورات الحديثة فى العلوم الاجتماعية ، والنقل بحرية من كتابات الغير دون ذكر المصادر ، والاهتمام بالمناصب الإدارية على حساب الاهتمامات العلمية ، وإدعاء التخصص فى كل مجال ، والصراعات مع الزملاء ، والغرور والتعالى ، وسوء معاملة طلاب الدراسات العليا ، وعدم الموضوعية عند تقييم الطلاب أو الباحثين" .

كذلك أشارت نسبة ضئيلة (٩٢٪) إلى الاهتمام بالنواحي المادية أكثر من الاهتمام بالبحث العلمى نفسه ، كإعطاء أهمية كبرى للإعارات للدول العربية ، واحتكار البحوث الممولة تمويلا أجنبيا ، وإرغام الطلاب على شراء الكتب الخاصة بهم ، وإخضاع البحث العلمى لمنطق السوق ، والاستئثار بساعات التدريس . وفى مقابل ذلك أشار ١٢٪ فقط من أفراد العينة إلى أنه لا توجد أنماط من السلوك لا يرضون عنها من جانب بعض الأساتذة (أو المستشارين) . وبخصوص طبيعة العلاقات السائدة بين أعضاء هيئة التدريس أو هيئة

البحوث بدأ بالأساتذة (أو المستشارين) ، وانتهاء بالمدرسين (أو الخبراء) ، أشار نصف الأفراد (٥٠.٢٪) إلى أن العلاقات طيبة وقائمة على التعاون والود والاحترام ، بينما أشار ٢٨.٥٪ إلى أن العلاقات سيئة ، وتتسم بالكراهية ، والمنفعة والتسلط ، والصراع ، والنفاق ، وأشار ١٣.٩٪ إلى أنه لا يوجد نمط ثابت لطبيعة هذه العلاقات ، وأخيرا ذكرت نسبة ضئيلة (٧.٩٪) أن العلاقات عادية ولكنها غير مثمرة ، أى لا تساعد على تقدم البحث العلمى .

وبالنسبة لطبيعة العلاقات السائدة بين جيل المدرسين المساعدين والمعيدين (أو جيل الباحثين والباحثين المساعدين) ، أشار ٥٦.٧٪ من أفراد العينة إلى أن العلاقات طيبة ، وتتضمن التعاون العلمى والتضامن الإنسانى ، بينما أشار ٢٩.٦٪ إلى أن العلاقات سيئة ، وتتسم بالتنافس غير المشروع ، والتسابق على إرضاء الأساتذة ، وغياب روح التعاون ، وأشار ١١.١٪ إلى أنه لا يوجد نمط ثابت لهذه العلاقات ، وأخيرا ذكر ٧ أفراد فقط أن العلاقات عادية (علاقات عمل) .

خامسا : قضية السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى

سبق أن ألمحنا إلى أن معظم المواثيق الأخلاقية الصادرة عن الروابط العالمية فى مجال العلوم الاجتماعية تضمنت بنودا تنص - صراحة - على إدانة السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى . وفيما يلى بعض الأمثلة لما نصت عليه هذه البنود .

فى الميثاق الأخلاقى الصادر عن الرابطة الأنثروبولوجية الأمريكية نص البند (ب) تحت عنوان "المسئولية تجاه الجمهور العام" على الآتى : "يجب عليه (أى على الأنثروبولوجى) ألا يزيف عمدا النتائج التى توصل إليها أو أن يحرفها" .

كما نص البند (د) تحت عنوان "المسئولية تجاه التخصص" على الآتى : "يجب عليه (أى على الأنثربولوجى) ألا يقدم المادة التى يحصل عليها من مصادر أخرى على أنها عمله الخاص ، سواء أكان ذلك عن طريق الحديث أو الكتابة" (٢٩) .

وفى الميثاق الأخلاقى الصادر عن الرابطة السوسيولوجية الأمريكية نص البند (٢) تحت عنوان "المسائل الخاصة بالتأليف وتوجيه الشكر" على الآتى : "يجب أن توضح تماما البيانات والمادة التى تم الحصول عليها حرفيا من أعمال كتابية لشخص آخر ، سواء كانت منشورة أو غير منشورة ، وأن يشار إلى مؤلفيها . يجب ألا يغفل عمدا الاستشهاد بالآراء التى وردت فى كتابات الآخرين ، حتى لولم تؤخذ بالنص أو حرفيا" . كذلك نص البند (٢) تحت عنوان "يجب أن يحجم المشتغلون بعلم الاجتماع عن استغلال الطلبة" على الآتى : "يجب على المشتغلين بعلم الاجتماع ألا يقدموا أعمال الطلبة على أنها أعمالهم" (٣٠) .

وفى الميثاق الأخلاقى الصادر عن الرابطة السوسيولوجية البريطانية نصت البنود (٣) و (٤) و (٧) و (٨) تحت عنوان "الالتزامات نحو الزملاء" على ما يلى : "يجب على الأعضاء ألا يعمدوا إلى إسائة عرض نتائج بحوثهم أو أعمال الآخرين ، يجب ألا يقدموا أعمال الآخرين على أنها أعمالهم ، أو يقرؤوا نشر أعمال الآخرين ، حتى يكون لعملهم الأسبقية عليها . المادة التى تم اقتباسها حرفيا من كتابات آخرين يجب أن تحدد بشكل واضح ، وتنسب إلى مؤلفها . عندما تستخلص آراء أو مادة من عمل مكتوب لآخرين ، دون اقتباس حرفي ، فإنه يجب أن يستشهد بالمصادر بالشكل الوافى الذى يخدم الغرض الذى بين أيدينا" (٣١) .

وفى نفس الاتجاه جاء فى الميثاق الأخلاقى الصادر عن الرابطة أو الجمعية الأمريكية لعلم النفس فى البنود المندرجة تحت عنوانى "كتابة النتائج ،

والسرقة العلمية" ما نصه : "يجب على علماء النفس ألا يقوموا بتزييف النتائج أثناء الكتابة . إذا اكتشف علماء النفس أخطاء جوهرية فى بياناتهم المنشورة ، فعليهم إجراء الخطوات المناسبة لتصحيح مثل هذه الأخطاء . لا يقوم علماء النفس بعرض أجزاء أو عناصر من أعمال أو بيانات خاصة بالغير على أنها خاصة بهم ، حتى وإن كانت تلك الأعمال أو مصادر البيانات مذكورة من قبل"^(٣٣) .

كذلك جاء فى الميثاق الأخلاقى الصادر عن الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية فى البند (٧ - ١) تحت عنوان "مبادئ للباحثين الأفراد" ما نصه : "انتحال آراء الغير Plagiarism ، الاستيلاء العمدى على أعمال آخرين وتقديمها على أنها أعمالهم لا تمثل - فقط - انتهاكاً للقانون المدنى ، ولكن تعد - أيضاً - انتهاكاً خطيراً للأخلاقيات المهنية"^(٣٤) .

وقد نالت قضية السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى قدراً من الاهتمام فى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، السابق الإشارة إليه . كما طالب البعض بضرورة التصدى لهذه القضية ، خاصة وأنها تهدد مصداقية البحث العلمى والمشتغلين به .

فعلى سبيل المثال ، أشارت الورقة المقدمة بعنوان "البحث الاجتماعى العلمى فى سياق مناخ الخصخصة والتكيف الهيكلى : محاولة للتحليل السوسيولوجى" إلى ظهور أشكال من السرقات العلمية ، أطلق عليها اسم "غسيل الأبحاث العلمية" منها : تحويل الأفكار المسروقة ، أو تغيير بعض المفردات والمصطلحات اللغوية ، أو تعديل السياق ، أو سرقة نسق بحث برمته واستخدامه فى بحث موضوع آخر^(٣٥) .

وقد خصص استطلاع رأى الحالى فى معالجته لقضية السرقات العلمية

والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى عددا من الأسئلة التى تدور حول بعدين رئيسيين هما : مدى انتشار هذه الظاهرة من ناحية ، وأساليب مواجهتها من ناحية أخرى .

وقد أشارت غالبية أفراد العينة (٧٧٣٪) إلى أن السرقات العلمية والتزوير فى البحث العلمى الاجتماعى أصبحا يشكلان خطورة على مهنة البحث العلمى الاجتماعى .

ومن ناحية أخرى ، أشار ربع أفراد العينة (٢٥١٪) إلى أنه حدث بالفعل سرقات علمية فى المؤسسة التى يعملون بها خلال السنوات الخمس السابقة على تطبيق استطلاع الرأى ، كما أشار ما يقرب من نصف هؤلاء الأفراد (٥٤ فردا) إلى أنه اتخذ إجراء إزاء هذه السرقات ، بينما أشار النصف الآخر إلى أنه لم يتخذ إجراء إزاء هذه السرقات العلمية ، أو أنهم لا يعرفون ما إذا كان اتخذ إجراء أو لا .

وقد تمثلت أهم الإجراءات التى اتخذت إزاء السرقات العلمية فيما يلى : الاكتفاء بمواجهة الشخص الذى قام بالسرقة العلمية ، أو تكليف شخص أو لجنة علمية لبحث واقعة السرقة العلمية ، أو النشر فى وسائل الإعلام عن واقعة السرقة العلمية ، أو اتخاذ إجراء تأديبى .

ومن ناحية ثالثة ، أشارت نسبة أقل من أفراد العينة (١٤٪) إلى أنه حدث بالفعل تزوير فى بحث علمى اجتماعى فى المؤسسة التى يعملون بها خلال السنوات الخمس السابقة على تطبيق استطلاع الرأى ، كما أشار نصف هؤلاء الأفراد (٢٧ فردا) إلى أنه اتخذ إجراء إزاء هذا التزوير ، بينما أشار النصف الآخر إلى أنه لم يتخذ إجراء إزاء هذا التزوير ، أو أنهم لا يعرفون ما إذا كان اتخذ إجراء أو لا .

وقد تمتثل أهم الإجراءات التي اتخذت إزاء التزوير في البحث العلمي الاجتماعي فيما يلي : إعلام المجتمع الأكاديمي بحقيقة التزوير إذا كان البحث قد تم نشره ، أو إعادة كتابة البحث بعد استبعاد الأجزاء المزورة ، أو النشر العلمي عن واقعة التزوير ، أو تكليف شخص أو لجنة علمية لبحث واقعة التزوير .

أما بالنسبة لأفضل أساليب مواجهة السرقات العلمية والتزوير في البحث العلمي الاجتماعي ، فقد وافقت الغالبية العظمى من أفراد العينة الكلية (بنسب تتراوح بين ٩٠.٤٪ ، و ٩٩٪) على الأساليب السبعة المقترحة في هذا الصدد ، وهي على التوالي : عدم التهاون في مواجهة هذه الأفعال واتخاذ إجراء رادع لمرتكبها أيا كانت مواقعهم ، والتنشئة العلمية السليمة لتأكيد الأخلاقيات الحاكمة للبحث العلمي ، والفحص العلمي والتحقيق في أية شبهة لسرقة علمية أو تزوير في بحث علمي ، ووجود رابطة علمية للمشتغلين بالبحث العلمي الاجتماعي لها ميثاقها وآلياتها التي تسمح بمواجهة السرقات العلمية والتزوير في البحث العلمي ، والنقد العلمي في الندوات والمؤتمرات والنوريات لما يصدر من مؤلفات وبحوث علمية ، والاحتفاظ بالمادة الخام لأي بحث لعدد معين من السنوات حتى يمكن الرجوع إليها في حالة وجود شبهة لسرقة علمية أو تزوير في بحث علمي ، وأخيرا صدور تشريع يجرم السرقات العلمية والتزوير في البحث العلمي الاجتماعي .

ومن هنا ، يمكننا أن نؤكد أن النتائج التي أسفر عنها استطلاع الرأي الحالي قد زادت من بلورة رؤية المجتمع الأكاديمي لهذه الأبعاد والقضايا ، وحددت الخطوات الإجرائية التي ينبغي اتخاذها للحد من بعض التجاوزات الأخلاقية التي بدأت تظهر في ساحة البحث العلمي الاجتماعي ، مما يساعد على تنظيم هذه المهنة والارتقاء بمكانتها ، ومكانة المشتغلين بها .

المراجع

- ١ - صالح ، ناهد (تحرير) ، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، ١٦-١٨ أكتوبر ١٩٩٥ ، المجلد الأول ، والمجلد الثانى ، والمجلد الثالث . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٥ .
- ٢ - صالح ، ناهد وآخرون (تحرير) ، النوبة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، ٤-٦ يونيه ١٩٨٥ ، (الطبعة الثانية) . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠ .
- ٣ - صالح ، ناهد وآخرون ، قياس الرأى العام فى المنهج والأخلاقيات : استطلاع لرأى نخبة متخصصة . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٤ .
- ٤ - صالح ، ناهد (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩-١٠٤٠ .
- ٥ - The Columbia Encyclopedia. *Academic freedom*. (5th ed.) (on-line). Retrived 8/11/99 from the World Wide Web: <http://www.elibrary.com/sl/encarta>. 1993.
- ٦ - عدلى ، هويدا ، الحرية الأكاديمية ما بين الدين والسياسة ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٤ .
- ٧ - انظر فى هذا الصدد :
The Lima Declaration on Academic Freedom and Autonomy of Institutions of Higher Education. (on line). Retrived 2/11/99 from the World Wide Web:<http://www.eff.org/pub/CAF>. 1988.
- عدلى ، هويدا . مرجع سبق ذكره . ص ص ١٤٤-١٤٦ .
- ٨ - انظر على سبيل المثال :
عدلى ، هويدا ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤١-١٥٦ .
السيد ، مصطفى كامل ، أخلاقيات العلم فى الدراسات السياسية : أفكار للمناقشة ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٨٨-٤٩٦ .
سعيد ، محمد السيد ، نحو ميثاق شرف مهنى فى مجال البحث العلمى والإبداعى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٦٩-٦٧٥ .
- ٩ - خليل ، نجوى ، رؤية نخبة أكاديمية لقضايا أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى : تحليل كفى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٧٧-٧٠٠ .
- ١٠ - مجاهد ، هدى ، البحث العلمى الاجتماعى واتخاذ القرار ، فى : أحمد الألفى وآخرون ، الإنسان فى مصر : الفكر والحق والمجتمع ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٠٨ .
- ١١ - سويف ، مصطفى ، الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث : عود على بدء ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٧٦ .

- ١٢ - المرجع السابق ، ص ١٧٧ .
- ١٣ - انظر على سبيل المثال :
- عبد المعطى ، عبد الباسط ، انعكاسات الأخلاقيات المجتمعية المهنية على أخلاقيات الممارسة العلمية فى العلوم الاجتماعية ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ .
- شعراوى ، حلمى ، المسئولية الاجتماعية فى البحث العلمى بين المستويين الوطنى والدولى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٨-١٠٠ .
- سليمان ، سلوى ، مقترح الأسس وإطار تنظيم البحث العلمى فى مصر : ورقة عمل ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٥٧-٦٥٨ .
- ١٤ - شعراوى ، حلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩١-٩٣ .
- ١٥ - اللوال ، نجوى وآخرين ، الصحافة المصرية وقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٧٥-٥٧٦ ، و ص ٥٩٧ .
- ١٦ - يمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى :
- صالح ، ناهد ، التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية : دراسة فى سوسيولوجيا البحث العلمى الاجتماعى فى الدول النامية ، فى : ناهد صالح وآخرين (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦٩-١٩٣ .
- ١٧ - المرجع السابق ، ص ص ١٦٩-١٧٦ .
- ١٨ - انظر فى هذا الصدد ترجمة مبادئ المسئولية المهنية الصادرة عن الرابطة الأنثروبولوجية الأمريكية فى :
- صالح ، ناهد وآخرين (ترجمة) ، مبادئ أخلاقية للعلوم الاجتماعية : علم الاجتماع ، الأنثروبولوجيا ، علم النفس ، علم السياسة ، الرأى العام ، القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية ، ١٩٩٥ ، ص ٢١ .
- ١٩ - المرجع السابق ، ص ٢٢ .
- ٢٠ - انظر فى هذا الصدد ترجمة ألة الرابطة السوسيولوجية البريطانية للممارسة الأخلاقية والسلوك المهنى الصادر عن الرابطة السوسيولوجية البريطانية فى :
- المرجع السابق ، ص ٦٠ .
- ٢١ - أبو زيد ، أحمد ، حقوق الباحث إزاء الغير فى البحوث الأنثروبولوجية الميدانية ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٩٧-٣٩٨ .
- ٢٢ - صالح ، ناهد ، نحو ميثاق أخلاقى : السرية والملائية فى البحث العلمى الاجتماعى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣٣ .
- ٢٣ - انظر المناقشات التى دارت فى :
- صالح ، ناهد (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٢٢-٧٢٣ ، و ص ٧٢٥ .

- ومن ص ٧٣٢-٧٣٣ ، ومن ص ٧٥٦-٧٥٧ ، ومن ص ٧٧٦ ، ومن ص ٨٦١-٨٦٢ .
- ٢٤ - صالح ، ناهد وآخرين (ترجمة) . مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨-١٢٠ .
- ٢٥ - انظر ما يخص هذه المواثيق فى :
المرجع السابق .
- ٢٦ - انظر على سبيل المثال :
- زايد ، أحمد ، المعرفة والسلطة : نحو نموذج أخلاقى للتنشئة العلمية ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٥-٢٤١ .
- ٢٧ - انظر المناقشات التى دارت فى :
- صالح ، ناهد (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦٩-٧٧٠ ، ومن ص ٧٧٦-٧٧٧ ، ومن ص ٨١٥-٨١٦ .
- ٢٨ - خليل ، نجوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨٤ .
- ٢٩ - انظر فى هذا الصدد ترجمة مبادئ المسئولية المهنية الصادر عن الرابطة الأنثروبولوجية الأمريكية فى :
صالح ، ناهد وآخرين (ترجمة) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨-١٩ .
- ٣٠ - انظر فى هذا الصدد ترجمة ميثاق الأخلاقيات الصادر عن الرابطة السوسيوولوجية الأمريكية فى :
المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ومن ص ٣٧ .
- ٣١ - انظر فى هذا الصدد ترجمة أدلة الرابطة السوسيوولوجية البريطانية للممارسة الأخلاقية والسلوك المهني الصادر عن الرابطة السوسيوولوجية البريطانية فى :
المرجع السابق ، ص ٦٨-٦٩ .
- ٣٢ - انظر فى هذا الصدد ترجمة المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك الخاصة بعلماء النفس الصادر عن الرابطة أو الجمعية الأمريكية لعلم النفس فى :
المرجع السابق ، ص ١٠٤ .
- ٣٣ - انظر فى هذا الصدد ترجمة دليل للأخلاقيات المهنية فى العلوم السياسية الصادر عن الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية فى :
المرجع السابق ، ص ١٢٦ .
- ٣٤ - عودة ، محمود ، البحث السوسيوولوجى العلمى فى سياق مناخ التخصص والتكيف الهيكلى : محاولة للتطليل السوسيوولوجى ، فى : ناهد صالح (تحرير) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

Abstract

OPINION POLL ON SOCIAL RESEARCH ETHICS "Issues and Dimensions"

Hind Taha

This paper presents some of the most important results of an opinion poll on social research ethics. The poll's sample (405) consists of academic members and social researchers in the Egyptian universities and social research centers.

It deals with five ethical issues with their dimensions, as follows:

1. Social research freedom.
2. Social research priorities.
3. Social research funding.
4. Professional relations and patterns of conduct in the academic community.
5. Fraud and theft in scientific work.

البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات

دراسة حالة

مصطفى سويف *

قدمنا في هذا المقال مجموعة الخبرات التي تجمعت لدينا من خلال العمل في إطار "البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات" الذي تأسس في فبراير سنة ١٩٧٥ مشمولاً بالرعاية الأدبية والمادية من المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية . والهدف من المقال هو إلقاء الضوء على العوامل البنائية والوظيفية التي كانت وظلت فاعلة داخل كيان البرنامج على امتداد عمره . وفي هذا السبيل تحدثنا عن ثلاثة عوامل بنائية تضم عناصر فكرية ، وأخرى بشرية ، وثالثة تنظيمية . ثم انتقلنا إلى الحديث عن أربعة عوامل وظيفية شملت فيما بينها كيفية إدارة الاجتماعات العلمية ، ومحاضر تسجيل هذه الاجتماعات النورية ، والقواعد التي اتبعت في كتابة التقارير العلمية ، ونمط القيادة الذي أمكن توفيره لتوجيه نشاط البرنامج . وفي مناقشتنا هذه العوامل جميعاً - البنائية والوظيفية - انصرفت عنايتنا أساساً إلى إلقاء الضوء على الأنوار المختلفة التي أسهمت بها في أداء البرنامج مهامه الرئيسية والثانوية . وقبل أن ننهي المقال قدمنا أربعة تعقيبات صنفنا فيها النوع الراهن من الكتابة العلمية ، كما أشرنا إلى عدد من الموضوعات الهامة التي يفتح هذا المقال الباب إلى ضرورة معالجتها .

مقدمة

حدث في أواخر سنة ١٩٧٤ ، وعلى أثر عودتي من رحلة عمل في جنيف ، حيث كنت أشارك في أحد اجتماعات لجنة الخبراء في بحوث تعاطي المخدرات التابعة لهيئة الصحة العالمية ، أن تقدمت باقتراح إلى المغفور له الدكتور أحمد خليفة -

* أستاذ علم النفس الإكلينيكي ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية آنذاك - بأن نقوم بإجراء تطوير جذرى فى مجرى "بحث تعاطى الحشيش" الذى كنت أشرف عليه تحت مظلة المركز منذ سنة ١٩٦٥ ؛ وكانت خلاصة التطوير - كما تصورته - أن يتسع مجال البحث فيشمل سائر المواد التى يقبل عليها المتعاطون فى مصر سعيا منهم لاستحداث تغيرات بعينها فى حالاتهم النفسية والعقلية ^(١) ، دون أن تقتصر على دراسة تعاطى القنب ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى أن يراعى فى تصميم البحوث الجديدة أن يعاد إجراؤها دوريا (بعد فترات زمنية محددة) . وقدمت لهذا الاقتراح تبريرين على النحو الآتى :

أولهما : أن الهدف من التوسع المنشود هو مواكبة ما حدث من تغير على أرض الواقع فى السوق غير المشروعة للمخدرات فى مصر منذ بداية السبعينيات ؛ إذ بدأت تنتشر بين المتعاطين سلوكيات تعاطى الأدوية المؤثرة فى الحالة النفسية * (كالملطفات الصغرى ** ، والمنشطات *** ، والمنومات ****) ، وذلك بالإضافة إلى الكحوليات والمخدرات التقليدية (الحشيش والأفيون) ، أو كبديل عنها .

والثاني : أن إحدى المشكلات الجديرة بالبحث فى مجال تعاطى المخدرات مسألة نوام أو تغير مدى انتشار التعاطى ***** ، وأنماطه ***** فى قطاعات المجتمع المجتمع المختلفة ، عبر فترات زمنية بعينها . وقد وافق الدكتور خليفة على الاقتراح ، ووعد بإصدار القرار المقتن لعملية

psychotropic drugs.
minor tranquilizers.
stimulants.
hypnotics.
prevalence.
patterns.

*
**

التطوير المطلوبة . وفى أول سنة ١٩٧٥ أبلغتني إدارة المركز بصور القرار رقم ١ لسنة ١٩٧٥^(٢) بإنشاء برنامج دائم بالمركز لبحوث تساطى المخدرات . ويورد فيما يلى الجدول رقم ١ من واقع التقارير السنوية التى تصدرها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وهو يعرض للمضبوطات السنوية من المخدرات التقليدية ، بالإضافة إلى المواد الدوائية التى بدأت تظهر ضمن المضبوطات فى السوق المصرية غير المشروعة اعتباراً من سنة ١٩٧١ ، ثم اختفت فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، ثم عادت إلى الظهور فى سنة ١٩٧٤ ، ولم يتوقف ظهورها بعد ذلك .

جدول ١ . إحصاء المضبوطات من المخدرات التقليدية والمواد الدوائية من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٩ *

السنة	حشيش كجم	أفيون كجم	مواد أخرى
١٩٦٧	٦٧٣٢	١٢٢٨	--
١٩٦٨	٩٨٧٨	١٩٥١	---
١٩٦٩	٦٢٨٢	٢٣٢٨	---
١٩٧٠	١١٩٩٣	٣٦٤١	ماكستون فور
١٩٧١	٥٦٨٢	٢٣٧١	حبوب نوائية
١٩٧٢	١٠٨٥٧	١٥٩٥	---
١٩٧٣	٩٢٣٩	٢٢٤	--
١٩٧٤	٢٢٢٤٤	١٧٥٩	حبوب، نوائية
١٩٧٥	١١١٣٩	١١٢	حبوب نوائية
١٩٧٦	٢٤٩٧٨	٣٥٩	حبوب نوائية
١٩٧٧	٢٤١٩٦	٩٨٠	حبوب نوائية
١٩٧٨	١٨٤٥٢	٣٣٨	حبوب نوائية
١٩٧٩	١٩٧٢٤	١٠٣٠	حبوب نوائية

* يبدو فى هذا الجدول أن المواد الدوائية لم يكن لها وجود ضمن المضبوطات قبل سنة ١٩٧٠ . (نقلاً من لجنة المستشارين العلميين ، ١٩٩٢ ، ص ٥٤) .

وقد اكتفينا فى هذا الجدول ببيان المضبوطات حتى سنة ١٩٧٩ . ويتضح

من هذا الجدول أن تعاطى الحبوب الدوائية لم يظهر قبل سنة ١٩٧١ ، ولم يختف بعد سنة ١٩٧٣ .

هذه هي الملابس التي أحاطت بإنشاء "البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات" ، تحت مظلة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى بداية عام ١٩٧٥ . وقد اعتبرنا أن قيام البرنامج فى ذلك التاريخ يُعدُّ إيذاناً بإنهاء مرحلة وبدء مرحلة جديدة فى مسار بحوث تعاطى المخدرات الجارية بالمركز . أما المرحلة المنتهية فكانت مرحلة العمل فى إطار لجنة "بحث تعاطى الحشيش" ، وقد رأينا أنها استغلت أغراضها فى آخر سنة ١٩٧٤ . وأما المرحلة البائدة فهي مرحلة العمل فى إطار "البرنامج الدائم" . وفعلنا بدأت الهيئة الجديدة عملها ، فعمدت اجتماعها الأول بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٧٥^(٣) ، ولا تزال تواصل نشاطها البحثى حتى تاريخ كتابة المقال الراهن . وفى هذه الأثناء صدرت عنها عشرات التقارير البحثية (باللغتين العربية والإنجليزية) فى الداخل والخارج ، وكان لها عن طريق البحوث وتقاريرها إسهاماتها فى العديد من النشاطات العلمية^(٤) .

وقد استرعى استمرار العمل بالبرنامج الدائم على امتداد أكثر من خمسة وعشرين عاما متصلة اهتمام عدد من الزملاء والمريدين ، وتبلور ذلك فى صورة تعليقات وأسئلة متنوعة أخذت تُلقى من حين لآخر على كاتب هذه السطور^(٥) . وتثور معظم هذه التعليقات والأسئلة حول محور رئيسى هو : كيف تسنى للبرنامج الدائم أن يقوم ويواصل مسيرته طوال هذه المدة ، بينما تشهد شواهد عديدة بندرة وجود أعمال علمية جماعية (تعاونية) طويلة المدى عندنا ، بل وفى الخارج ؟ وقد رأيت أن هذا التساؤل بصورته الشاملة هذه ينطوى على العديد من الأسئلة الفرعية ، وأن هذه الأسئلة جميعا إذا أُجيب عنها بالقدر الواجب من

الدقة والموضوعية فسوف تضيف إلى البرنامج الدائم قيمة تعليمية / تربية لم تكن مقصودة بالجوهر عند إنشائه ، ولا أثناء مسيرته ، ولكنها بلا ريب تكمل رسالته ، تأسيًا بالنموذج الذي يقره العلماء في مجال بحوث التعلم ؛ فهم يفرقون بين نوعين من التعلم : أحدهما التعلم الصريح * ، والآخر هو التعلم الضمني ** (٨)، وإذا تبيننا وجهة النظر هذه فسنرى أن جميع التقارير البحثية التي نشرناها ، والتقارير الماثلة التي نرجو أن ننشرها في المستقبل القريب من واقع نشاط البرنامج إنما تُصنّف تحت بطاقة "التعلم الصريح" . أما مقالنا الراهن فهو يصنّف تحت فئة "التعلم الضمني" .

صياغة المشكلة

فيما يلي نورد مجموعة الأسئلة الجزئية التي تكوّن في جملتها لبُ المشكلة كما طرحناها في السطور القليلة السابقة ، والتي نكرّس المقال الراهن للإجابة عنها :

(أولاً : أسئلة حول الجانب البنيوي (الفكري) للبرنامج ، وكيف أدخلت عناصر هذا الجانب في تكوينه .

ثانياً : أسئلة حول الجانب البنيوي (البشري) للبرنامج ، وكيف أدخلت عناصر أو مفردات هذا الجانب في التكوين .

ثالثاً : أسئلة حول الجانب البنيوي (التنظيمي) للبرنامج ، وكيف تم تفعيلها .

رابعاً : أسئلة حول العوامل الوظيفية الفاعلة في نشاط البرنامج .

هذه هي الفئات الكبرى للأسئلة التي تطوى بداخلها علامات الاستفهام المتعددة التي تلقيتها على امتداد عدد من السنوات الماضية . وسأحاول الإجابة عنها في الفقرات التالية . ثم أختتم المقال بمجموعة من التعقيبات الداعية إلى

explicit learning.
implicit learning .

زيادة فاعلية هذا المقال .

عناصر البناء في البرنامج الدائم

نقصد بعناصر البناء مجموعة العناصر الفكرية والبشرية والتنظيمية التي تكون معا جملة اللبنة الثابتة التي بدأ بها البرنامج الدائم نشاطه منذ تأسيسه في أول عام ١٩٧٥ ، فهي لم تتولد أثناء تدفُّق النشاط ، ولكن النشاط نفسه (أى البرنامج وقد جرى تفعيله) أقيم على أساسها . وفيما يلي ذكر هذه العناصر .

١ - عناصر البناء (الفكرية)

١ - ١ . يأتي في مقدمة العناصر الفكرية التي أسهمت فعلا في توجيه ذهني نحو تطوير العمل في " لجنة بحث تعاطي الحشيش " التي كنت أشرف عليها تحت مظلة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (منذ سنة ١٩٦٥) ما كان يترسَّب لدى من خواطر لا حصر لها أثناء المناقشات التي كنتُ أشارك فيها في أثناء الاجتماعات المتلاحقة للجنة خبراء بحوث التعاطي التابعة لهيئة الصحة العالمية (في جنيف)^(٨) . وقد جاء في أحد التقارير الفنية الصادرة عن اللجنة (وهي التقارير التي كانت تحمل خلاصة مناقشاتنا) ما يأتي :

" ونحن نشعر بالحاجة إلى مزيد من المعلومات عن العوامل المقترنة بتعاطي المواد المؤدية إلى الاعتماد^(٩) ، وكذلك عن مدى انتشار التعاطي ، وأنماطه ، فهذا من شأنه أن يمكِّننا من التخطيط الجيد والتنفيذ الكفء لبرامج تهدف إلى الوقاية ، وإلى علاج المشكلات القائمة في هذا المجال " ^(٩) . وجاء في تقرير آخر مائنه : " إننا بحاجة ماسة ... إلى تدبير استراتيجيات بحثية شاملة ... قابلة للتطبيق عندما تدعو الحاجة . وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن يكون هدفها الأول هو تحديد المدى الذي يصل إليه انتشار تعاطي هذه المواد المؤدية إلى

الاعتماد" ^(١٠) . هذه الآراء وأمثالها مما تريد فى عدد من التقارير الفنية الصادرة فى أوائل السبعينيات عن لجنة خبراء المخدرات بهيئة الصحة العالمية ، وما كان وراءها من مناقشات حية دارت فى اجتماعات هذه اللجنة كانت من أهم العناصر الفكرية التى قام عليها تفكيرى فى اقتراح إنشاء "البرنامج الدائم لبحوث التعاطى" . وكانت الركائز البارزة فى هذا الصدد هى الانتقال من تركيز الاهتمام حول تعاطى القُنْب إلى تعميم هذا الاهتمام بحيث يشمل سائر المواد الحديثة للاعتماد ، وكذلك الانتقال بتصميم البحوث من بحوث مسحية تعنى - أساسا - باكتشاف العلاقات بين المتغيرات ^(١١) إلى بحوث وبائية تعنى - أساسا - بتحديد معدلات الانتشار ، والإصابة فى المجتمع ، والعوامل المؤثرة فى هذه المعدلات ^(١٢) ، والانتقال - أيضا - من مرحلة يجرى فيها البحث الواحد باعتباره كيانا قائما بذاته لا صلة له بما قبله وما بعده إلى مرحلة يتم فيها البحث باعتباره حلقة فى سلسلة متصلة من الدراسات ، بحيث يتيسر من خلال التسلسل متابعة ما يشبه موجات المد والجزر لظاهرة التعاطى (كما تقع فى الواقع المصرى) على امتداد فترات زمنية طويلة نسبيا .

١ - ب - الإدراك الواضح لما طرأ من تغيرات على طبيعة السوق المصرية غير المشروعة فيما يتعلق بالمواد الحديثة للاعتماد : كان هذا هو العنصر الفكرى الثانى الذى أسهم فى توجيه ذهنى نحو ضرورة تطوير العمل فى "لجنة بحث تعاطى الحشيش" ، بحيث يتسع عملنا للقيام بدراسات تشمل تعاطى المواد النوائية كذلك ، وربما مواد إدمانية أخرى . ومما زاد فى وزن هذا التوجه الجديد ما توصلت إليه الأمم المتحدة من عقد اتفاقية دولية فى سنة ١٩٧١ عُرفت باسم "اتفاقية الأدوية النفسية" ، ويشار إليها - أحيانا - باسم اتفاقية فيينا لسنة ١٩٧١ ^(١٣) ، وكان الهدف منها أن تتعاون حكومات العالم معا تحت مظلة الأمم

المتحدة في فرض قدر من إحكام الرقابة على تداول الأدوية النفسية بين الأفراد ، بحيث يمكن تضيق الفرصة أمام تناول هذه المواد بغير إذن طبي ، (أى تعاطيها) ^(١٤). وكان أمرا طبيعيا أن يتردد ذكر هذه الاتفاقية كثيرا أثناء اجتماعات لجنة خبراء بحوث المخدرات فى جنيف ، وهو ما زاد من شدة حضور الموضوع فى ذهنى ، وإلحاحه فى أن يجد منفذا إلى جهودنا البحثية فى مصر .

١ - ج - حصيلة الخبرة البحثية السابقة (المتجعة لدى كاتب هذه السطور) بالإجراء الفعلى لبحوث التعاطى فى البيئة المصرية : جدير بالذكر أن هذه الخبرة بدأت فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، تاريخ البدء فى "بحث تعاطى الحشيش" تحت مظلة المركز القومى . وقد شاركت فى اللجنة المشكلة لهذا الغرض منذ ذلك التاريخ المبكر ، ثم انقطعت عنها لمدة عام (بدءا من أكتوبر سنة ١٩٦٤) ، ثم عدت إلى مواصلة العمل المنوط بها فى إطار تنظيمى جديد ، واستمر ذلك حتى نهاية عام ١٩٧٤ . ويذكر لهذه الخبرة أنها كانت غنية بالعناصر المنضجة ، بعضها عناصر فكرية تتناول صميم النشاط البحثى ، والبعض الآخر عناصر تتعلق بكيفية إدارة العلاقات الإنسانية داخل الفريق البحثى ، وكذلك بين فريق البحث من ناحية ، والمحيط الأكاديمى والإدارى الذى يتفاعل معه الفريق من ناحية أخرى .

١- د - وضوح الرؤية فيما يتعلق بالتوجه التطبيقى للبحث : صحيح أن هذا التوجه التطبيقى كان يسيطر على ذهنى منذ خطوات خطواتى المبكرة فى بحث تعاطى القنب ، لكن خبرة المشاركة فى الاجتماعات العلمية للجنة الخبراء بهيئة الصحة العالمية ، وما تبع ذلك من مشاركات متعددة فى ندوات ومؤتمرات دولية ومحلية حول شتى جوانب مشكلة المخدرات ، وما أتاحه لى ذلك من اطلاع على الأحوال المجتمعية لهذه المشكلة فى كثير من بلدان العالم ، دفع بى إلى

مستوى من الوعي بالتوجه التطبيقي لم يتيسر لى من قبل ، سواء فيما يتعلق بالحاجة الماسة إلى العناية بخدمة التوجه ، أو بأبعاد الأسئلة التى يطرحها ، ومن ثم أبعاد الإجابات المطلوبة عن هذه الأسئلة . جدير بالذكر أن وضوح الرؤية على هذا النحو ساعد البرنامج الدائم على الاستبعاد المبكر لكثير من التساؤلات التى رغم كونها ذات قيمة أكاديمية فقد كانت لا تصب من قريب فى بوتقة الاحتياجات التطبيقية التى يعيشها المجتمع المصرى (بشأن مشكلة المخدرات) فى فترة تاريخية بعينها . مثال ذلك : كان من الممكن أن ننفق (أسابيع وأشهر) فى تقديم عروض للأدبيات المنشورة حول كثير من المواد النفسية (الموجود منها فى المجتمع المصرى وغير الموجود) ، وما تثيره هذه المواد من مشكلات صحية واجتماعية . ومع أن مثل هذه العروض ما كانت لتوصف بأنها مجرد عبث ، فقد رأينا أن تكون الأولوية فى العناية لما يتعلق بالمواد المنتشرة بين المتعاطين فى مصر ، سواء من حيث توزيع انتشار تعاطى هذه المواد فى قطاعات المجتمع المختلفة ، أو أنماط تعاطيها ، أو ما يرتبط بها من عوامل نفسية/اجتماعية ، فهذه أمور تمس التطبيق مباشرة ، وهو ما نسعى إلى حل مشكلاته أو ترشيده . ولا يعنى هذا الحديث عن التطبيق أية مفاضلة بين البحوث الأكاديمية الأساسية والبحوث التطبيقية ، فكل النوعين من البحوث ضرورى للتقدم العلمى على مستوى المجتمع . ولكن كل ما نعنیه فى هذه الفقرة أننا اخترنا أن نغلب التوجه التطبيقي فى مسيرة البرنامج الدائم ، وأننا رأينا أن نظل متسقين مع قرارنا فى جميع خطواتنا فى هذا الشأن .

خلاصة القول إن المكون الفكرى فى بنية البرنامج الدائم كان يحتوى - منذ تأسيسه - على العناصر الأربعة الرئيسية الآتية : الخبرات المعرفية التى حصلَّتها من خلال عملى مع المنظمات الدولية وفى مقدمتها هيئة الصحة العالمية .

والإدراك الواضح لما طرأ من تغيرات على طبيعة سوق المواد النفسية غير المشروعة في مصر مع بداية سبعينيات القرن الماضي . والخبرة البحثية التي حصلتها أثناء عملي في بحث تعاطى الحشيش في مصر خلال الفترة الممتدة من نوفمبر سنة ١٩٥٧ إلى أكتوبر سنة ١٩٦٤ . ووضوح الرؤية بأننا نتوجه بالبرنامج الدائم توجهاً تطبيقياً في أساسه .

٢ - عناصر البناء (البشرية)

في حوار أجرى معي سنة ١٩٩٦ للنشر في دورية World Psychology قلت رداً على أحد الأسئلة ما يأتي : "عندما قررتُ أن أتولى مسؤولية بحث "تعاطى الحشيش" تصورتُ أنه يحسن بي أن أتخذ من بعض تلامذتي الذين يعدون رسائلهم (تحت إشرافي) لنيل درجة الدكتوراه زملاء يتعاونون معي في فريق البحث ، فذلك من شأنه أن يتيح لهم فرصة اكتساب أنواع من المهارات البحثية إن حصلوا عليها في أي مجال آخر ؛ فطالب الدكتوراه يعمل عادة فيما يشبه العزلة ، أما في الخبرة التي أزمع إدخاله وزملاءه فيها فسيجرى تدريبه على التعاون الوثيق المتواصل مع أقرانه في سياق مشروع بحثي كبير" . وردا على سؤال آخر في الحوار نفسه قلتُ ما يأتي : "وقد جرت عادتى على إعطاء وزن لعناصر الشخصية والطباع (كثير مما أعطى للعناصر العقلية ، بمعنى أنني لست حريصاً على توافر معاملات نكاء شديدة الارتفاع فيمن أقبلهم للتلمذة ، ومع ذلك فإذا اقترن هذا النكاء بخصال بعينها في الشخصية فهذا أقبلة وأرحب به ، ولكنني أستطيع أن أكتفى بالنكاء المرتفع بدرجة معقولة (فوق المتوسط) إذا اقترن بما أعتبره خصالاً مواتية في الشخصية ، من هذه الخصال أن يكون الشخص أهلاً للاعتماد عليه ، ودمث الخلق ، وعلى درجة معقولة من الحياء ، وألا

يكون ذا طموح جامع . كذلك أرحب ببعض الخصال التي تقع في المسافة بين العقل والطباع ، من قبيل حب الاستطلاع أو الحرص على التعلم ، والحاجة إلى الإنجاز من خلال النشاط البحثي ، والاحترام العميق للسيرة الأكاديمية ، وأخيرا وليس آخرا بعض التوجه اللائق بالصدور عن الابن بما يكفي للتكامل مع الدور الأبوي الذي يقدمه الأستاذ" (١٥) .

بوحى من هذه الاعتبارات أساسا جاء تشكيل الفريق البحثي الذي افتتحنا به العمل في "البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات" في سنة ١٩٧٥ ؛ فكان الأعضاء هم : د . عبد الحليم محمود السيد ، ود . مصطفى عبد الحميد حنورة ، ود . زين العابدين درويش . وقد توفرت للأعضاء الثلاثة صفة إضافية زيادة على الصفات سالفة الذكر هي أنهم كانوا يعملون معي من قبل في فريق "بحث تعاطي الحشيش" لما يقرب من عشر سنوات متصلة (من سنة ١٩٦٥ إلى نهاية سنة ١٩٧٤) ، وهو ما يعني أنهم كانوا يجمعون عندئذ بين الخصال الشخصية / العقلية المطلوبة بوجه عام ، والخبرة البحثية التي تميزت بالغنى والتشعب .

جدير بالذكر أن الخصائص التي نكرناها في السطور القليلة الماضية تخص أعضاء البحث كأفراد ، فماذا عن الفريق الذي انتظموا في العمل من خلاله ، وهو لا يقل واقعية في وجوده عنهم ؟ في سنة ١٩٨٠ أمكن لنا تجميع المقالات التي نشرناها بالإنجليزية في الخارج عن مسار بحوث تعاطي القنب لدينا ، جمعنا هذه المقالات في مجلد واحد قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بطبعه ونشره تحت عنوان "التعاطي المزمن للقنب" chronic cannabis consumption . وقد كتبتُ في تصدير هذا المجلد ما يأتي : "أما عن معنى الفريق بالنسبة للأعضاء ولأستاذهم فقد كان ذا شحنتين : فهو (أي الفريق) يقوم من ناحية وكأنة قناة مهيأة أمامهم لتحقيق نواتهم (الأكاديمية) ، وهو يقوم

ناحية أخرى كأداة فعّالة لتنظيم علاقة التعلّم عن كُتب^(١٦) . وقد كان هذا واضحا لنا منذ البداية . وساعد ذلك الوضوح على رسم أنوار للأعضاء محدّدة المعالم منذ وقت مبكر . والذي يسترعى الانتباه هنا أن هاتين الشحنتين المشار إليهما لا تتعارضان بأى حال مع الوظيفة الأصلية التى من أجلها أنشئ البرنامج الدائم ، وهى القيام بالبحث العلمى كبير الحجم للكشف عن الحقائق النفسية الاجتماعية المرتبطة بتعاطى المخدرات فى إطار المجتمع المصرى . بل أكثر من ذلك ، فإن المتأمل فيما تنطوى عليه الشحنتان من معان قريبة وبعيدة يجد أنهما تعززان معا أداء الوظيفة الأصلية بأقدار كبيرة من العناية .

٣ - عناصر البناء (التنظيمية)

مر البرنامج الدائم - منذ تأسيسه - بعدد من التغيرات فى القوالب التى انتظمت نشاطه . ومع ذلك فقد بقيت بعض العناصر التنظيمية ملازمة له على امتداد مسيرته . وفيما يلى نرصد أهم هذه العناصر :

٢ - ١ - عناصر تنظيمية شكلية (أوطقسية) : علمتنا الخبرة - التى تلقيناها أثناء العمل فى إطار "بحث تعاطى الحشيش" - أن لجنة البحث (طويل المدى) بحاجة إلى كل ما يضيف عليها طابع المؤسسة ، أى الكيان المتماسك (عبر الأعضاء) ، والمستقر (عبر الامتداد الزمنى) ، لأن هذا من شأنه أن يؤثر إيجابيا فى مستوى أدائها ، وفى مثابرتها فى مواصلة العمل ، ويؤثر إيجابيا - كذلك - فى تحديد مستوى معقول من الشعور بالرضا بين الأعضاء عن الناتج . وعلى أساس هذه الحصيلة الخبرية حرصنا منذ بداية العمل فى إطار البرنامج الدائم على توفير الشروط اللازمة لضمان الحد الأمثل من تخلق الروح المؤسسية للبرنامج . وفيما يلى بعض العناصر الشكلية التى أقرناها منذ أول اجتماع

عقدته هيئة البرنامج :

٣- ١ - ١ - الالتزام بموعد محدد للاجتماع ، وكان هذا الموعد هو الساعة السادسة مساءً فى السنوات المبكرة من نشاط البرنامج ، ثم أصبح فيما بعد السادسة والنصف مساءً . ولما كنا نقدم على تغيير هذا الموعد .

٣- ١ - ٢ - الالتزام بعقد اجتماعاتنا فى يوم بعينه من الأسبوع ، وكان فى يوم الإثنين ، ثم أصبح يوم الثلاثاء ، ثم تغير فى السنوات الأخيرة إلى الأربعاء .

٣- ١ - ٣ - الالتزام بإيقاع أسبوعى بعينه لاجتماعاتنا ؛ فكان نجتمع مرة واحدة فى الأسبوع فى السنوات المبكرة للبرنامج ، ثم تغير هذا الإيقاع فى السنوات المتأخرة إلى اجتماع واحد كل أسبوعين .

٣- ١ - ٤ - الالتزام ما أمكن بأن تعقد اجتماعاتنا فى قاعة واحدة من القاعات المخصصة لاجتماعات لجان البحث فى مبنى المركز .

وإلى جانب هذه العناصر أو الشروط التى تبدو شكلية خالصة كانت هناك عناصر تنظيمية أخرى التزمنا بها ، وهى تبدو أقل شكلية وأقرب إلى التأثير الإيجابى الواضح فى تحقيق مستوى مقبول لعمل هيئة البحث ، وفيما يلى نذكر أهم هذه العناصر التى نسميها العناصر التنظيمية الوظيفية .

٣ - ب . عناصر تنظيمية وظيفية .

٣- ب - ١ - تفريد الواجبات : ونعنى بهذا العنصر أن هيئة البرنامج حرصت - منذ بدء عملها - على أن تسند أى عمل تفكر فى إعداده لجلسة أو جلسات قائمة إلى عضو واحد من بين أعضائها ، وذلك حتى يتوفر أمانة شخص بعينه يتحمل المسئولية بكل وضوح ؛ ونقصد هنا المسئولية بمعنيها الإيجابى والسلبى . وكنا على يقين من أن هذا الالتزام يضع البنود اللازمة

لتخلق الأوار المناسبة (وظيفية) لأعضاء الهيئة ، وربما لتخلقها بأفضل صورة ممكنة (بمضى الوقت) .

٢ - ب - ٢ - تحديد عضوبعينه لكتابة محاضر اجتماعات هيئة البرنامج : ومع أن هذا البند يبدو حالة خاصة يمكن أن تندرج تحت البند السابق (بند تفريد الواجبات) فقد ذكرناه صراحة لما لكتابة محاضر الاجتماعات من أهمية بالغة فى حسن سير العمل فى أى مشروع بحثى . (وسنوضح فى جزء تال من هذا المقال الأهمية الوظيفية للمحاضر فى تيسير عمل البرنامج) .

٣ - ب - ٣ - بدء أى اجتماع بقراءة محضر الاجتماع السابق ، ومناقشته وتعديله أو إقراره . وقد وفرت هذه الخطوة للهيئة شرطا اعتبرناه الحد الأدنى لضمان اتصال العمل (مضمونا) من جلسة إلى الجلسة التى تليها ، على أساس أن محاضر الاجتماعات هى ذاكرة البرنامج .

٣ - ب - ٤ - وضع تصور على درجة متوسطة بين الإجمال والتفصيل للمهام الرئيسية للبرنامج الدائم . ويجد القارئ هذا التصور معروضا بدرجة لا بأس بها من التفصيل فى محضر الجلسة الأولى للبرنامج التى عقد بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٧٥^(١٧) . والمفترض فى هذا التصور أن يحدد توجهها بعينه لعمل هيئة البرنامج منذ بدء اجتماعاتها ، وفى الوقت نفسه لا يكون مفصلا إلى الدرجة التى تفرض قيودا شديدة الوطأة على حركتها ، وتمنعها من تبنى اتجاه استكشافى فى البحث (خاصة فى المراحل المبكرة من نشاطها) . وفعلا يجد المتابع لنشاط الهيئة (من خلال محاضر اجتماعاتها فى السنتين الأولىين) كثيرا من الشواهد على تعدد المحاولات الاستكشافية التى لم يرد لها ذكر فيما تضمنه محضر الجلسة الأولى من بنود . ومع ذلك فهذه المحاولات وما توالى بعدها من خطوات لم يخرج عن التوجه العام المرسوم للبرنامج منذ البداية .

تعقيب على موضوع العناصر التنظيمية الوظيفية

هذه بعض العناصر التي حرصنا منذ بدء العمل في إطار البرنامج الدائم على توفيرها ، وكنا نقصد من توفيرها على هذا النحو أن نضفي على البرنامج الصفة المؤسسية (بشقيها التماسك والاستقرار) ، وكنا حريصين في الوقت نفسه على أن يتحقق ناتج هذا الإضفاء في أقصر وقت ممكن . ومع ذلك فلكي يتم للقارئ استيعاب ما أوردناه في هذه الفقرة عن العناصر التنظيمية ؛ حتى لا تبو وكأنها أدخل في باب لزوم ما لا يلزم ، ربما يجب التنبيه إلى مقدمة تاريخية لها أهميتها في هذا السياق . ففي الوقت الذي استصدرنا فيه القرار بإنشاء "البرنامج الدائم" لم يكن قد مضى على إنشاء المركز القومي نفسه إلا أقل قليلا من عشرين عاما^(١٨) . وهي مدة أقصر من أن تسمح بتخلق وترسيخ ما يلزم من تقاليد وأعراف يرتكز عليها البحث العلمي الاجتماعي في قيامه وتقديمه داخل المؤسسة الكبيرة الراحية . يضاف إلى ذلك أن هذا الكيان الجديد (أي المركز القومي) ظل كيانا قانونيا هلاميا في ذهن مؤسسه (المغفور له الدكتور أحمد خليفة) لبضع سنوات ، حيث لم يكن له مبنى يجسده في الوجود المجتمعي حتى سنة ١٩٦٠/١٩٦١^(١٩) . ثم يضاف إلى ذلك كله شيوع بعض الأفكار الغائمة في المناخ الفكري السائد في مجتمعنا حول قوام الدراسات الاجتماعية ، وأن هذه الدراسات ذات قوام رخو ؛ إذ تقتصر في إجراءاتها ومناهجها ونتائجها إلى الانضباط والصرامة اللذين تتسم بهما الدراسات الطبيعية والبيولوجية . أمام هذه الظروف التاريخية جميعا رأينا أن نلزم أنفسنا (عن وعي) بكل ما يوحى بالجدية ، ويدعم هذه الجدية في نفوسنا ؛ حتى يتخلق للبرنامج الدائم مع مرور الوقت مناخ نوعي تكون سمته الرئيسية الانضباط المحسوب على أساس عقلاني يليق بكل ما هو عمل علمي . في هذا السبيل ربما نكون قد وقعنا في بعض

المغالاة ، فهذا احتمال وارد ، ولكن لم يكن أمامنا حينئذ سبيل إلى التفرقة الدقيقة بين ما يمكن تصنيفه باعتباره مغالاة ، وما يجب تصنيفه باعتباره ضرورة ، خاصة وأن الانطباع الغالب عند الكثيرين أن مظاهر التسبب في سلوكيتنا الاجتماعية كثيرة ، سواء ارتبطت هذه السلوكيات بالعمل أو بالترويح ، وهو أمر يسهم بدوره في جعل إرادة الابتعاد عن التسبب معرضة للتورط من حين لآخر في المغالاة في مطلب الانضباط . وفي نهاية الأمر فقد رسخ في نفوسنا أن علينا مسئولية أخلاقية نحو مستقبل مصداقية المركز ، ومستقبل البحوث العلمية الاجتماعية في مصر ، وأن جوهر هذه المسئولية إنما يتمثل في النموذج/السيرة (أو القدوة) الذي سوف نتركه لأجيال الباحثين القادمين من بعدنا ، لا فيما أجريناه من عمل علمي وما انتهينا إليه من نتائج فحسب ، وكأن نشاطنا العلمي قام في فراغ .

العوامل الوظيفية في البرنامج الدائم

نقصد بالعوامل الوظيفية جملة العمليات التي تتم داخل إطار البرنامج الدائم (تنشط بنشاط البرنامج وتتوقف بتوقفه) ، وذلك لتمكينه من أداء واجباته المؤسسية . ويتقسم واجبات البرنامج إلى مهام مخطط لها وأخرى غير مخطط لها ، أو مهام مركزية ومهام محيطية . وفي الفقرة التالية نذكر هذه المهام إجمالاً ، ثم نعود بعد ذلك إلى مناقشة العوامل الوظيفية ؛ حتى يتسنى للقارئ الربط بين هذه العوامل ومهام البرنامج .

المهام المركزية للبرنامج

يأتى في مقدمة هذه المهام إجراء البحوث الميدانية والنظرية في مجال سلوكيات تعاطى المواد النفسية ، ونشر التقارير العلمية عنها بالصورة المتعارف عليها

أكاديميا ، والعرض النقدي للبحوث المنشورة فى هذا المجال ، وخاصة ما كان منها منشورا بالعربية ، وإعداد مكتبة وأفية فى هذا الصدد ، ودعوة الخبراء لدراسة التخصصات المغذية لنشاط البرنامج ليقدموا لأعضاء البرنامج خلاصة تخصصاتهم بما يعين البرنامج على الارتقاء بأدائه . كذلك من المهام المحورية للبرنامج تقديم المحاضرات لطالبيها من المؤسسات التى تعنى بموضوع المخدرات ، وكذلك تبادل المطبوعات مع المؤسسات العلمية فى داخل الوطن وخارجه ، وأخيرا وليس آخرا عقد الندوات والمؤتمرات العلمية .

المهام المحيطية للبرنامج

ويأتى فى مقدمة هذه المهام ما قد يعرض للبرنامج من فرص (لم تكن متوقعة من قبل) للتعاون مع مؤسسات أو أفراد تعاوننا من شأنه أن يزيد من قدرة البرنامج على أداء وظائفه المركزية ، وما قد يعرض له من فرص لتصميم برامج تدريبية تتناول التوظيف التطبيقى لبعض النتائج البحثية التى سبق لهيئة البرنامج أن حصلت عليها وناقشتها فى إصداراتها . وأخيرا وليس آخرا إعداد كوادرن من الباحثين العلميين المزودين بالمهارات البحثية اللازمة لهذا الطراز من البحوث (بغض النظر عن مجال دراسات المواد النفسية) ليكونوا نُخرا للمؤسسات البحثية فى المستقبل .

تفصيل القول فى العوامل الوظيفية

نعود إلى تعريف العوامل الوظيفية بأسلوب أكثر تفصيلا ، فالمقصود بهذه العوامل مجموعة العمليات أو الإجراءات (وما قد تتجسد فيه من أدوات) التى من شأنها أن تعين البرنامج على أداء مهامه الأساسية ، كما أن من شأنها أن تتدخل فى تحديد مستوى أدائه سلبا وإيجابا . ويأتى فى مقدمة العوامل الوظيفية

فى سياقنا الراهن محاضرات جلسات الاجتماعات التى تعقدها هيئة البرنامج ، والتقارير العلمية التى تصدر عن الهيئة تعرض فيها خطط البحوث ، وأهدافها وإجراءات تنفيذها ، كما تعرض ما توصلت إليه من نتائج ، وتناقش هذه النتائج ، وما تنطوى عليه من مترتبات . كذلك يدخل ضمن هذه العوامل الوظيفية جلسات الاجتماعات نفسها ، ثم أساليب القيادة التى تنتظم من خلالها مسيرة هيئة البرنامج . وفيما يلى نذكر هذه العوامل وكيف نتعامل معها .

١ - محاضرات الجلسات

الوظيفة الرئيسية لمحاضرات الجلسات لاجتماعات أية هيئة أو لجنة هى أنها تسجيل (كتابى) لعمل هذه الهيئة ؛ وذلك للاحتكام إليها كلما اقتضت مسيرة العمل ذلك . ولما كان تسجيل كل صغيرة وكبيرة فى هذه الاجتماعات قلما يكون مطلوباً ، فقد توزعت أشكال محاضرات الجلسات من زاوية النظر هذه على تدرّج متصل يمتد بين الامتلاء (المضبطة) والاختصار الشديد الذى يقتصر على ذكر رموس الموضوعات المطروحة وصياغات القرارات . والمفترض أن تختار الهيئة ما يناسبها فى هذا الصدد . وقد تعلمنا من خبرتنا فى إطار "بحث تعاطى الحشيش" أننا كثيراً ما كنا نتخذ قرارات بخطوات أو إجراءات محددة بناء على اعتبارات بعينها ، وعندما يحين وقد كتابة التقرير (وقد يكون ذلك بعد شهور) فإننا نذكر القرارات ، ونعجز عن ذكر الاعتبارات المبررة لها (وخاصة إذا كانت اعتبارات سياقية وليست متعلقة بما هو فى صميم كيان البحث) . وهو أمر وجدنا أنه يهدد مستوى الحاجة فى الكتابة ، ويؤثر سلباً فى مستوى إقناع القارئ . على ضوء هذه الخبرة بكل ما انطوت عليه رأينا أن تكون كتابة محاضرات البرنامج الدائم وسطاً بين الإسهاب الممل والإيجاز المخل . وتبقى بعد ذلك مهمة التحديد

الفعلى لتنفيذ هذه الصيغة الوسطية . وهذا التنفيذ مرهون بأمرين : شخصية كاتب المحاضر وكيفية فهمة وتلخيصه لما يقال أثناء مناقشات الأعضاء فى الجلسة ، هذا أمر . والأمر الآخر هو المردود الذى سوف يتلقاه كاتب المحاضر عندما يقرؤه على مسمع من الأعضاء فى مطلع الجلسة التالية (وهو ما درجت هيئة البرنامج على ممارسته) ، وما ينطوى عليه هذا المردود من تعديلات وتصويبات وأنواع من الإضافة والحذف ، والكيفية التى يتلقى بها كاتب المحاضر هذا المردود . وقد توقعنا أن تتكتمش هذه العملية من جلسة إلى التى تليها (نتيجة لما يكتسبه كاتب المحاضر من خبرة ناتجة من تفاعله مع أعضاء اللجنة) . وسوف ينتهى الأمر فى النهاية إلى استواء الأسلوب الذى تكتب به المحاضر عند صياغة معينة يألفها الكاتب ويرتضيها الأعضاء ، شريطة أن تبقى هذه المهمة (مهمة كتابة المحاضر) مسئولية شخص واحد من أعضاء الهيئة ؛ حتى يتسنى له تراكم أثر التعلم وإدخال التعديلات المناسبة على مهاراته (وهو شرط تفريد المهمة كما سبقت الإشارة) .

جدير بالذكر هنا أن محاضر الاجتماعات إذا كتبت بالعناية الكافية يمكن أن تكون بالنسبة للهيئة المعنية تجسيدا ممتازا لذاكرتها القريبة ، ولذاكرتها البعيدة ، أما تجسيد الذاكرة القريبة فيبدو فى كونها مُعينا بالغ الأهمية للهيئة على مواصلة فكرها وتوجهاتها مفصلة من جلسة إلى الجلسة التى تليها ، وأما تجسيدها للذاكرة البعيدة فيبدو فى كونها تقوم كدأة نموذجية للمساعدة عندما يحين الوقت لكتابة التقارير العلمية عما تم إنجازة من بحوث . هذان أهمية محاضر الجلسات ، وهو ما خبرناه فى هيئة البرنامج الدائم ، وما حرصنا على تعظيم توظيفه .

٢ - تقارير البحوث

تعتبر تقارير البحوث أوضح تجسيد للمهمة الرئيسية التي من أجلها تتكون هيئة البحث ، ألا وهي إجراء البحوث الميدانية والنظرية فى مجال بعينه لأهداف تطبيقية أو أكاديمية . ولا سبيل إلى الإفادة من أى بحث إلا من خلال ما ينشر عنه من تقارير علمية . ولذلك فقد حرص العلماء فى شتى مجالات العلوم على العناية بوضع القواعد المنظمة للنشر كل فى مجاله ^(٧٠) .

وقد صدر عن هيئة البرنامج الدائم منذ تأسيسها حتى كتابة هذه السطور عدد كبير من التقارير العلمية ، بعضها بالعربية (نشر بالداخل) ، والبعض بالإنجليزية (نشر بالخارج) . ومن خلال هذا النشاط تراكمت ورسخت لدى الهيئة أقدار كبيرة من الخبرة فى هذا الشأن . وسنناقش فى السطور القليلة التالية (فى حدود ما يسمح به المقام) الكيفية التى كتبنا بها تقاريرنا ، واضعين نصب أعيننا أولا وقبل كل شئ تعظيم الخدمة التى تقدمها هذه التقارير فى السبيل إلى تحقيق المهام الرئيسية للبرنامج . وفى هذا السياق سنولى تقاريرنا العربية عناية أكبر مما نوليه تقاريرنا المنشورة بالإنجليزية ، وذلك لأسباب متعددة ، منها أن التقارير العربية جاءت أكثر تفصيلا من نظائرها الإنجليزية ، ومنها كذلك أن تقاريرنا العربية معنية - أساسا - بمخاطبة المحلى أكثر مما هى معنية بمعالجة العالمى . وقد أدى بنا هذا التفكير إلى الصياغة الآتية لما يجب أن تكون عليه هذه التقارير من حيث الشكل ، وهو ما اتبعناه فعلا .

٢ - أ - أن تتميز التقارير بقدر كبير من التبسيط ، سواء من حيث اللغة ، والاقتصاد فى استخدام المصطلحات التقنية ، والتحليلات الإحصائية ، حتى يمكن للقارئ الجاد أن يستوعبها بغض النظر عن خلفيته الدراسية .

٢ - ب - وأن تكتب هذه التقارير - مع ذلك - بأعلى قدر من الدقة والانضباط ، سواء فيما يتعلق بالسلسل المنطقي للأفكار ، وبالبناء الداخلي لما نسوقه من حجج ، وبسلامة التحليلات الإحصائية المستخدمة ، وبالسلامة المنهجية لما نرتبه من استنباطات على الحسابات الإحصائية ، وبجدثة المراجع وحجيتها وانضباط الإحالة إليها . وفيما يلي نذكر أمثلة محددة للكيفية التي سعيينا بها إلى تحقيق هذه الصياغة بعنصرزها (التبسيط ، والضبط) ، ثم ننقل إلى الحديث عن الكيفية التي تلتقى بها هذه الأمثلة مع ما تقتضيه مهام البرنامج :

٢ - ب - ١- أما عن كل ما يقع تحت بند التبسيط ، فيبدو واضحا اعتبارا من التراكيب اللغوية المستخدمة لكي تتيج الحد الأمثل من الفهم لدى القارئ العادي ، إلى المصطلحات التقنية ، فقلما كنا نستخدم مصطلحا تقنيا غريبا ما لم يكن هناك مفر من استخدامه . وللقارئ أن ينظر - مثلا - في العنوان العام الذي اخترناه للمجلدات الصادرة عن البرنامج ، وهو "تعاطى المواد المؤثرة في الأعصاب ..." كان البديل التقني هو "تعاطى المواد النفسية ..." فعبارة "المواد النفسية" هي الترجمة الدقيقة التي ارتضيناها في البرنامج للعبارة الإنجليزية psychoactive substances ، ولكننا تحاشينا استخدام الترجمة الدقيقة تقنيا تيسيرا على القارئ العادي . وهناك عشرات الأمثلة التي تقترب كثيرا أو قليلا في دلالتها من هذا المثال ، وقد تناثرت على صفحات مجلداتنا . هذا عن التراكيب اللغوية والمصطلحات التقنية . أما عن الجداول الرقمية ، والرسوم البيانية ، والتحليلات الإحصائية ، فالتبسيط في حالتها يبدو من خلال عدة مظاهر ، منها الاختصار على إيراد ما هو ضروري ؛ لأن الإكثار منها يبدو أن يريك القارئ العادي . وقد كانت هذه النقطة دائما محل تفكير وإعادة تفكير

من جانبنا ، خاصة وأن البيانات التي وفرت لدينا فى أى من البحوث التى أجريناها كانت دائما غزيرة ، أغزر بكثير من أن يستوعبها مجلد واحد ، ولذلك يجد المتتبع لمسيرة البرنامج أننا اتجهنا منذ إصدار المجلد السابع (وهو الخاص بالتعاطى بين طلاب الجامعات) إلى إصدار ملحق جرينا على تسميته "أطلس وبيانات التعاطى والإدمان" . وجاء فى تصدير الأطلس الخاص بالمجلد السابع ما يأتى : "ولما كانت أحجام البيانات التى تجمعت لدينا فى جميع هذه البحوث أضخم من أن تحيط بها التقارير التى كنا ننشرها ، فقد اعتدنا أن نختار للتقديم فى هذه التقارير بعض ما نملكه من معلومات ، وأن نحجب البعض الباقى على أمل أن تحين فرصة أخرى لمزيد من التوسع فى النشر . وقد رأينا بعد هذه الخبرة أن نبدأ خطوة جديدة فى نوعية النشر ، فقررنا أن ننشر الرسوم البيانية الموضحة لمعظم البيانات البحثية المتجمعة لدينا فى صورة أطلس ، بادئين بأحدث مسح أجريناه ، وهو عن مدى انتشار تعاطى المواد النفسية بين طلبة الجامعات (الذكور) على مستوى الجمهورية"^(٢١) . وغنى عن التعليق أن قرارنا بهذا النشر الإضافى لا يبرره فقط ثراء المادة المتجمعة لدينا ، ولكن يبرره ويعززه - فى المقام الأول - أن المادة جمعت فى إطار بحث تطبيقي ، ومن ثم فقد يأتى نشرها على هذا النحو (إضافة إلى المجلد) بمزيد من الفائدة التطبيقية المرجوة للبحث .

ومن بين مظاهر التبسيط - بالإضافة إلى كل ما ذكرنا - ما يتعلق بالتحليلات الإحصائية التى أوردها فى تقاريرنا ، فقد حرصنا دائما على استخدام أشد التحليلات الإحصائية بساطة ، وأقربها إلى الفهم الحدسى المباشر . من ذلك ما فعلناه فى حالة المقارنات ، فقد غلب على استخدامنا فى حالة المقارنة بين الفئات المختلفة استخدام صيغة المقارنة (الثنائية) بين المتوسطات أو بين النسب المئوية للكشف عن دلالات الفروق ، واستخدمنا فى

الكشف عن العلاقات بين المتغيرات أبسط صيغ معاملات الارتباط . ولم نبتعد عن قاعدة التبسيط هذه إلا في حالات نادرة ، أهمها ما ورد في الفصل الخامس من المجلد الثامن الخاص بمعدلات انتشار التعاطى بين التلاميذ البنين في المدارس الثانوية العامة ^(٢٣) ؛ فقد قدمنا في هذا المجلد مقياسا (مصريا) جديدا للانحرافات السلوكية بين الشباب بهدف قياس العلاقة بين ارتفاع الدرجة على هذا المقياس ودرجة الإقبال على تعاطى المواد النفسية . واقتضى الحديث عن المقياس أن نوفر له عددا من الشروط التقنية اللازمة لتأكيد القيمة العلمية للمقياس . هنا لم نجد بدا من الكلام عن توفير الحد الأدنى من الخصائص السيكمترية الجيدة للمقياس ، فنكلمنا عن تحليل البنود ، ومؤشرات تمييزها ، والبناء العاملى للمقياس . ومع ذلك فقد حاول كاتبنا هذا الفصل أن يلتزما بقاعدة التبسيط (ما أمكن) حتى عندما قدما نتائج التحليلات العاملية التى أجريها .

٢ - ب - ٢ - أما عن مسألة مراعاة الدقة والضبط ، فقد اعتنينا بها في كل صغيرة وكبيرة في تقاريرنا . ونحن نعرف أن شعور القارئ بتوافر الدقة فيما يقرأ يستثير لديه غالبا مزيدا من الاحترام والتصديق للكاتب والمكتوب معا ، خاصة إذا كانت الدقة واضحة أمام ناظره لا تكلفه جهدا إضافيا لاستنتاج وجودها . وربما كان من أبرز الأمثلة على مستوى الدقة الذى نحرص عليه ما يرد في تقاريرنا عن وصف العينات التى سحبناها ، وخصائص هذه العينات ، وكيف تم سحبها ، ومدى تمثيلها للجمهور الذى سحبت منه . ويمكن لقارئ المقال الراهن أن يراجع فى هذا الصدد الفصل الأول فى المجلد الثامن على سبيل المثال ^(٢٤) ؛ فسوف يجد فيه بيانا بأنواع التعليم الثانوى العام فى الجمهورية ، وعدد التلاميذ البنين فى كل نوع ، ومجموعهم . وسيجد بيانا ثانيا بالتوزيع المثالى للأعداد (من كل نوع) التى يجب أن توفر فى عينة تبلغ ٤٪ من الجمهور

الأصلى . وسيجد بيانا ثالثا بالأعداد المناظرة التى احتوت عليها عينتنا فى الواقع ، وسيلمس بنفسه إلى أى مدى تبلغ دقة تمثيل العينة للجمهور الأصلى عند هذا المستوى . وسيجد بعد ذلك بيانا رابعا بالتوزيعين المثالى والواقعى للتلاميذ فى عينة البحث بالنسبة للصفوف والشعب ... إلخ ، إلى أن يصل فى نهاية المطاف إلى بيان بأسماء المدارس الموزعة فى أنحاء القطر المختلفة (التي سحبت منها العينة) . ولا يقتصر توفيرنا هذا المستوى من الدقة على موضوع العينة ومدى تمثيلها للجمهور الأصلى ، ولكن يمتد ليشمل الكيفية التى قدمنا بها للقارئ جميع موضوعاتنا الرئيسية ، كموضوع أداة البحث ، وأسلوب جمع البيانات ، وتدريب مساعدى الميدان ، كما يجد هذا المستوى من الدقة متوفرا فى جميع تقاريرنا المنشورة .

وقبل أن نأتى إلى ختام هذه الفقرة عن الكيفية التى كتبنا بها تقاريرنا العلمية تبقى نقطة واحدة فى هذا الصدد ، وهى مسألة الكتابة الفردية أو الجماعية للتقارير ؛ فقد اقتضى تطور الأمور فى مسيرة هيئة البرنامج أن يتولى كتابة التقارير التى صدرت فى وقت مبكر من حياة البرنامج الأستاذ المشرف ، بدأنا فى هذا الشأن بالتقارير الإنجليزية ، ثم امتد القرار ليشمل التقارير العربية (من الأول إلى الخامس) . ثم انتقلنا بالكتابة إلى طور الكتابة الجماعية . وقد أملت قرارات الكتابة على هذا النحو اعتبارات متعددة ، تنتظم جميعا تحت "عمليات النضج أو الإنضاج المتوالية" ، نضج التصور فى ذهن المشرف لما يجب أن يكون عليه شكل التقرير ومضمونه (التبويب ، والحجم ، وموضوعات المناقشة) ، ونضج العلاقات الإنسانية داخل البرنامج فى توجيهها نحو التوظيف السليم لأداء مهام البرنامج ، ونضج تصور جماعى موحد بين عقول أعضاء البرنامج حول أساسيات الكتابة كما ينبغى لها أن تكون فى هذا السياق . أما

كيف جرى تقسيم موضوعات الكتابة بين الأعضاء بحيث جاءت على هذا النحو الذى تطالعنا به التقارير واحدا بعد الآخر (من السادس حتى العاشر) ، فقد جرى ذلك من خلال اختيارات (يقوم بها الأعضاء) تسترشد بما يقتضيه التخطيط لجمل ما ينبغي لنا أن نقدمه فى كل تقرير من معلومات فى المنهج والموضوع ، وتبقى بعد ذلك مسألة الاقتران بين الفصل المنشور واسم كاتبه ، وقد رأينا أن المزايا التى تترتب على هذا الاقتران متعددة ، يتعلق بعضها بأخلاقيات النشر العلمى ^(٢٤) ، والبعض الآخر باعتبارات أكاديمية / عملية لا يمكن - ولا يجوز - تجاهلها .

٣ - جلسات الاجتماع

استقرت هيئة البرنامج الدائم - منذ بداية عملها - على عقد اجتماعات دورية (مرة كل أسبوع ، ثم مرة كل أسبوعين بعد ذلك) . ورغم شيوع مسألة عقد الجلسات هذه بين الهيئات البحثية بالمركز فلا يمكن القول بأن الهيئات المختلفة تتبع نمطا واحدا فى إدارة شئون جلساتها . ولذلك رأينا أن نعرض الأسلوب الذى اتبعناه فى جلساتنا ، وكيف بررنا لأنفسنا هذا الأسلوب .

فقد سيطر علينا - منذ البداية - اقتناع بأن هذه الجلسات يمكن أن تكون لها وظائف بالغة الأهمية فى مسيرة البحث ، وفى تحديد مستوى الكفاءة الذى يمكن أن يتحقق له . وفيما يلى نتوقف أولا عند "المسيرة" ، وعندما نفرغ من الحديث عنها ننتقل إلى مناقشة أثر الجلسات فى تحديد مستوى الكفاءة .

٣ - ١ - عناصر المسيرة : فى رأينا أن مسيرة البحث تنطوى على عنصرين رئيسيين هما : الاستمرار ، وسلامة التوجه نحو الهدف . ومن الجلى أن الحديث عن الاستمرار يستتبع الحديث عن المثابرة * باعتبارها طاقة للدفع ^(٢٥) . ومع أننا كنا على بينة من أن قدرا معقولا من خصلة المثابرة عند

الأعضاء شرط ضروري لتحقيق الاستمرار في عمل الهيئة . فقد كنا في الوقت نفسه على يقين من أن هذه الخصلة في صورتها الخالصة ليست شرطا كافيا ، كما أننا لم نكن نتصور (نظريا) أن يكون حرص هيئة البحث على الاستمرار في المسيرة هو مجرد المجموع الحسابي لمقادير المثابرة المتوفرة عند الأعضاء ، ومن ثم كان أحد واجباتنا التي وضعناها موضع الاعتبار فكرا وممارسة معا منذ وقت مبكر هو كيفية إكساب الهيئة (ككيان متكامل) طاقة الدفع إلى الاستمرار في عملها ، وتنشيط هذه الطاقة من حين لآخر ، بل وتنميتها كلما أمكن . وكان سبيلنا إلى ذلك مداومة تفعيل عدد من العمليات من اجتماع إلى اجتماع ، ومن مناسبة إلى مناسبة (وربما تعددت المناسبات أثناء الاجتماع الواحد) . ومن أهم العمليات التي استعنا بها في هذا الصدد رفع مستوى الوعي في الهيئة بأهمية العمل الذي تنصدي القيام به (على الصعيدين الأكاديمي والاجتماعي) ، وتنشيط الذاكرة حول سابق إنجازنا في إطار "لجنة بحث نعاطي الحشيش" التي استمرت في العمل لعدة سنوات ، ورفع مستوى الوعي بأهمية أن نقيم نموذجا للعمل العلمي الجماعي الجاد ليكون محل اعتبار تلاميذنا في الحاضر والمستقبل ، وأخيرا وليس آخرا تنشيط عناصر التواصل الإنساني التعاطفي بين الأعضاء ، بحيث تصبح "للعمل معا" قيمة جذب غالبية . هذا عن مسيرة البحث من حيث الاستمرار . ويدهى أن تفعيل جميع العناصر المذكورة في هذا الصدد كان يعتمد - في المقام الأول - على توفر اللقاءات الدورية بين الأعضاء ، على أن تظل المسافات الزمنية الفاصلة بين اللقاءات عند حدها الأمثل ، فلا تقتارب جدا بحيث يترتب عليها نوع من التشبع والإرهاق ، ولاتتباع بحيث يؤدي تباعدها إلى

ضياح فرص التراكم لآثارها فى نفوس الأعضاء .

٣ - ب - الإسهام فى تحديد مستوى الكفاءة : كان واضحا لنا جمعيا أن الجلسات من حيث هى مواقف اجتماعية ذات خصائص معينة تنطوى على إمكانات ممتازة للتأثير فى مستوى كفاءة الأداء فى الهيئة ، شريطة التمكن من حسن توظيف هذه الإمكانات ، ونخص بالذكر هنا ثلاث إمكانيات هى : استثارة عمليات القصف ذهنى * ، وتنقية الإسهامات الفردية مما قد يكون عالقا بها من شوائب ، وذلك عن طريق المناقشات النقدية ، وتنشيط التنبيهات العقلية المتبادلة .

وجدير بالذكر أن اهتمام الأعضاء بعمليات القصف ذهنى جاء وليد ارتباطات معظمهم السابقة ببحوث الإبداع (وذلك فى إطار نشاطاتهم الجامعية) .

فموضوع القصف ذهنى من الموضوعات التى يكثر ذكرها فى بحوث الإبداع المنشورة . أما مسألتا تنقية الإسهامات الفردية من شوائبها ، وتنشيط التنبيهات العقلية المتبادلة فهما من الحقائق التى كشفت عنها - منذ وقت مبكر - بحوث علم النفس الاجتماعى التجريبي^(٣) . ولا شك أن الجلسات باعتبارها مواقف مواجهة اجتماعية ** تنطوى على إمكانيات أخرى قد تضر بمستوى الكفاءة فى العمل (من هذا القبيل إمكانيات التشتت والتشتيت ، واحتدام الصراعات بين الأفراد ، والشللية ...إلخ) ، وهو ما يعنى أن مسألة رفع مستوى كفاءة الأداء لا تترتب إلیا على مجرد انعقاد الجلسات ، ولكنها تعتمد فى نهاية الأمر على التدخل الانتخابى لأعضاء الهيئة فى السبيل إلى تحقيق أهداف بعينها .

خلاصة القول إن جلسات الاجتماع لم تكن بالنسبة لهيئة البحث مجرد أوعية زمنية تضم بداخلها جداول أعمال بعينها ، ولكنها كانت شروطا توظفها

الهيئة فى القيام بمهامها ، وكانت توظفها بصورة خاصة فيما يتعلق بدعم استمرار مسيرة الدراسة ، والتأثير الإيجابى فى اتجاه رفع مستوى الأداء .

٤ - القيادة

فى السياق الذى نحن بصدده لا يمكن إغفال عنصر القيادة كواحد من العوامل الفاعلة فى تشكيل عمل هيئة البحث شكلا ومضمونا . ويعرف الدارسون للعلوم الاجتماعية بوجه عام ، وعلم النفس الاجتماعى بوجه خاص أن مبحث القيادة من المباحث الغنية بجهود الدارسين منذ أواسط القرن العشرين^(٣٧) . ولذلك فالفقراء الذى يريد أن يلم بأطراف الموضوع لن تنقصه المادة المطلوبة فى هذا الصدد^(٣٨) .

وفى المقام الراهن نقتصر على إلقاء الضوء على الكيفية التى أسهم بها عامل القيادة (كعامل وظيفى) فى تمكين البرنامج من مواصلة أدائه مهامه الرئيسية . فقد كانت (ولازالت) النظرة السائدة إلى القيادة داخل مشروع البرنامج الدائم أنها دور اجتماعى تفاعلى* فى جوهره ، وأن هذا الدور فى تفاعليته يفترض قيودا على القيادة من ناحية ، ويتيح لها انطلاقات من ناحية أخرى . وتأتى أهم القيود من وحى معطيات الموقف فى جملة (المشروع ، والأعضاء القائمين على تنفيذه) ، وتأتى أهم الانطلاقات من مصادر أهمها : رصيد أستاذية القيادة ، وأفاق التطوير المتاحة فى إطار المشروع ، وحرية الحركة المتاحة للأعضاء . وفى عملية ممارسة القيادة (على المستوى الإجرائى) كان الدور يتأرجح دائما بين محورين هما : محور تعديل التوجه من ناحية ، ومحور الالتزام به بعد إقراره من ناحية أخرى . وجدير بالذكر فى هذا الموضوع أن تنشيط

محور تعديل التوجه كان (ولايزال) يستعين غالبا بألية إضفاء دلالة بعينها (أى إضفاء معنى مشيع بقيمة إيجابية) على عناصر الجودة فى التعديل المقترح . وقد تبين أن هذه الآلية أداة مؤثرة فى اقتناع أعضاء الهيئة بالعنصر الجديد وتبنيهم إياه على أساس ما يشف عنه من اتساق مع الخطوات السابقة من ناحية ، وطرافة (أو إضافة أو سبق) من ناحية أخرى .

وفى تاريخ مسيرة البرنامج الدائم شواهد كثيرة على جدوى هذا الطراز من إجراءات الممارسة التى تشير إليها ، يجدها القارئ فيما يمكن أن نسميه بالمواضع المفصلية فى هذه المسيرة ، من ذلك - مثلا - عندما تقرر البدء فى إجراء البحوث الميدانية الوبائية على مستوى مدينة القاهرة الكبرى فى النصف الثانى من السبعينيات ، وعندما تقرر إجراء البحوث الوبائية على مستوى الجمهورية وكان ذلك فى منتصف الثمانينيات ، وعندما تقرر الانتقال من إجراء البحوث على التعاطى عند الطلاب والامتداد به إلى التعاطى بين عمال الصناعة ، وعندما تقرر أن يشارك الأعضاء فى كتابة تقارير البحوث بعد أن كان عبئها يقع على عاتق المشرف وحده ، وعندما تقرر التصدى لمشكلة حساب احتمالات التعاطى أو عدم التعاطى بين الشباب ، واقتضى ذلك الاعتماد على حساب الانحدار اللوجيستى المتعدد ... إلخ^(٢١) . وفى محاضر جلسات البرنامج ما يلقى أقدارا معقولة من الضوء على هذه المواضع المفصلية وأمثالها .

والسؤال الأخير فى هذه الفقرة هو : كيف ساعد هذا الطراز من القيادة البرنامج الدائم على أداء مهامه ؟ أحد المسالك إلى الإجابة عن هذا السؤال إنما يكون بالنظر فى الكيفية التى أجريت بها البحوث الميدانية التى تم إجراؤها حتى كتابة هذه السطور ، والحرص الشديد الذى كان أعضاء هيئة البرنامج الدائم يبذلونه نحو أداء واجباتهم كل فى موقعه ، سواء فى عملية تدريب الباحثين

الميدانيين (التي تسبق إجراءات جمع البيانات ميدانيا) ، أو فى مرحلة مصاحبتهم هؤلاء الباحثين الميدانيين فى جمع البيانات للإشراف الدقيق على سلامة هذه الإجراءات ، أو فيما يكتبه أعضاء الهيئة من تقارير ميدانية مفصلة عن مجريات الأمور فى كل خطوة أثناء جمع البيانات ، أو فى مرحلة تجميع وتنظيم الاستخبارات لتسليمها فى مقر المركز ، أو فيما يتلو ذلك من إجراءات مراجعة وتجهيز للبيانات تمهيدا لتحليلها إحصائيا ... الخ ، حتى نصل إلى مرحلة عقد جلسات لمناقشة ما أسفرت عنه التحليلات الإحصائية من نتائج بمثابة إجابات عن أسئلة وردت فى استخباراتنا ، وأخيرا وليس آخرا فى مرحلة تقسيم العمل فيما يتعلق بكتابة التقرير العلمى عن هذا البحث أو ذاك ليكتب كل عضو فصلا خاصا به يتحمل مسؤوليته العلمية من خلال نشر الفصل مقرونا باسم كاتبه . وتشير هذه المظاهر جميعا إلى أن كل عضو من أعضاء البرنامج كان يؤدى عمله بروح الحرص على المشروع كله ، وهو تعبير واضح عن أن القيادة التفاعلية تنفذ فى الجميع ، ويتكون من خلال ذلك ما يشبه أن يكون سبيكة قيادية تستطيع أن تصل بإجراءاتها إلى جميع مواقع ومراحل العمل التنفيذى . وما يقال عن تأثير عامل القيادة على هذا النحو فى أداء البرنامج مهمته الرئيسية وهى أكثر المهام تركيبا وأصعبها أخرى أن يقال عن التأثير فى أدائه مهامه الأخرى المركزية والمحيطية على السواء .

تلخيص وتعليقات ختامية

يتناول هذا المقال مجموعة الخبرات التى تجمعت من خلال العمل فى إطار "البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات" ، وذلك من خلال إلقاء الضوء على العوامل البنائية والعوامل الوظيفية التى تكاملت داخل كيانه منذ إنشائه بالمركز

القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى بداية عام ١٩٧٥ . وفى هذا السبيل تحدثنا عن العوامل البنائية الفكرية ، والبشرية ، والتنظيمية ، ثم انتقلنا إلى الحديث عن العوامل الوظيفية . وفى مناقشتنا هذه العوامل جميعا حاولنا أن نلقى الضوء على الكيفية التى استطاعت بها هذه العوامل معا أن تمكن البرنامج الدائم من أداء مهامه المركزية والمحيطية .

وفىما يلى نقدم عددا من التعقيبات الختامية الداعية إلى وضع مزيد من النقاط على الحروف ، فى السبيل إلى استكمال الرسالة المتوخاة من المقال :

١ - رغم قلة هذا النوع (الراهن) من الدراسات فكتابة مقالنا الراهن أمر وارد فى مجال التأليف العلمى . وهو يصنف تحت فئة الكتابات التى تسمى "دراسة حالة" ، أو "القصة الداخلية للبحث" ، أو "التاريخ الطبيعى للمشروع" . من هذا القبيل ما نشره سيجل وزيجلر M. Siegel & H. Zeigler ؛ فقد نشرنا معا كتابا بعنوان "البحث السيكاوچى : القصة الداخلية" ، استكتبنا فيه عددا من علماء النفس فى مقدمتهم هارلو H. Harlow وسكنر B. F. Skinner حول الملابس الفكرية والمؤسسية التى أحاطت بكيفية توجيههم إلى عدد معين من البحوث التى أجروها ونشروا ما نشره عنها من تقارير علمية ، وكيف تفاعلت هذه الملابس مع خطوات تفكيرهم العلمى ^(٣٠) . وفى تقديرنا أن هذا النوع من الكتابات يمكن أن تكون له فوائد متعددة ، يأتى فى مقدمتها رفع مستوى الوعى لدى الباحثين الممارسين بطبيعة عملهم البحثى ومقوماته ومقتضياته ، وهو ما من شأنه أن يزيد من تشبعهم بروح العلم بدلا من أن يظلوا مجرد حرقين فى ممارسة العلم .

٢ - يفتح المقال الراهن الباب للنظر مستقبلا فى عدد من الموضوعات التى لم يتسع لمعالجتها . ومن أهم هذه الموضوعات ما عساه أن يكون قد تم من

تفاعلات بين بعض العوامل البنائية (والبشرية منها بوجه خاص) والعوامل الوظيفية مثل إدارة جلسات الاجتماع ، وكيفية كتابة التقارير العلمية عن البحوث كما أُجريت . ويعتبر هذا الموضوع بالغ الأهمية ، لا سيما إذا كان أحد المتربات على المقال الراهن وأمثاله ترشيد إجراءات تشكيل هيئات البحوث فى المستقبل بما يضمن لها الحد الأمثل من الاستمرار وسلسلة النشاط البحثى .

٣ - يلاحظ أننا لم نتعرض فى المقال لموضوع العوامل المعاكسة ، التى ربما تكون قد تدخلت بإحداث قدر من التعويق (وربما التشويه) فى تحقيق ما كانت الهيئة تخطط له من إنجازات . وفى سياق ظروفنا الأكاديمية / الاجتماعية لا يمكن التقليل من أهمية هذا الموضوع ، خاصة بالنسبة لتاريخ حياة فريق بحثى استمر يعمل فى الحقل نفسه لمدة طويلة . نعم كانت هناك عوامل معاكسة ، أهمها ما ورد على الهيئة من خارجها ، من الإطار المجتمعى ؛ مثال واحد نذكره فى هذا الصدد هو عامل استنزاف العقول ، واضطرار البعض للسفر إلى الخارج أسفارا طويلة تحت إلحاح ضغوط حياتية / اقتصادية . وثمة أمثلة أخرى لعوامل معاكسة مجتمعية المنشأ . والأسئلة المطروحة فى هذا الشأن هى : كيف تدخلت هذه العوامل جميعا ؟ وكيف تصدينا لمعالجتها ؟ وماذا ترتب على هذا التصدى بالنسبة للبرنامج ؟ فى تقديرنا أن هذا الموضوع جدير بأن تتناوله العقول والأقلام (فى شتى المجالات) بقدر معقول من التفصيل : لما يمكن أن يترتب عليه من استبصارات تشخيصية وتدابير علاجية .

٤ - ثم نقطة أخرى وأخيرة لم نتعرض لها ، وهذه تدور حول العلاقة بين البرنامج الدائم والمؤسسة الراعية ، وهى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : كيف تخلقت الصيغة الحاكمة لهذه العلاقة ؟ كيف كانت أبعادها الرسمية / المؤسسية ، وأبعادها غير الرسمية / الإنسانية ؟ وإلى أى مدى

يسرت للبرنامج تحقيق مهامه الرئيسية ؟ وإلى أى مدى كان الوعي المتخلق لدى أعضاء هيئة البرنامج بمسئوليتهم نحو المركز مسهما فى تيسير التفاعل الخلاق بين الطرفين ؟

بهذه التعقيبات نختتم هذا المقال ، ونرجو له التوفيق فى تحقيق الرسالة المتوخاة منه .

المراجع والهوامش

١ - سنطلق على هذه المواد فى جملتها فى سياق هذا المقال اسم "المواد النفسية" . وهو أقرب ترجمة للمصطلح الإنجليزى الشائع psychoactive substances . وتعتبر هذه الترجمة تخفيفا للترجمة الحرفية "المواد الفعالة نفسيا" .

٢ - انظر كتاب الامين العام للمركز بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٧٥ (الملحق رقم ١ فى نهاية هذا المقال) .

٣ - انظر محضر الاجتماع الأول للبرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات (الملحق رقم ٢) .

٤ - انظر على سبيل المثال :

لجنة المستشارين العلميين ، استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ، القاهرة : المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، ١٩٩٢ .

سوييف ، (مصطفى) ، وطه ، (هند) ، وعبد المنعم ، (الحسين) ، وأبو سريع ، (أسامة) ، وبدر ، (خالد) ، والسلكاوى ، (محمد) ، وجمعة ، (مايسة) ، تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين طلاب الجامعات : دراسات ميدانية فى الواقع المصرى ، المجلد السابع . القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٥ .

SouEIF, M. I., Darweesh, Z. A., Hannourah, M. A., El-Sayed, A. M., Yunis, F. A. & Taha, H. S. The extent of drug use among Egyptian male university students. *Drug and Alcohol Dependence*, 1986. 18, 389-403.

٥ - انظر على سبيل المثال :

BJA. Conversation with Moustafa Soucif. *British Journal of Addiction*, 1988, 83, 131-139.

Ahmed, R. A. An interview with Mustafa Soucif. *World Psychology*, 1997, 3/ 1-2, 13-28.

Berry, D. C. & Dienes, Z. *Implicit learning*. Hove (U. K.): Lawrence Erlbaum. - ٦
1993 .

٧- انعقد أول اجتماع نُعيت للمشاركة فيه في ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، ثم توالى الاجتماعات التي
شاركت فيها بعد ذلك بمعدل يقرب من ثلاث مرات في السنة .

٨ - نستخدم مصطلحي الاعتماد والإيمان في هذا المقال كأنهما مترادفان ؛ وذلك لأن استخدام
مصطلح الإيمان لا يزال شائعاً في كثير من النواثر العلمية .

WHO. *Tehn. Rep. Ser. No. 526*, Geneva : World Health Organization. 1973, p. - ٩
11.

WHO. *Techn. Rep. Ser. No. 618*. Geneva : World Health Organization. 1978, -١٠
p. 29.

Edwards, A. Experiments: Their planning and execution. In G. Lindzey (Ed.), -١١
Handbook of social psychology, Vol. I . Cambridge 42 Mass: Addison - Wesley.
1954, pp. 259-288.

Bromet, E. J. Epidemiology. In A. Bellack & M. Hersen (Eds.), *Research meth-* ١٢
ods in clinical psychology, New York: Pergamon. 1984, pp. 266-282.

UN. *Convention on Psychotropic Substances*. New York: United Nations. 1971. -١٣

١٤- يلاحظ أن مصر كانت من بين الدول التي سارعت إلى التصديق على هذه الاتفاقية ، إذ تم
تصديق الحكومة المصرية عليها في ١٤ يونيو سنة ١٩٧١ ، أي بعد صدورهما بحوالى ثلاثة
أشهر .

Ahmed. R. A. op. cit. -١٥

Soueif, M. I., El-Sayed, A. M., Darweesh, Z. A. & Hannourah, M. A. *Chronic* -١٦
cannabis consumption. Cairo: National Centre for Social and Criminological
Research. 1980.

١٧- انظر الملحق رقم (٢) في هذا المقال .

١٨- في سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء المعهد القومي للبحوث الجنائية .
وفي سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المعهد وتوسيع اختصاصاته
بجعله المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

انظر في هذا الصدد :

سوييف ، (مصطفى) ، *نحن والعلوم الإنسانية* ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية . ١٩٦٩ ،
ص ٦١ .

١٩- وظل العمل في المركز يتم داخل شقتين تم استئجارهما في مبنى سكني في حي جاردن سيتي

٢٠- انظر على سبيل المثال :

APA. *Ethical standards of psychologists*. Washington DC. : American Psycho-
logical Association. 1953.

APA. *Publication manual of the American Psychological Association* (4 th. ed.). Washington D.C: American Psychological Association. 1994.

٢١- البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات ، أطلس وبائيات التعاطي والإدمان بين طلبة الجامعات المصرية /الذكور ، القاهرة :المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . ١٩٩٣ .

٢٢- أبو المكارم ، (فؤاد) ، ويبر ، (خالد) ، تعاطي المواد النفسية وعلاقته بانحرافات السلوك لدى تلاميذ المدارس الثانوية العامة (بنين) . فى : مصطفى سويف وآخرين ، تعاطي المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة : دراسات ميدانية فى الواقع المصرى ، المجلد الثامن . القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . ١٩٩٦ ، ص ٢٧١-٢٣٠ .

٢٣- سويف ، (مصطفى) ، تعاطي المواد النفسية بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة على مستوى الجمهورية (بنين) ، فى : مصطفى سويف وآخرين : تعاطي المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة : دراسات ميدانية فى الواقع المصرى ، المجلد الثامن ، مرجع سبق ذكره ، ص ١-١٢٦ .

٢٤- APA. *Ethical standards of psychologists*, op. cit., p. 125.

٢٥- شوقي ، (ميرفت) ، المثابرة والمرض العقلى . القاهرة : دار غريب . ١٩٩٧ ، ص ٢١ و ص ٦١ .

٢٦- Murphy, G., Murphy, L. B. & Newcomb, T. *Experimental social psychology*. New York: Harper. 1937.

٢٧- Gibb, C. A. *Leadership*. Bungal (UK): Penguin Books. 1969.

٢٨- Eagly, A. H., Karan, S. J. & Makhijani, M. Gender and the effectiveness of leaders: A meta - analysis. *Psychological Bulletin*, 1995. 116/1, 125-145.

٢٩- سويف ، (مصطفى) ، والسعدنى ، (سمية) ، وطه ، (هند) ، التنبؤ باحتمالات تعاطي المخدرات بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة (بنين) باستخدام تحليل الانحدار اللوجيستى . *المجلة الاجتماعية القومية* ، ١٩٩٨ ، ٢/٢٥ ، ١-٥٠ .

٣٠- Siegel, M. H. & Zeigler, P. H. *Psychological Research: The inside story*. New York : Harper & Row. 1976.

الملحق رقم (١)



جمهورية مصر العربية

إدارة القوى البحث الاجتماعية والسياسية

ميدان الثبات - مدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

تليفون : ٨٠١٤٤٠ - ٨٠٥٨٥٩ - ٨١٣٦٥٥

النافذة في ٢/٤ سنة ١٩٧٥

الموضوع :

مرفقات :

السيد الاستاذ الدكتور مصطفى سيف

تحية طيبة وبعد

احيطكم علما بأن السيد الاستاذ الدكتور رئيس المركز

قد أصدر قرارا رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء برنامج

دائم بالمركز لبحوث تعامل المخدرات *

وتفضلوا بقبول ناتي الاحترام .

الامين العام

عبد

(دكتور عماد الدين سلطان)



الملحق رقم (٢)

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات
الهيئة الأساسية

الاجتماع رقم (١) بتاريخ الثلاثاء ١٩٧٥/٢/٤

اجتمعت الهيئة الأساسية للبرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات بمقر المركز في تمام الساعة السانسة مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٥/٢/٤ . برئاسة الأستاذ الدكتور مصطفى سويف ، وعضوية كل من : الدكتور عبد الطيم محمود السيد ، والأستاذين مصري عبد الحميد حنورة، وزين العابدين عبد الحميد درويش .

وقد تضمن هذا الاجتماع :

١ - إحاطة الأستاذ الدكتور مصطفى سويف أعضاء الهيئة علما بقرار الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة رئيس مجلس إدارة المركز (رقم ١ ، مادة ٢ لسنة ١٩٧٥) بإنشاء البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات بالمركز .

٢ - بدأ د . سويف الاجتماع بتاريخ موجز لقيام البرنامج الدائم لبحوث المخدرات بالمركز ، أبرز فيه أنه نمو طبيعي لبحث تعاطي الحشيش في مصر الذي اشترك في إجراءاته أعضاء هذه الهيئة الأساسية للبرنامج الدائم . وأنه بعد أن جذبت نتائج هذا البحث ، اهتمام المسؤولين بالمركز من ناحية ، واهتمام الدوائر العالمية ، وخاصة هيئة الصحة العالمية من ناحية أخرى ، واستجابة لتوصية هيئة الصحة العالمية التي دعت (في الاجتماع العلمي الذي عقد بمقر الصحة العالمية بجنيف في أغسطس سنة ١٩٧٣ ، والذي حضره د. سويف) إلى إنشاء عدد من المراكز ووهحدات البحوث تنتشر في المناطق الكبرى في العالم ، وتكون مهمتها الرئيسية ذات شقين : الأول إجراء البحوث ، والثاني تدريب عناصر جينية لتأهيلها للعمل الجاد في ميدان بحوث المخدرات . كان من الطبيعي أن يفكر المسؤولون بالمركز في دعم وتنظيم بحوث تعاطي المخدرات ، وعلى هذا الأساس بدأ التفكير في إنشاء "كيان دائم" لهذا النوع من البحوث بالمركز. وقد قدم د . سويف إلى الأستاذ الدكتور رئيس مجلس إدارة المركز مذكرته بهذا الخصوص . ويعد أن وضع الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة في اعتباره أبعاد المهام المطلوبة في مجال بحوث تعاطي

المخدرات أصدر سياسته قراره بإنشاء البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات بالمركز (وذلك بناء على توصية مجلس الخبراء بالمركز) .

٣- إطار تشكيل الهيكل التنظيمي لهيئات العمل في البرنامج الدائم :

وفي ضوء قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس إدارة المركز بإنشاء البرنامج الدائم لبحوث تعاطي المخدرات ، قدم الأستاذ الدكتور مصطفى سويرف الإطار التالي لتصوره لتشكيل الهيكل التنظيمي لهيئات العمل في هذا الكيان :

أ - رئيس البرنامج : هو الأستاذ الدكتور مصطفى سويرف .

ب - وينوب عن رئيس البرنامج وعن الهيئة الأساسية ، في الاتصال بالجهات المعنية ، وفي متابعة خطة البرنامج وبحثه الدكتور عبد الحليم محمود السيد .

ج - الهيئة الأساسية للبرنامج : وتتكون من رئيس البرنامج الدائم ، وكل من الدكتور عبد الحليم محمود السيد ، والأستاذين مصري عبد الحميد حنوزة وزين العابدين عبد الحميد نرويش (وكلهم أعضاء أصليون في هيئة بحث تعاطي المشيش السابقة) .

د - اللجان العلمية والفنية : وتتكون من كل أو بعض الهيئة الأساسية للبرنامج ، وعن أعضاء باحثين بالمركز ، ومن أى أعضاء آخرين يضمنون إليها لتحقيق مهام محددة أو بحوث بعينها .

هـ - السكرتارية الفنية للبرنامج : يعين للبرنامج باحث أو باحث مساعد بوصفه سكرتيراً فنياً ، يتابع تنفيذ المهام التي تصدها له الهيئة الأساسية ، ويمثل حلقة الصلة بين البرنامج وإدارة المركز .

و - السكرتارية الإدارية : يعين للبرنامج سكرتير إداري يقوم بأعمال النسخ ، وبأعمال السكرتارية الإدارية .

ز - استشاريون : وهم الأفراد الذين ترى الهيئة الأساسية أو إحدى لجان البرنامج أنهم يستطيعون الإسهام بمعلومات أو آراء من شأنها أن تعود على النشاط العلمي للهيئة بالفائدة ، وينعون إلى جلسات محددة أو لمهام محددة .

٤- الإطار العام لنشاط البرنامج الدائم :

كذلك قدم د . سويرف تصوره للإطار العام لنشاط البرنامج الدائم فيما يلي :

أ - إجراء بحوث على النطاق المحلي ، وعلى مستوى الوطن العربي ، والاشتراك في بحوث عالمية .

ب - إعداد وتنفيذ برامج التدريب لإعداد كوادر مؤهلة لبحوث المخدرات .

ج - إعداد برامج وقائية .

د - تكوين مكتبة متخصصة لبحوث المخدرات يكون مقرها المركز .

هـ - إعداد خطة للتأليف ، وتقديم معلومات عن تعاطي المخدرات (المشتغلين بمكافحة المخدرات وأجهزة الإعلام) على مستويات مختلفة من حيث التبسيط في عرض ما هو معلوم أو من حيث الأصالة والجدة .

و - الاتصال بالهيئات المحلية والعالمية المعنية بموضوع المخدرات ، سواء من زاوية البحث ، أو العلاج ، أو الوقاية ، وتبادل المعلومات ، سواء عن طريق المنشورات العلمية ، أو الاشتراك في المؤتمرات والندوات .

ز - الإعداد لإقامة جهاز رصد Monitoring System أو كشاف لإعطاء الصورة المتجددة أولاً بلول عن المخدرات في المجتمع . ومن أمثلة المتغيرات التي يهتم بها في الرصد : أنواع المخدرات الشائعة ، الأمان في السوق غير المشروعة ، وتوزع الفئات التي تتعاطى ، وأساليب التعاطي ، والجرعة ، والأفكار المبررة للتعاطي ، ويده ظهور مخدرات جديدة .. إلخ .

ح - إعطاء استشارات فنية لمن يطلب من الهيئات الحكومية أو الأهلية .

ط - إعداد نظام لتسجيل وتوثيق نشاطات البرنامج .

ي - إعداد نظام خاص لتقويم أعمال البرنامج الدائم على أساس دوري (كل ثلاث سنوات أو كل خمس سنوات) .

هـ- النشاطات المقترحة حالياً :

أ - نشر التقرير النهائي لبحث تعاطي الحشيش بكل من اللغة العربية واللغة الإنجليزية .

ب - نشر ببليوجرافيا مفصلة Annotated bibliography لبحوث تعاطي القنب المنشورة ابتداء من سنة ١٩٦٠ إلى الآن (وذلك خلال عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦) على أن تكون هذه حلقة أولى ضمن برنامج أشمل يهدف إلى نشر ببليوجرافيا مفصلة لبحوث تعاطي المخدرات عموماً ، التي نشرت منذ عام ١٩٦٠ .

وفي نهاية الاجتماع اتفق على أن يكون الاجتماع الدوري للهيئة الأساسية للبرنامج الدائم يوم الإثنين كل أسبوعين .

وانتهى الاجتماع في الساعة الثامنة والنصف مساءً

رئيس البرنامج

نائب رئيس البرنامج

(د. مصطفى سوييف)

(د. عبد الطيم محمود)

Abstract

THE STANDING PROJECT ON DRUG ABUSE

Moustafa Soueif

The Standing Project on Drug Abuse was established in 1975. It is sponsored and financed by the National Centre for Social and Criminological Research.

The main aim of the Project is to conduct research on the patterns and extent of abuse of psychoactive substances in Egypt. Additional aims included detecting trends of use of various drugs across years, providing international and/or international bodies with research-based relevant information, and convening conferences, symposia and seminars to make possible exchange of experience with agencies representing various orientations of concern (e.g. educational, psychiatric, rehabilitative... etc. Scores of publications (in Arabic and English) have been brought out by the Project throughout the period from 1976 to 2002. Meanwhile the Project made significant contributions to numerous activities carried out locally and abroad.

Now that the Project has completed 27 years of age it was thought desirable to look, by hindsight, into the main factors that made possible continuous productivity along, almost three consecutive decades. In the present article an attempt is made to shed light on some structural and functional factors thought to have been conducive to the way the Project has been steering through steadily. Three structural factors including ideational, human and organizational ones were emphasized.

Additionally, four functional factors, viz. the way the meetings of the research team were run, the way they were reported, the rules adhered to in writing research reports, and the pattern of leadership afforded were underscored. All seven components were discussed with special emphasis on depicting how such components were geared towards facilitation of fruitful interactions among members of the team, keeping alerted to near and far targets of the Project, and remaining motivated to value its socio/academic meaningfulness.

It is hoped that the present article would encourage fellow researchers to make similar studies to cast light on the natural history of large scale projects. Such writings would, probably, raise consciousness among members of the academia as well as other concerned agents of the kind of socio/academic climate required to enable conducting meaningfully large scale research, particularly in developing countries.

الديمقراطية

جوهر مفهوم الرأى العام

نظرة تاريخية

ناهد صالح*

تتناول هذه الورقة التطور التاريخى لمفهوم الرأى العام فى علاقته بالديمقراطية ، موضحة الجذور الأولى لهذا المفهوم فى الفلسفة اليونانية، ثم بدء ظهوره فى عصر التنوير ، فتطوره فى القرن التاسع عشر ، وشيوع استخدامه وانتشاره ورسوخه فى القرن العشرين .
وقد حرصت عند تناول كل مرحلة من هذه المراحل التاريخية على الإشارة إلى نظرة بعض الفلاسفة والمفكرين والعلماء إلى الرأى العام ، هذه النظرة التى انعكست بدورها على تعريفاتهم لمفهوم الرأى العام ، وعلى مكونات كل تعريف منها ، وهى المكونات التى سوف تقرد لمعالجتها فى علاقتها بالديمقراطية ورقة علمية تالية.

مقدمة

رغم مضى ما يزيد على القرنين منذ بدء تداول مصطلح الرأى العام ومحاولة تحديد مفهومه ، فإنه لا يوجد حتى اليوم اتفاق على تعريف محدد لهذا المفهوم ^(١) ، فقد تعددت التعريفات بتعدد الأيديولوجيات التى ينطلق منها استخدام مصطلح الرأى العام ، ويتنوع الفلسفات والنظريات السياسية التى

* مستشار ، أستاذ علم الاجتماع ، قسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

يستند إليها فى تحديد مفهومه . يظهر هذا واضحا خاصة فى طرح أصحاب هذه التعريفات تصوراتهم بشأن علاقة الرأى العام بنظام الحكم السائد أو المرغوب فيه ، ومن ثم تحديدهم للنور الذى يلعبه الرأى العام ، أو الذى يمكن أن يلعبه ، ولدى ما يضيفونه على خصائصه من عقلانية وقوة ونفوذ ، أو ما ينعتونه به من قصور ووجدانية وسرعة تغير ، فضلا عن سهولة التأثير عليه ، وبالتالي إمكانية التلاعب به أو التحكم فيه ، واستغلاله أو السيطرة عليه .

حدث هذا التنوع فى الاجتهادات التى بذلت لوضع تعريف لمفهوم الرأى العام قبل بدء ظهور الإرهاصات الأولى لاستطلاعات الرأى ، واستمر منذ بزوغ بداياتها العملية الأولى فى النصف الثانى من ثلاثينيات القرن العشرين ، ولا يزال قائما حتى اليوم ، وقد بدأنا أولى خطواتنا فى القرن الحادى والعشرين .

إلا أن تراكم الخبرة العلمية والعملية المستمدة من إجراء استطلاعات ومسوح الرأى والرأى العام ، والكم المتنامى من البحوث المنهجية فى هذا المجال ، وانصراف البعض منها إلى محاولة الكشف عن العمليات المتنوعة التى يتم بمقتضاها تكون الرأى العام ، وصياغته وبلورته ، فضلا عن التأثير فيه ، بجانب تلك البحوث التى اهتمت بتناول خصائصه ، كل هذه الجهود البحثية والخبرة الناجمة عنها ، أثمرت - بشكل مباشر - التقارب الذى نلاحظه اليوم فى تحديد العناصر المتضمنة فى التعريفات المتعددة لمفهوم الرأى العام ، والتى تعكس - بصورة أو بأخرى - العلاقة الحميمة ، بل التزاوج ، بين مفهوم الرأى العام والديمقراطية ، أو بالتحديد بين هذا المفهوم والعملية الديمقراطية ^(٧) .

وتتطلب بالضرورة معالجة البعد الديمقراطى فى مفهوم الرأى العام ، تناول هذا المفهوم فى إطار النظرية السياسية ، الأمر الذى يتطلب بدوره تتبع البدايات الأولى لطرح هذا المفهوم ، والتى يرجع بها البعض إلى القرن الرابع قبل

الميلاد ، أو لاستخدام مصطلحات بديلة للدلالة عليه من جانب الفلاسفة والمفكرين السياسيين الذين تناولوا الرأى العام كظاهرة سياسية ، أو كظاهرة لها أبعادها السياسية ، ومهدوا بذلك الطريق أمام علماء العلوم السياسية ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، فضلا عن الممارسين لاستطلاعات الرأى العام pollsters ، والمتخصصين فى مجال بحوث الاتصال الجماهيرى ، لطرح تصوراتهم لمكونات مفهوم الرأى العام ، من خلال صياغتهم لتعريفات جديدة له ، يكشف العديد منها عن العلاقة اللصيقة والحميمة بين الرأى العام والديمقراطية .

أولا : الجذور الأولى لنشأة مفهوم الرأى العام

الجمع بين مصطلح الرأى opinion ومصطلح العام public ، ليكونان معا مصطلحا واحدا هو مصطلح الرأى العام public opinion ، لم يتحقق إلا فى القرن الثامن عشر ، ورغم ذلك فإن كل من اهتم بتناول البعد التاريخى فى دراسة مفهوم الرأى العام لم يستطع إغفال امتداد جنور هذا المفهوم إلى الفلسفة اليونانية القديمة ، وبالتحديد تلك التى سادت فى القرن الرابع قبل الميلاد ، وإلى آراء أفلاطون Plato وأرسطو Aristotle على وجه التحديد ، سواء التى تناولت الرأى ، أو تناولت الجمهور العام (٣) .

وإذا بحثنا عن جنور مفهوم الرأى العام عند أفلاطون ، نجد اهتماما من جانبه بتوضيح أن الرأى doxa يختلف عن المعرفة التى تستند إلى العلم epistêmê ، أو هو مضاد لها تماما . فعلى العكس مما يذهب إليه السفسطائيون من أن الرأى عبارة عن كل ما هو متاح للمعرفة الإنسانية ، فإن أفلاطون أوضح التضاد الجوهرى بين الزائل والأبدى : فالرأى هو اعتقاد شائع ، لم يشكل أو يصاغ بالطريقة الدقيقة التى تميز الفلسفة ، والرأى متقلب وزائل . أما المعرفة المستندة إلى العلم ، فيقصد بها أفلاطون المعرفة المؤكدة عن الأفكار غير المتغيرة

عن العالم المرئى . ويرى أن الرأى وإن كان يقع فى موقع متوسط بين الجهل والمعرفة العلمية ، إلا أن الرأى فى - نظره - هو وراء الكثرة غير المثقفة أو الساذجة ، أما المعرفة العلمية فهى خاصة بالقلّة . وفى ضوء هذا يرى أفلاطون أن السياسة تكنيك أو مهارة ، يجب أن تسير وفقا للمبادئ العلمية ، ومن هنا يذهب إلى أنه يمكن أن يتولى مهمة الحكم ، أو أن يوكل مهمة الحكم إلى الملوك - الفلاسفة ، أو الخبراء ، وهؤلاء هم الذين يعتمدون فى نظرتهم إلى العالم على المعرفة العلمية ^(٤) .

ورغم أن القوة التى تميز عادة الجماهير غير المنظمة قد أثارت اهتمام أفلاطون ، ورغم اعترافه بإمكانتها ، فإنه يرى أنه نظرا لأن الحكام تتوافر لديهم معرفة أفضل ، أو معرفة أسمى ، فإن عليهم ألا يستشيروا الرأى العام ، وهذا ما دفع البعض إلى وصف أفلاطون - صراحة - بأنه غير ديمقراطى .

أما أرسطو - تلميذ أفلاطون - فيقف موقفا مخالفا تماما لأستاذه فى هذا الصدد ، إذ يعطى الرأى اهتماما أكبر ، ويرجع ذلك - أساسا - إلى نظرتة للسياسة ، هذه النظرة التى تختلف تماما عن نظرة أفلاطون إليها . فالسياسة فى نظر أرسطو هى نوع من النشاط الإنسانى الذى يحتاج إلى نوع من المعرفة مختلف عن المعرفة التى أشار إليها أفلاطون ، وهى فى رأيه المعرفة التى تستند إلى الأحكام وإلى التخمين لا إلى المبادئ الثابتة ^(٥) .

وعلى العكس تماما من أفلاطون الذى يحط من قدر السياسات الديمقراطية - وذلك فى إطار نظرتة إلى الفلسفة باعتبارها هى التى تصلح لإدارة الشؤون الإنسانية ، وإثارته للشك حول قدرة أى أعداد كبيرة من الناس على تدارس المسائل التى تهتم بها الفلسفة - فإن أرسطو ، كان يعتقد أن المشاعر الجمعية للناس ، قد تعطى نوعا من الفهم العام للمسائل السياسية ،

وأهم من هذا كان يرى أن الحكمة الجمعية للشعب هي أفضل من حكمة الحاكم^(٧).

وعموماً ، فإن الفلسفة اليونانية القديمة حاولت الاقتراب من التثظير الحديث لموضوع الرأى العام فى أثناء معالجتها لمساوىء الحكم الشعبى من جهة ، أو للمميزات المتوقعة منه من جهة أخرى . إلا أنه ينبغى أن نوضح أن الفلسفات التى سادت أثينا آنذاك لم تستخدم مصطلح الرأى العام كمصطلح مركب من كلمتى "الرأى" و "العام" ، وإن كانت تشير إلى ظواهر تقترب تماماً مما هو معروف اليوم بالرأى العام^(٨) .

فظاهرة الرأى العام لم تكن أمراً غائبا عن الحياة التى عرفتها المدينة اليونانية إبان تلك الحقبة من تاريخها (القرن الرابع قبل الميلاد) ، فقد عرفت الحياة السياسية ونظم الحكم فى المدينة من جهة ، وعبرت عنها الفلسفة اليونانية والقصص والأساطير والفنون من جهة أخرى .

ففى تلك الحقبة عرفت المدينة اليونانية نظام الحكم الشعبى ، أو النظام الديمقراطى ، وذلك عبر مراحل التطور التى مر بها النظام السياسى الأثينى من عصر النظام الملكى ، عبر مراحل الحكم الأرسقراطى ، والحكم الأوليجركى أو حكم الأقلية ، ثم مراحل الانتكاس إلى نظام الحكم الفردى ، الذى أطلق عليه حكم الطغاة ، حتى وصل إلى نظام الحكم الشعبى أو الديمقراطى ، هذا الحكم الذى عرفته أثينا وعدد من المدن اليونانية مع إطلالة القرن الخامس قبل الميلاد ، والذى تعمق خلال العقود التالية من ذلك القرن عن طريق الممارسة المستمرة التى تسمح بالرأى وبالرأى الآخر فى المدن التى انتشر بها هذا النوع من الحكم ، وسادت الثقافة التى عرفت حرية الكلمة فى ظله ، والتى ترسخت فى القرن الرابع قبل الميلاد ، ومن ثم كان لها أبلغ الأثر فى فهم أرسطو وتعبيره فى كتاباته عما

يعرف اليوم بظاهرة الرأى العام ، وفى تناوله - بشكل غير مباشر - لمفهوم الرأى العام ^(٨) .

وقد كان قيام النظام السياسى فى اليونان آنذاك على أساس دولة المدينة - وذلك نتيجة للمقومات الجغرافية والاقتصادية لبلاد اليونان - (بلغ الأثر فى ظهور قوة وتأثير الرأى العام . فأمور الدولة لم تكن بالاتساع والتعقيد الذى عرفته الدولة الكبيرة ، فالدولة الأثينية لم تكن تزيد على مدينة أثينا والأراضى المحيطة بها فى شبه جزيرة أتيكة ، ولم يكن عدد المواطنين يزيد كثيرا على العشرين ألف نسمة ، وقد ساعد ذلك على أن يصبح جميع أفراد الشعب الذين يتمتعون بحق المواطنة ، ممن بلغوا سن الرشد ، أعضاء فى الجمعية الشعبية Ekklesia ، التى هى محور النظام السياسى الأثينى ، والتى تعد نظريا تجسيدا للنظام الديمقراطى فى شكله المثالى ، حيث يشترك الشعب بكافة طبقاته - من خلالها - فى الحكم اشتراكا مباشرا . وأيا كانت إيجابيات أو سلبيات هذا النظام ، فقد أبرز أهمية مشاركة الجمهور أو الشعب demos ، وأهمية رأى هذا الجمهور فى عملية اتخاذ القرار ، وهى المشاركة التى كانت جزءا من حياة الجمهور الأثينى ، والذي كان من معالم أسلوب حياته الاجتماع فى ساحة المدينة agora لمناقشة الشئون العامة للمدينة ، ومن هذا النقاش والجدل الذى كان يشارك فيه الجمهور - سواء فى ساحة المدينة أو فى الجمعية الشعبية - عرفت المدينة اليونانية القديمة ظاهرة الرأى العام ، ومن ثم كان لا بد وأن تهتم بها الفلسفة اليونانية ، وأن تحاول أن تحدد موقعها فى النظام السياسى ، رغم أنها لم تستخدم مصطلح الرأى العام ، ولم تحاول أن تضع تعريفا محددا للمفهوم . وكما تنبعت الفلسفة اليونانية إلى ظاهرة الرأى العام ، حرصت القصص والأساطير اليونانية على توضيح الدور الذى يلعبه الرأى العام فى الحياة العامة ،

وقد تآزرت فى ذلك الملحمة والدراما والموسيقى التى اتخذت من الكورس chorus والكورال choral وسيلة للتعبير عن الرأى العام ^(٩) .

ثانيا - مفهوم الرأى العام فى عصر التنوير

إذا انتقلنا مباشرة من القرن الرابع قبل الميلاد إلى القرن الثامن عشر ، ومن اليونان إلى دول أوروبا الغربية ، ومن الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة التى سادت عصر التنوير ، يمكننا أن نرصد بدء ظهور مصطلح الرأى العام ، وبدء تبلور مفهومه كمفهوم سياسى .

وقد حدث ذلك نتيجة للأحداث التاريخية ، وللتغيرات الجذرية والمتعددة : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، التى مرت بها أوروبا الغربية ، خاصة فرنسا وإنجلترا ، منذ أواخر القرن السابع عشر وعلى امتداد القرن الثامن عشر ، وهذا ما سنشير إليه - بإيجاز - بعد أن نعرض لجهود بعض المفكرين السياسيين ، إبان تلك الحقبة ، فى تحديد ملامح الرأى العام ، ومن خلال الاهتمام بطرح رؤيتهم للعلاقة بين الحاكم والمحكوم . أو بين السلطة والشعب .

اجتهد بعض العلماء برصد بدء استخدام مصطلح الرأى العام ، فذهبت قلة منهم إلى أن الإنجليز هم أول من استخدمه ، حيث استخدمت عبارة رأى الناس أو رأى الشعب Opinion of the people ، وأيضا عبارة رأى الجمهور opinion of the public ، إلا أن الغالبية أرجعت الفضل لأول من استخدم عبارة الرأى العام إلى الفرنسيين ، بل أرجعت إليهم الفضل - أيضا - فى تحديد مفهومه ونشر استخدامه ، بحيث ذهبوا إلى أنه ما إن جاء عام ١٧٨٠ حتى أصبح مصطلح الرأى العام مصطلحا شائع الاستخدام بين الكتاب الفرنسيين

للدلالة على ظاهرة سياسية لا اجتماعية ، ترتبط عادة بالإرادة العامة
volonté général ، أو الصالح العام bien publique ، أو بالروح العامة
esprit publique ، أو بالوعى العام consicence publique ، وغير ذلك من
المصطلحات التي شاعت آنذاك ^(١٠) .

ومن اهتمام الفلاسفة والمفكرين السياسيين منذ أواخر القرن السابع عشر
وطوال القرن الثامن عشر بالرأى العام ، ومن تصوراتهم للدور السياسى الذى
يمكن أن يقوم به ، وتأكيدهم للقوة الكامنة فيه وتحديدهم لمصدرها ، بدأت تتشكل
- بشكل أو بآخر - ملامح مفهوم الرأى العام .

فنجد - مثلا - أن المقولة الشائعة بأن "صوت الشعب هو صوت الله" ، أو
أن "صوت الشعب من صوت الله" "Vox Pupli, Vox Dei" - والتي يرجع بها
البعض إلى العصور الوسطى - يستشهد بها من جانب المنظرين السياسيين فى
أية مناقشة تتناول الرأى العام . فنجد مكيافيللى Machiavelli يذهب إلى أن
هناك مبررا لمقارنة صوت الشعب بصوت الله والمقاربة بينهما ، فى الوقت ذاته
نصح أميره بأن يتحكم فى هذه القوى المثلثية monolithic ، التى هى بقول آخر
قوة الرأى العام . ويعلن بليز باسكال Blaise Pascal فى القرن السابع عشر أن
"الرأى هو ملكة العالم" "Opinion is the queen of the world" ، وهى عبارة
استخدمها مرارا الفيزيوقراطيون والفلاسفة . كما نجد فولتير Voltaire يذهب
إلى أن الناس يهاجمون الفلاسفة ، وفى رأيه أنهم لهم مبررهم فى هذا الهجوم ،
إذ إنه إذا كان "الرأى هو ملكة العالم" ، فإن الفلاسفة هم الذين يحكمون هذه
الملكة . وعلى نفس الخط نجد توماس هوبز Thomas Hobbes يؤيد تماما ما
يذهب إليه البعض من أن العالم يحكم بالرأى ، ونجد چون لوك John Locke
يذهب إلى وجود ثلاثة قوانين : القانون الإلهى ، والقانون المدنى ، وقانون الرأى

أو السمعة على حد تعبيره . بل إن جان جاك روسو Jean - Jacques Rousseau عند أول مناقشة له لموضوع الإرادة العامة ، والتي هي في الواقع تجسيد للرأى العام ، يصفها بالعدل ، مستشهدا في ذلك بأن صوت الشعب هو صوت الله ، وبذلك تم إضفاء نوع من القدسية على مفهوم الرأى العام ^(١١) .

وبجانب هذه القدسية التى حاول بعض الفلاسفة والمفكرين إضفاها على الرأى العام ، أكد الكثيرون أهمية استناد الحكومات إلى الرأى العام ، ومن ثم أبرزوا - بشكل صريح - البعد السياسى فى مفهوم الرأى العام . فنجد الفيلسوف الإنجليزى ديفيد هيوم David Hume موجهاً - فى كل كتاباته التى تناولت الرأى العام - بمبدأ أن "على الرأى فقط تؤسس الحكومات" . وينطبق هذا المبدأ الأساسى فى تصوره على كافة الحكومات ، فهو كما ينطبق على الحكومات الاستبدادية والعسكرية ، ينطبق - أيضا - على الحكومات الليبرالية والشعبية . وقد اهتم ديفيد هيوم - مثله فى ذلك مثل مكيافيللى - بالضغط الذى يمارسه الرأى العام على الحكومات ^(١٢) .

وقد اهتم جيمس ماديسون James Madison بمبدأ "أن كل الحكومات تستند إلى الرأى" ، وهو المبدأ الذى أعلنه هيوم ، والتي أدت معالجة ماديسون فى كتاباته لهذا المبدأ إلى مساهمة إيجابية فى وضع أساس الديمقراطية الأمريكية ^(١٣) .

ويلاحظ أنه فى الوقت الذى أكد فيه ماديسون أهمية الرأى العام ، فإنه اهتم - أيضا - بالرأى الفردى ، والذى يستمد قوته من تقديره لعدد الذين يشاركون فيه . فقد أشار أيضا إلى أنه إذا كان من الحقيقى أن كل الحكومات تستند إلى الرأى ، فإنه لا تقل عن ذلك حقيقة أن قوة الرأى لدى كل فرد ، وتأثيره الفعلى على سلوكه ، يتوقفان كثيرا على عدد الذين يفترض أنهم

يشاركونه نفس الرأي^(١٤) .

وقد جاءت كتابات روسو لتؤكد أهمية استناد الحكومات إلى الرأي العام ، فقد أوضح روسو - مثله في ذلك مثل جون لوك - أن إرادة الغالبية في المجتمع هي الإرادة العامة ، في الوقت ذاته أكد ما ذهب إليه أرسطو بشأن الجماعات الفرعية التي ينقسم إليها الجمهور ، وأثر هذه الجماعات على الإرادة العامة . وقد أكد روسو في العقد الاجتماعي The social contract ما يتميز به الرأي من قوة ، وفي إميل Emile ذكر صراحة أنه أيا كان شكل الحكومة ، فإن أكثر القوانين أهمية هو قانون الرأي ، إذ تستند إليه القوانين : السياسية ، والمدنية ، والجنائية^(١٥) .

وإذا كان روسو لم يضع تعريفا لمفهوم الرأي العام ، إلا أن ما أسماه بالإرادة العامة يرتبط بالعديد من التعريفات الحديثة للرأي العام ، رغم أنه هو نفسه لم يبين العلاقة بين الرأي العام والإرادة العامة والقانون ، وإن كان قد ذهب إلى أن فاعلية القانون (المدنى ، أو السياسى ، أو الجنائى) تتحقق فقط متى استند القانون إلى الرأي المستتير ، وقد أكد روسو في أكثر من موضع قوة الرأي العام ، من ذلك قوله إن الحكومة يمكنها أن تؤثر على الأخلاق فقط من خلال الرأي العام ، وفي الوقت ذاته لا يمكن للحكومة أن تؤثر أو توجه الرأي العام بواسطة القانون ، أو أية أداة من أدوات القهر ، "الرأي ملكة العالم ، لا تخضع لسلطة الملوك ، إنهم هم أنفسهم أول عبيدها" ، وقد كان روسو مدركا تماما أن كل الحكومات تستند - أساسا - إلى الرأي ، أكثر من استنادها إلى القانون أو إلى القهر^(١٦) .

ومادمننا نتناول رؤية روسو للرأي العام ، فإنه لا يسعنا إلا أن نرجع إليه الفضل في أنه أول مفكر سياسى استخدم مصطلح الرأي العام ، وذلك في سنة

١٧٤٤ ، وبهذا وضع أساس تطور مفهوم الرأى العام ، فضلا عن ذلك فإنه فى محاولته تقديم تحليل للرأى العام ، لم يكتف بتناول العلاقة بين السياسة الحكومية وبين آراء الأفراد ، وإنما أظهر - فى بعض المواضع - فهما يضاهى الفهم الحديث للرأى العام فى صلته بحكم الأغلبية وبالتمثيل الديقراطى^(١٧) .

ويعد چاك نيكر Jacques Necker من أكثر المفكرين فى القرن الثامن عشر الذين أولوا اهتمامهم لموضوع الرأى العام ، والذي كانت له إسهامات مميزة فى هذا المجال . وقد عكست كتاباته التى غطت الفترة من ١٧٧٣ إلى ١٨٠٤ ما يضيفه من قوة ونفوذ على الرأى العام ، وقد ذكر - صراحة - أنه نبه أكثر من أى شخص آخر إلى أهمية الرأى العام وإلى نفوذه المتزايد . ولا يستطيع أى مطلع على كتابات نيكر إلا أن يلاحظ إصراره وتأكيديه أن الرأى العام قوة سياسية ، بل وأن الرأى العام لديه القدرة على تدعيم أو على إضعاف كافة المؤسسات الإنسانية ، وقد ذكر نيكر - صراحة - أن الذين لا يضعون الرأى العام فى اعتبارهم - عند معالجة المسائل السياسية - هم فقط الغافلون ، أو المستغرقون تماما فى المسائل النظرية المحضة ، أو من هم فى بداية الاهتمام بالمسائل الأخلاقية . وزى نيكر أن طبيعة الرأى العام ومدى قوته يتوقفان على شكل الحكم ، ففى ظل الحكم الاستبدادى لا يوجد رأى عام ، وفى ظل الحكم الجمهورى يتمسك الأفراد بأرائهم الفردية المستقلة إلى المدى الذى يصبح فيه من الصعوبة بمكان ظهور رأى عام ، أما فى ظل الحكم الديقراطى ، ومتى توافرت ظروف معينة ، فإن الرأى العام يصبح أكثر قوة واستنارة من القانون ، وفى هذه الحالة يكون لدى الرأى العام القدرة على محاسبة رجال الدولة ، ويصبح الرأى العام بمثابة المحكمة التى يقدم لها رجال الدولة حساباتهم وتقاريرهم . وبهذا يعتبر نيكر الرأى العام بمثابة الحارس الأساسى ضد إساءة استخدام السلطة^(١٨) .

وعموما ، فإذا كان الفضل يرجع إلى روسو في أنه أول من استخدم مصطلح الرأي العام ، فإن الفضل يرجع إلى نيكرو في إشاعة استخدام هذا المصطلح ، وذلك من كثرة ما كرر هذا المصطلح في كتاباته ، حتى أصبح أحد المصطلحات الشائعة في الأدبيات السياسية إبان تلك الفترة التاريخية ، بالإضافة إلى إبرازه - بشكل صريح - لقوة الرأي العام وإنفذه ، ودوره في محاسبة رجال الدولة ، بل واعتبار الرأي العام المسئول الأول عن مراقبة ومحاسبة أصحاب السلطة ونوى النفوذ^(١٩) .

ورغم الاهتمام الذي أولاه نيكرو لموضوع الرأي العام في كتاباته ومناقشات المستفيضة له ، فإن تحليل مفهوم الرأي العام لم يحظ باهتمام في فرنسا خلال عصر الثورة الفرنسية أو الإمبراطورية ، وإن كان مصطلح الرأي العام - ونتيجة لجهود نيكرو كما سبق أن أشرنا - ظل شعارا ، وعبارة شائعة ومتداولة في الأدبيات السياسية إبان تلك الحقبة ، وظل ينظر إلى الرأي العام - في ضوء كتابات بعض المنتمين لحركة التنوير - على أنه قوة اجتماعية وسياسية ذات فعالية ، فهو ملكة العالم ، وهو الذي أحدث الثورة الفرنسية ، وهو الذي يصنع أو لا يصنع رجال الدولة ، وهو المراقب الرئيسى لنوى النفوذ وأصحاب السلطة^(٢٠) .

ويجانب الفلاسفة والمفكرين السياسيين ، من الفرنسيين والإنجليز والسويسريين ، الذين اهتموا بالرأي العام ، والذين أسهمت آراؤهم في تحديد بعض عناصر مفهومه ، حظى موضوع الرأي العام باهتمام المفكرين الألمان أيضا ، وقد ظهر ذلك في كتابات كريستوف مارتن فاييلند C. M. Vieland ، ففي مؤلفه الشهير عن الرأي العام والذي نشر بعنوان *Gesprache Unter Vier Augen* في عام ١٧٩٩ ، تناول طبيعة الرأي العام وكفاحه ، وانتهى فاييلند إلى أنه نتيجة للثورة

الفرنسية ، فإنه لم يعد من الممكن أن تستمر الحكومات فى الحكم مالم تحترم
الرأى العام ، ولهذا أطلق البعض على فايلند "قواتير الألمانى" . وقد حاول فايلند
وضع تعريف لمفهوم الرأى العام استمده من كتابات الفرنسيين ، بمقتضى هذا
التعريف يعتبر الرأى العام هو اتفاق الكثرة من المواطنين فى الدولة ، أو
الأغلبية ، بالنسبة للأحكام الخاصة بأمر معين ، وأن هذه الأحكام يتوصل إليها
كل فرد نتيجة لتأمله الذاتى ، أو بناء على معرفة استمدها من خبرته العملية .
ويرجع الفضل لفايلند فى أنه جعل تعبير "الرأى العام" تعبيراً مألوفاً فى ألمانيا
فى نهاية القرن الثامن عشر (٣١) .

بعد أن عرضنا لرؤية بعض فلاسفة عصر التنوير ومفكره السياسيين
للرأى العام ، ومن ثم لخصائصه ، والتى انعكست على محاولات تحديدهم
لمفهومه ، سواء بما يضيفونه عليه من قدسية ، أو من قوة ، أو من سلطة يخضع
لمحاسبته رجال الدولة ، فإنه لا بد لنا من أن نشير إلى السياق الثقافى ، وإلى
الظروف : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، فضلاً عن التغيرات
المؤسسية ، والأحداث السياسية التى فى ظلها ظهر تأثير الرأى العام ، ومن ثم
انبثق وانتشر وشاع مصطلح الرأى العام ، وتحددت بعض من أهم ملامح
مفهومه إبان ذلك العصر ، من خلال اهتمام الفلاسفة والمفكرين بطبيعة الرأى
العام وبمدى تأثيره .

يأتى فى مقدمة التغيرات التى ساعدت على ظهور الرأى العام الانحسار
النسبى للأمية ، وانتشار معرفة القراءة والكتابة ، وقد تبع ذلك تطور المؤسسات
المرتبطة بهما ، مثل جمعيات ونوادى القراءة ، والمكتبات المتنقلة ، وأيضاً المكتبات
التي تباع الكتب المستعملة ، والتي ظهرت فى لندن بالذات فى الثلث الأخير من
القرن الثامن عشر . وقد شهد ذلك القرن تنوعاً فى مواد القراءة ، وظهر الإقبال

على كتب التاريخ والأدب والتاريخ الطبيعى والإحصاء ، وإن كانت الجرائد السياسية والمجلات الثقافية احتلت آنذاك أفضلية لدى جمهور القراء . وقد لعبت جمعيات القراءة دورا أساسيا فى توجيه آراء الطبقة المتوسطة ، خاصة بالنسبة للقضايا الأخلاقية . ومادما نتكلم عن انتشار معرفة القراءة والكتابة كعامل أساسى لعب دورا فى انبثاق ظاهرة الرأى العام ، وشيوع مصطلحه ، ومن ثم فى اهتمام الفلاسفة والمفكرين السياسيين به ، ومحاولة تحديد خصائصه ، فلا بد لنا أن نشير إلى الاختراعات والقوى التاريخية التى مهدت لهذا المصطلح ، والتى بدأت فاعليتها منذ قرون سابقة على القرن الثامن عشر ، ويكفى أن نشير إلى تقدم تكنولوجيا الطباعة منذ القرن الخامس عشر ، يضاف إلى ذلك الدور الذى لعبته حركة الإصلاح البروتستانتية ، والتى أثمرت جمهورا عريضا من القراء لم يعد يعتمد على الكنيسة كمصدر لاطلاعه على الأدبيات الدينية ، فضلا عما تضمنته التعاليم البروتستانتية من إعلاء من شأن الفرد ، والحد من سلطة الكنيسة ، وقصرها على المسائل الدينية والأخلاقية (٣) .

وعموما ، فإن الكثير من الأفكار التى طرحت فى عصر التنوير وانتشرت منذ أواخر القرن السابع عشر فى الفلسفة الليبرالية ، وكان من أهم معالمها تأكيد حرية الفرد فى اختيار تفضيلاته الخاصة فى كل مجالات الحياة : الدينية ، والاقتصادية ، والسياسية ، مهدت لظهور الاهتمام بالرأى ، ومن ثم الاهتمام بالرأى العام . بجانب ذلك فقد عرف القرن الثامن عشر - فى كل من إنجلترا وفرنسا - نمطا من المؤسسات الاجتماعية التى لعبت دورا أساسيا فى ظهور الرأى العام ، حيث انتشرت فى إنجلترا المقاهى وفى فرنسا الصالونات ، وقد عرفت أوروبا المقاهى منذ منتصف القرن السابع عشر ، واشتهرت المقاهى بكونها أماكن لجمع الأخبار ونشرها أيضا ، والجدل السياسى والنقد الأدبى ،

ويقال إن عدد المقاهى فى لندن بلغ ما لا يقل عن ألفى مقهى فى بدايات القرن الثامن عشر . ولايختلف الوضع كثيرا فى فرنسا حيث عرفت الصالونات منذ القرن السابع عشر ، وإن كانت اكتسبت أهميتها التاريخية بالنسبة للرأى العام فى القرن الثامن عشر ، حيث كانت أماكن لتجمع المثقفين المتميزين من الرجال والنساء لتبادل المناقشات ، وممارسة النقد ، وطرح الآراء الصريحة فى حرية تامة . وفى خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر أصبح الصالونات دور متميز فى التأثير على الرأى العام ، وكان يرحب بالأدباء والكتاب ويعاملون على قدم المساواة مع أرفع أعضاء المجتمع مكانة . ويختلف الوضع بالنسبة لألمانيا ، فالرجوع إلى تاريخها الاجتماعى لا يكشف عن وجود مؤسسات اجتماعية مثل تلك التى وجدت فى كل من إنجلترا وفرنسا ، وأسهمت بقوة فى تشكيل الرأى العام ، مثل المقاهى والصالونات ؛ إذ كانت ألمانيا آنذاك دولة فقيرة ومقسمة ، تولى اهتمامها الأساسى النواحي العسكرية ، ورغم ذلك نجد البعض يشير إلى أن ألمانيا عرفت ما يسمى بموائد المناقشة (٣) .

وعموما ، فإن كافة العلماء الذين اهتموا برصد تطور مفهوم الرأى العام إبان القرن الثامن عشر (أشاروا) إلى الدور الذى لعبته هذه التجمعات غير الرسمية فى ظهور الرأى العام كقوة ، ومن ثم فى الاهتمام بتحديد ملامحه ، وبالتالي مفهومه .

ومن أهم العلماء الذين حاولوا التوصل إلى تفسير لظهور مصطلح الرأى العام فى القرن الثامن عشر - فضلا عن تحديد خصائص الرأى العام آنذاك - جورج هابرماس Jorgen Habermas . فقد اهتم هابرماس - من منطلق أيديولوجى - بتحليل الظروف التاريخية التى مرت بها أوروبا إبان عصر التنوير ، وأبرز الدور الذى لعبه نمو الرأسمالية ، ونفوذ البورجوازية الأوربية وتوحيدها ،

وممارستها للنقد الليبرالي للدولة الاستبدادية القائمة . وقد حاول هابرماس تحديد السمات التي تميز بها الرأي العام في ذلك العصر ، فذكر أنه اتسم بالعقلانية ، حيث نظر إلى الرأي العام باعتباره ينبثق عن خطاب عقلاني ، ومن المناقشة والجدل الحيوي أو النشط . وقد أوضح هابرماس أن هذا الجدل يكون "عاما" ، بمعنى أنه يهدف إلى تحقيق الإرادة العامة ، أو الصالح العام . فالجدل العام لا يعكس مجرد تعارض مصالح فردية أو تصادمها ، وهو جدل حر ، يقوم على المشاركة الحرة التي تكون مطلوبة دائما ، كذلك يتميز الجدل بالاستقلال وبالمساواة ، بمعنى أن القيمة تكون للأفكار لا للقوة أو للنفوذ السياسي ، وحتى يكون الجدل جدلا مستنيرا ويصل إلى أحكام صائبة ، فإن كافة المسائل أو القضايا السياسية ، وما يترتب عليها ، لابد أن تكون معلنة لا مخفاة أو سرية (٢٤) .

ولاشك أن ما عدده هابرماس هنا من ملامح للرأي العام - إبان عصر التنوير - يمثل ما عرف باسم "النموذج الكلاسيكي" للرأي العام (٢٥) ، والذي استمرت ملامحه مسيطرة حتى القرن العشرين ، وصبغ العديد من التعريفات التي طرحت لمفهوم الرأي العام ، وقدم المعايير التي يتم بناء عليها - أحيانا - الحكم على الرأي العام حتى في المجتمعات الحديثة . وقد أعيد إحياء أهم مقومات هذا النموذج في الربع الأخير من القرن العشرين .

ثالثا - مفهوم الرأي العام في القرن التاسع عشر

لم تكن الكتابات التي تناولت الرأي العام إبان القرن الثامن عشر واضحة بالنسبة لتصورها للآليات التي يمكن أن يؤثر بها الرأي العام على المسائل المتعلقة بالحكم ، وبالتالي لم تضمن في طرحها لمفهوم الرأي العام عنصرا

صريحا عن علاقة الرأى العام بصنع القرار أو باتخاذة . ومع ذلك فإن كتابات جون ستيوارت ميل John Stuart Mill وچيرمى بنتام Jermy Bentham - فى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر - أوضحت الدور الرسمى الذى يؤديه الرأى العام بالنسبة لمسائل الحكم ، وذلك من خلال العمليات الخاصة بالتشريع والانتخابات . فقد نظر أصحاب المدرسة النفعية - على العكس مما ذهب إليه روسو - إلى السلوك البشرى على أساس أن الناس يسعون أساسا إلى إشباع رغباتهم الفردية وتجنب الألم ، ومن ثم فالمجتمع يتكون من أفراد يسعون إلى تحقيق الحد الأقصى من مصالحهم ومنافعهم ، ومن هنا تصبح هناك حاجة إلى آلية لتحقيق الانسجام بين هذه المصالح المتعارضة . ويجد أصحاب هذه المدرسة الإجابة عن مشكلة المصالح المتعارضة وكيفية حلها فى "الأغلبية" وعن طريقها ، حيث يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال الانتخابات والاستفتاءات . ووفقا لهذه الرؤية فإن أفضل تعريف لمفهوم الرأى العام هو أنه "كتلة مصالح أفراد المجتمع" ، وفى هذا الوضع فإن الدولة تأخذ نور الحكم بالنسبة للأفراد والجماعات الذين يتنافسون على تعظيم مصالحهم^(٣) .

وتعد أول مناقشة مستفيضة لموضوع الرأى العام - باللغة الإنجليزية - هى تلك التى جاءت فى كتابات بنتام . ففى جميع كتاباته التى تناولت موضوع الرأى العام نجد حرصا من جانبه على إبراز الرأى العام كأداة للضبط الاجتماعى ، وتأكيد أنه التعبير الحر عن الرأى العام هو الضمان الأساسى ضد إساءة الحكم ، والسمة المميزة للدولة الديمقراطية . وقد نظر بنتام فى كتاباته المبكرة - فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر - إلى الرأى العام باعتبار أداة للضبط الاجتماعى ، أو وفقا لتعبيره "كجزء رادع" . وقد ذهب بنتام إلى أنه توجد أربعة مصادر متميزة للذة وللألم ، هى المصادر :

الفيزيقية ، والسياسية ، والأخلاقية ، والدينية . وقد ذكر بنتام أن الردع الأخلاقي يمكن أن نسميه أيضا ردع الرأي العام . وقد أوضح العلاقة بين الرأي العام والتشريع ، وطالب بالعلانية بالنسبة لكافة الأعمال الرسمية كضمان لعدم إساءة استخدام السلطة والنفوذ ، واعتبر الرأي العام المستتير بمثابة المنبر أو المحكمة التي تضم كل حكمة الأمة وعدالتها ^(٣٧) .

وقد بدأ بنتام في الفترة الأخيرة من حياته بإلقاء الضوء على المجالات العريضة لعلم السياسة والنظرية السياسية ، واستمر في إظهار نفس التقدير للرأي العام ، ودوره في مواجهة سوء الحكم ، في الوقت الذي تزايد فيه اهتمامه وإيمانه بالديمقراطية ، ومن ثم قدم نظريته عن الرأي العام كجزء متكامل مع النظرية الديمقراطية للدولة ، وذلك ضمن تعريفه للرأي العام بأنه بمثابة نظام قانوني ينبثق من جموع الناس ، وقد حرص بنتام - في ذات الوقت - على إبراز الصحافة باعتبارها أهم عامل في صياغة الرأي العام وفي التعبير عنه ، ولم يكتف باعتبارها المنبر الملثم للتعبير عن الرأي العام ، بل اعتبرها المنبر الوحيد والمنظم والمستمر في القيام بذلك الدور ^(٣٨) .

وقد أوضح فرنسنت بريس Vincent Price أن نقطة الاختلاف بين إضفاء المفهوم النفعي على الرأي العام والأفكار التي طرحت بشأته ، في المرحلة المبكرة من عصر التنوير ، توجد أساسا في التصورات المطروحة آنذاك لتحديد الصالح العام . فالتفكير الليبرالي المبكر - كما طرحه روسو - يرى الرأي العام طريقا لتحقيق "الإرادة العامة" ، وهذا يتحقق على أفضل وجه من خلال المشاركة المستمرة في الجدل المستند إلى المنطق ، والذي يشارك فيه الجميع على قدم المساواة ، بينما في إطار الفلسفة النفعية فإن الرأي العام يتحقق من خلال تعظيم الإرادات الفردية المستقلة ، وذلك من خلال حكم الأغلبية . ومن ثم فإن

فكرة الإرادة العامة الحققة ، حلت محلها فى الإطار النفعى فكرة الرأى الشائع أو الفكرة الأكثر شيوعا . ولكن ليس معنى هذا أن الجدل العام النشط لم يعد جزءا من الصورة ، ولكن الاندماج الشعبى المستمر فى الجدل الخاص بالمسائل السياسية لم يعد مطروحا فى حد ذاته باعتباره أفضل آلية عملية فى تحديد المصالح العام ، ولكن بدلا من ذلك ، فإن الاستجابة للمطالب أو الرغبات الشعبية أو الجماهيرية تأتى عن طريق اختيار الأغلبية ، كما يعبر عنه من خلال الانتخابات التى تجرى بصورة منتظمة (٣٩) .

هذا ويلاحظ أنه بينما كان الجمهور فى عصر التنوير يقصد به طبقة المتعلمين الذين يرتادون المقاهى والصالونات ، حيث كانت بمثابة أماكن لإثارة الجدل والنقاش العقلانى للعديد من القضايا السياسية ، فإنه - وفقا لفلسفة ديمقراطية الأغلبية - فإن الجمهور أصبح يتكون من كافة الأفراد الذين لهم حق الانتخاب (٣٠) .

وعموما ، وفى الوقت الذى رأى فيه بعض المطلعين أن نموذج بننام للديمقراطية ، الذى فى إطاره عالج موضوع الرأى العام ، لا يختلف كثيرا عما ذهب إليه روسو بالنسبة لاستناده إلى افتراض مفاده أن كل فرد لديه القدرة على تكوين آراء سياسية بالنسبة للمسائل اليومية الهامة ، يرى البعض الآخر أن كلا من بننام وميل كانا أكثر اهتماما بمسألة اختيار الجمهور أو رفضه لمن يمثلونه ، وبالتالي للذين يعبرون عن آرائه ومصالحه ، من الاهتمام بقدرة الجمهور على تكوين آراء سياسية تستند إلى المعلومات (٣١) .

وما أن انتهى الربع الأول من القرن التاسع عشر حتى أصبح مصطلح الرأى العام جزءا من النظرية السياسية ، ويتفق كل من اهتم بتناوله على أن الرأى العام ظاهرة لها تأثيرها وأهميتها فى الحياة السياسية ، ورغم ذلك كان

هناك اختلاف عميق حول قيمة وكفاءة الرأى العام . فمؤيدو الديمقراطية والمؤسسات الليبرالية - بوجه عام - أشادوا بالرأى العام باعتباره صوت الطبقة المتوسطة المستتيرة ، واعتبروه بمثابة الحارس الذى يمنع أو يقي من إساءة أو سوء الحكم ، وهو فوق ذلك عامل للتقدم . أما غير المؤيدين للديمقراطية أو الناقدين لها ، وبعض جوانب نظام الحكم النيابى ، فقد كان موقفهم مراوغا إزاء كفاءة الرأى العام ، ومن ثم أثاروا ضرورة تحديد مجال نشاطه . وقد أدت مناقشة وجهة النظر إزاء الرأى العام - خاصة بعد عام ١٨٤٠ - إلى تنامى الاتجاه المتزايد نحو الاعتراف بنور الصحافة اليومية فى صياغة الرأى العام وفى التعبير عنه ^(٣٦) .

وعموما ، فإنه خلال القرن التاسع عشر كان مجال تأثير الحكومات على الرأى العام محدودا ، وكان ينظر إلى الرأى العام فى أوروبا باعتباره مرادفا للآراء التى يعبر عنها ممثلو الناخبين ، وأيضا الآراء التى تعبر عنها الصحافة ، فضلا عن الأعضاء البارزين فى المجتمع ، أو المنظمات الخاصة بالطبقة الوسطى . فنجد - مثلا - جيمس برايس James Bryce يشير إلى أن الملك وكبار التجار كانوا هم الذين يعبرون عن الرأى العام فى إنجلترا ، أما فى ألمانيا وفى إيطاليا وفى فرنسا ، فإن الرأى العام كان أساسا هو رأى الذين يرتدون المعاطف السوداء ويعيشون فى مساكن جيدة على حد تعبيره . وقد قارن جيمس برايس ذلك الوضع بما كان سائدا آنذاك فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كان يرى أن الحكم فيها يستند إلى الرأى العام ^(٣٧) .

ولعل أهم ما يميز القرن التاسع عشر - بالنسبة للاهتمام بظاهرة الرأى العام ، ويتحدد مفهومه - ظهور بعض الكتاب الذين بنوا خبرتهم ، واستندوا فى معالجتهم لموضوع الرأى العام على دراساتهم للمجتمع الأمريكى . فبجانب

جيمس برايس يأتى أليكسنز دو توكيوفيل Alexis de Tocqueville فى 08 من الديمقراطية فى أمريكا ونشر عام ١٨٣٥ ، وفيه أبرز الدور المسيطر للرأى العام ، والذى يؤدى فى رأيه إلى تهديد الحرية الفردية ، إذ اعتبر أن الرأى العام يمثل ضغطا ثقيلا وقهرا لابد من الامتثال له ، أو بقول آخر هو نير لابد أن يخضع له الفرد والمجتمع^(٣٤) . وقد حاول دو توكيوفيل تفسير قوة الرأى العام فى إطار انتشار المساواة فى المجتمع ، فوفقا لرأيه تختلف الأوضاع والظروف بين الأفراد فى المجتمعات الطبقية ، فنجد بعض الأفراد يتمتعون بالنفوذ الذى يتيح لهم التعليم والتفوق والذكاء والعقل الواعى أو المستنير ، بينما تغرق غالبية المواطنين فى الجهل والتحيز . فى مثل هذه المجتمعات ، أو ما أطلق عليها دو توكيوفيل "العهود الأرستقراطية" ، يكون الأفراد مستعدين بشكل طبيعى وتلقائى لأن يشكلوا آراهم وفقا لمعايير الطبقة المتميزة ، أما فى العهود التى تسود فيها المساواة ، فيحدث العكس تماما ، حيث يشعر المواطن أنه لا يوجد من يفضلته فى الرأى ، فالجميع متساوون ، ويسبب هذا التساوى أو التشابه بين الجميع تكتسب آراء المجموع وأحكام الجمهور ثقة الفرد ، ويصبح بذلك "الرأى هو سيدة العالم" عنه فى أى وقت آخر . وهنا يتفق دو توكيوفيل مع فلاسفة عصر التنوير الذين رددوا مقولة "الرأى ملكة العالم" ، ومن هذه الرؤية أوضح دو توكيوفيل الضغط الذى يمارسه الرأى العام على الفرد وتهديده لحرية الفكر . فقد ذكر دو توكيوفيل أنه حينما تتساوى الظروف الاجتماعية فإن الرأى العام يضغط بثقل هائل على عقول الأفراد ، بحيث يصبح الفرد محاصرا ، وموجها ، ومقهورا . وكلما زاد التشابه ، وتحققت المساواة بين الأفراد شعر الفرد بضعفه إزاء الآخرين ، فهو ليس لديه ما يميزه عنهم ، أو ما يجعله متفوقا عليهم ، ومن هنا فإنه بمجرد أن يهاجم الآخرون رأيه يفقد ثقته بذاته ، ويشك فى صواب رأيه ، وربما

يعترف بذلك ، طالما أكدت له هذا الأعداد الغفيرة من مواطنيه . ويستمر دوتوكيوفيل فى تأكيد سيطرة الرأى العام فى ظل المجتمعات غير الطبقية ، أو التى تسودها المساواة ، حيث لا تقنع الأغلبية الآخرين بما تراه أو تعتقده ، ولكنها تقوم بفرض رأيها على الآخرين عن طريق الضغط الهائل الذى يمارسه العقل الجمعى على الأفراد. واستشهد دوتوكيوفيل على ذلك بما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ، حيث تأخذ الغالبية على عاتقها تزويد العامة بأراء معدة مسبقا ليستخدمها الأفراد ، الذين لم يعولوا فى حاجة إلى تكوين آرائهم الخاصة ، وقد ذكر دوتوكيوفيل - بأسى - أنه بينما نجح الديمقراطيون ذات يوم فى التغلب على القوى التى تسلطت أو أعاقت التفكير الفردى ، فإن الديمقراطية اليوم - تحت تأثير وسلطة الأغلبية العديدة - ستقضى على حرية الفكر أو على حرية الرأى ، وهو - على حد قوله - أمر يستحق التفكير العميق من جانب الذين يعتبرون حرية الفكر أمرا مقدسا ، ويكرهون الاستبداد أو الطغيان . وعموما فإن كتابات دوتوكيوفيل فى موضوع الرأى العام يرجع إليها الفضل فى بدء الاهتمام بقضية طغيان الرأى العام Tyranny ، واستمرار الاهتمام بها حتى اليوم (٣٩) .

رابعاً - مفهوم الرأى العام فى القرن العشرين

ما أن أوشك القرن العشرون على الاقتراب ، حتى حدثت نقلة فى بؤرة الاهتمام بالرأى العام ، فبعد أن كان الاهتمام بالرأى العام منطلقا من رؤية فلسفية وسياسية ، أصبحت الكتابات التى تتناوله تعكس اهتمامات سوسيولوجية وسيكولوجية فضلا عن الاهتمامات السياسية ، ويعد أن كان الكثير من النقاش الذى أثير مع بداية الاهتمام بمفهوم الرأى العام معنى أساسا بالمسألة الفلسفية

والخاصة بكيفية تحويل إرادات الأفراد إلى إرادة الدولة ، بدأ اهتمام المصلين يتحول إلى المسألة الخاصة بفهم الجوانب الاجتماعية والسلوكية للرأى العام ، ووظيفة الرأى العام وقوته ونفوذه فى المجتمع ، والأساليب التى يمكن بمقتضاها تعديل الرأى العام أو ضبطه ، والأهمية النسبية للعوامل الوجدانية والذهنية فى صياغته . وبهذا أصبح موضوع الرأى العام يمتد بجنوده إلى مجالات أكاديمية جديدة ، مثل تلك الخاصة بالسلوك الجمعى ، ويعلم النفس الاجتماعى ، وبحوث الاتجاه والرأى العام ، وتحليل الدعاية ، والسلوك السياسى ، وبحوث الاتصال الجماهيرى ، بعد أن كاد يكون منحصرا فى الفكر السياسى والفلسفى . فى هذا السياق ، كان لابد أن يطفو على السطح اهتمام مكثف بمناقشة مفهوم الرأى العام ، سواء بالنسبة للكتابات النظرية أو البحوث الإمبريقية ، وأن تسلط الأضواء على الخصائص والعمليات المرتبطة به ، والتى ظلت كامنة فى العديد من الكتابات ، وخاصة كتابات التتويريين ، وكتابات أصحاب النظرية الديمقراطية النيابية (٣) .

جاء القرن العشرون ليواجه اتجاهين : اتجاه ليبرالى يرى أن الرأى العام أصبح - أكثر من أى وقت مضى - بمثابة القوة الرئيسية فى العالم السياسى ويذهب إلى أنه يجب على الحكومات أن تستنير به ، فهو بالنسبة لها بمثابة النجم الذى يرشدها ويهدها ، بل ويجب على الحكومات أن تتبع الرأى العام فى كل الشئون السياسية ، وخاصة بالنسبة للتشريع ، حيث يجب عليها معرفة موقف الرأى العام والاهتمام به . أما الاتجاه الآخر فهو اتجاه محافظ ، وأصحاب هذا الاتجاه ينعنون الرأى العام بأنه زائف ، ومتقلب ، وخادع ، وسريع التغير والزوال وأنه سلطة مفتتحة ، وأنه أبعد عن أن يكون أحد المبادئ الأساسية أو الحيوية للدولة ، إذ قد يقودها إلى مسارات زائفة ، ويعرضها لاضطرابات مستمرة . وما

لبحث أن جاءت خبرة الحرب العالمية الأولى لتعزز موقف أصحاب الاتجاه الأخير،
ولتدعم الميل إلى تأكيد القوى غير العقلانية المتضمنة في تشكيل الرأي العام ،
وفى التحكم فيه أو التلاعب به ، ولتثير على مدى واسع شكاً قوياً بالنسبة
لمصادقية النظرية الديمقراطية بعامة ، وكفاءة الرأي العام بخاصة (٣٧) .

تشكل كتابات وولتر ليبمان Walter Lippmann التي أفردتها لموضوع
الرأي العام نموذجاً لموقف العديد من العلماء من مفهوم الرأي العام وعلاقته
بالديمقراطية ، والذي ساد في الثلث الأول من القرن العشرين ، ولا يزال يتردد
صداه حتى اليوم ، وإن كان يحدث ذلك الآن في سياق مختلف . ويعد مؤلفا
ليبمان عن الرأي العام من أهم وأعمق ما كتب في موضوع الرأي العام إبان تلك
الحقبة التي تشغل بدايات القرن العشرين ، ولا يزال البعض - حتى اليوم -
يستشهد بما جاء فيها في تدعيم نظرياته عن عدم كفاءة الرأي العام وخطورة
اعتماد الحكومات عليه (٣٨) .

شن وولتر ليبمان هجوماً قوياً على النظرية التقليدية للديمقراطية ، وعلى
المسألة التي تستند إليها ، والخاصة بالمواطن ذي الكفاءة المطلقة
omnicompetent citizen ، وقد استندت رؤيته إلى أن النظرية الديمقراطية
تتطلب الكثير من المواطن العادي ، في حين أن هذا المواطن لا تستند كافة آرائه
إلى حقائق سياسية ، ولكنها تستند إلى الصور الذهنية الثابتة stereotypes
التي لديه عنها . وقد جاء موقف ليبمان من الرأي العام انطلاقاً مما أسماه
البيئة الزائفة pseudo environment ، فالبيئة الخارجية كبيرة جداً ومعقدة جداً
وسريعة التغير لدرجة يصعب على المواطنين أن يحيطوا بها بشكل مباشر .
فالجمهور إن يمكنه أن يفهم تماماً الواقع السياسي ، من جهة ؛ لأن الأفراد
يمكنهم فقط إعطاء جزء ضئيل من وقتهم للمسائل العامة ، ومن جهة أخرى لأنه

يتم ضغط الأحداث فى رسائل قصيرة جدا^(٣٩) . واستمر لييمان يشكك فى كتاباته فى إمكانية الوصول إلى رأى عام يعتمد عليه ، وبالتالى فى دور الرأى العام فى تدعيم الديمقراطية . فهو يذهب إلى أن الديمقراطية تفترض أنه يمكن للمواطنين أن يصلوا إلى رأى رشيد فى حالة درايتهم بالحقائق ، ولكن هذا الأمر لا يتحقق ، فالنولة الديمقراطية الحديثة ليست مجرد قرية ، والمعرفة التى تستند إليها إدارة المسائل والقضايا لا تنطلق - أو لا تنبثق - تلقائيا من الطبيعة البشرية ، بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات المستمدة من وسائل الإعلام ليست بالضرورة معلومات دقيقة ، وفى هذا الصدد شن لييمان هجوما على الصحافة ، مؤكدا أن "الصحافة فشلت فى الماضى وفى الحاضر ، وسنفشل فى المستقبل فى نقل صورة عن حقيقة الحياة العامة"^(٤٠) .

لقد وعى لييمان - من خبرته بالدعاية فى الحرب العالمية الأولى - أن الحقائق يمكن أن تشوه أو تحرف ، وأن التشويه أو التحريف يوجد - أيضا - فى عقول أو أذهان المواطنين ، من خلال الصور الذهنية التى يكونونها عن الواقع ، والتى تبنى بناء عليها استجاباتهم وأراؤهم . ومن هنا يذهب لييمان إلى أن الرأى الكفء الذى تحتاج إليه الديمقراطية يتحقق عن طريق تزويد متخذى القرار - سواء بالنسبة للمسائل التنفيذية أو التشريعية - بالمعلومات التى تعكف على توفيرها المكاتب المعنية بجمع المعلومات . فالمصلحة العامة للنولة - وفقا لرأى لييمان - تستلزم أن يستبعد الرأى العام تماما ، فالمواطنون العاديون يعيشون فى عالم لا يمكنهم رؤيته ، ولا يفهمونه ، ولا يستطيعون توجيهه ، فهم ليست لديهم كفاءة بالقطرة لتوجيه المسائل العامة^(٤١) .

وذهب لييمان إلى أن الحديث عن الجمهور الذى لديه المعرفة الكافية ، أو البصيرة التى تمكنه من تحديد سياسة الحكومة ، هو مثل الحديث عن شبح ، وأن

كل ما فى إمكانية الجمهور هو أن يوافق أو يعارض من فى يدهم إصدار القرارات ، وأن هؤلاء - على حد قوله - يجب أن يكونوا أحرارا من وطء أو زئير القطيع المتحير أو المرتبك ، والذي يعنى به لييمان الجمهور العام^(٤٦) .

ويؤكد لييمان أن أية تحسينات فى العملية الانتخابية ، أو تحقق المزيد من الإدلاء بالأصوات ، لن يحل معضلة الرأى العام الذى يفتقر إلى المعلومات . فمن غير الممكن - على حد قوله - أن عالما يقوم على تقسيم العمل ، وتوزيع السلطة ، يحكم بالأراء العامة بين السكان جميعا^(٤٧) .

ومع ذلك فإن ميشيل كورتيس Michael Curtis أوضح - فى المقدمة التى كتبها لكتاب لييمان من الرأى العام - أنه إذا كان لييمان (ويصفه بالخبوى elitist) مهتما دائما ، أو بالأحرى قلقا بالنسبة لعدم كفاءة حكم الأغلبية هذا ، وبالحاجة إلى إيجاد مكان فى المجتمع المتحضر للقوة التى تكمن فى الأعداد الكبيرة ، لذلك فإن الاقتراع ballot - على حد قوله - هو بديل حضارى لاستخدام الرصاصة bullet^(٤٨) .

ورغم تحذير لييمان من سيطرة الرأى العام ، أو الرأى الجماهيرى على الحكومة ، ورغم أن كل كتاباته التى تشكك فى آراء المواطنين ، فهو يصف نفسه بأنه ديمقراطى ليبرالى ، وربما دفعه هذا المأزق إلى اقتراح إنشاء هيئة مستقلة للخبراء تتكون من علماء السياسة الذين تنحصر مهمتهم فى أن يجعلوا الحقائق غير المرئية واضحة وجليّة أمام متخذى القرار ، كما يقومون فى الوقت ذاته بتنظيم الرأى العام من أجل الصحافة . ففى إطار موقف لييمان من الصحافة وتنديده بها لتضليلها الرأى العام ؛ نتيجة لعدم قدرتها على تزويد الرأى العام بالحقائق ، نجده يؤكد أن "الرأى العام يجب أن ينظم من أجل الصحافة ، إذ كان عليه أن يصبح مسموعا ، لا أن ينظم بواسطة الصحافة ، كما هو الحال اليوم"^(٤٩) .

وعموما ، فإن قضية افتقار الرأى العام إلى الكفاءة نتيجة لاستناده إلى معلومات منقوصة أو مشوهة ، وحجب الحقائق عنه بصورة أو بأخرى ، ظلت قضية مطروحة بشدة خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وأصبحت أحد المحكات التى يستند إليها آنذاك ، إما للتقليل من دور الرأى العام فى العملية الديمقراطية ، وإما للبحث عن حلول تساعد على التغلب على هذا النقص ، وذلك لتدعيم الدور الذى على الرأى العام أن يؤديه فى النظم الديمقراطية ، وقد جاءت ثلاثينيات القرن العشرين لتدعم هذا النقاش من خلال الخبرة العملية المستمدة من إجراء استطلاعات وقياسات للرأى والرأى العام .

فى هذا السياق سيطر على الساحة نموذجان : فى إطارهما تم طرح العديد من مفهومات الرأى العام : النموذج الأول يمكن تسميته بالنموذج الجماهيرى Mass Model ، والنموذج الثانى يمكن تسميته بالنموذج الاستطرادى Discursive Model . وينطلق كل من هذين النموذجين من رؤية محددة تعكس بعدين أساسيين : البعد الأول بعد سياسى ، يعبر عن معالم الأيديولوجية التى فى إطارها يتحدد مفهوم الديمقراطية . والبعد الثانى بعد علمى يعبر عن بؤرة الاهتمام فى العلم الاجتماعى ، الفرد أم المجتمع . فى الوقت ذاته ، فإن هذين النموذجين انطلقا من منطلق واحد ، مفاده أن الرأى العام لا غنى عنه فى أى نظام ديمقراطى ، فالأسس الديمقراطية لمفهوم الرأى العام - على حد قول فنسنت بريس - ليست محلا للجدل^(٤٦) .

وعموما ، فإنه سواء كان النموذج الذى تشتق منه مفهومات الرأى العام نموذجا جماهيريا ، أو نموذجا استطراديا ، فإن مفهوم الديمقراطية - فضلا عن أنه يرتبط ارتباطا جذريا ومباشرا بمفهوم الرأى العام - فهو يسيطر بصورة أو بأخرى على كافة مكونات التعريفات التى وضعت لمفهوم الرأى العام ، هذه

التعريفات التي يمكن تصور وقوعها على متصل يحتل أحد قطبيه النموذج الجماهيري ، ويمثل القطب الآخر النموذج الاتصالي ، ويتحدد موقع كل تعريف لمفهوم الرأي العام وفقا لمكونات هذا التعريف ، هذه المكونات التي يكشف كل منها عن علاقته بالديمقراطية ، أو بالتحديد بالعملية الديمقراطية ، وهو الموضوع الذي سوف نفرد لمعالجته مقالا آخر ، بعد أن أعطينا لمحة تاريخية موجزة عن تطور نظرة بعض الفلاسفة والمفكرين والعلماء للرأي العام في علاقته بالديمقراطية ، أو بالأحرى في المكانة التي يشغلها ، أو عليه أن يشغلها ، بالنسبة للسلطة السياسية .

المراجع والهوامش

١ - قام هاروود تشيليز Harwood Childs في عام ١٩٦٥ بحصر تعريفات مفهوم الرأي العام ، ونجح في أن يورد خمسين تعريفا ، نشرها في الفصل الثاني من كتابه عن الرأي العام . لمزيد من التفصيل انظر :

Childs, H. L., *Public Opinion : Nature, Formation and Role*. New York: Litton Educational Publishing, 1965.

كما أشار فيليبس دافسون Phillips Davison في مقاله الذي نشره في الإنسيكلوبيديا النواية للعلوم الاجتماعية (طبعة ١٩٦٨) إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للرأي العام ،

انظر :

Davison, W. P. *Public Opinion : Introduction*. In D. L. Dills (Ed.), *International encyclopedia of the social sciences*, New York: Macmillan and Free Press, Vol. 13, 1968, pp. 188-197.

٢ - تعد سوزان هيريس من أهم المتخصصين في مجال الرأي العام الذين تنبهوا ودعوا إلى أهمية دراسة للرأي العام في علاقته بالنظرية الديمقراطية ، انظر :

Herbst, Susan, *History, Philosophy, and Public Opinion Research*, *Journal of Communication*, Vol. 43 (4), 1993, pp. 140-146.

Martin, L. John, *The Genealogy of Public Opinion Polling*. *ANNALS, AAPSS*, - ٣ Vol. 472, 1984, pp. 12-23 .

Peters, J. D, Historical Tensions in the Concept of Public Opinion, In T. I. - ٤
Glasser and C. T. Salmon (Eds), *Public Opinion and the Communication of
Consent*, New York: The Guilford Press, 1995, pp. 3-32.

Ibid.

- ٥

Price, Vincent, *Public Opinion*, Newbury Park: Sage Publications, 1992, pp. 5-6 - ٦
Martin, L. John, op. cit.

Price, Vincent, op. cit., pp. 4-5.

- ٧

٨ - يحيى ، عبد الوهاب لطفى ، الديمقراطية الاثينية : دراسة فى النظام السياسى الشعبى ،
الإسكندرية : دار نشر الثقافة ، ١٩٦٩ ، ص ٦ .

Back, Kurt W., Metaphors for Public Opinion in Literature, *P. O. Q.*, Vol 52, - ٩
1988, pp. 278-288.

يحيى ، عبد الوهاب لطفى ، الديمقراطية الاثينية : دراسة فى النظام السياسى الشعبى ،
مراجع سبق ذكره ، ص ٥٧ ، ص ص ١٧١ - ١٧٥

يحيى ، عبد الوهاب لطفى ، اليونان : مقدمة فى التاريخ الحضارى ، بيروت : دار النهضة
العربية ، ١٩٧٩ ، ص ص ٢١٢ - ٢١٦ .

١٠ - يذهب بول بالمر Paul A. Palmer إلى أن روسو هو أول منظر سياسى استخدم تعبیر الرأى
العام L'opinion Publique عام ١٧٤٤ ، وبالتالي وضع أساس تطور مفهوم الرأى العام .

انظر :

Palmer, Paul A. , The concept of Public Opinion in Political Theory, In. Ber-
nard Berelson and Morris Janowitz, (Eds.), *Reader in Public Opinion and
Communication*, Glencoe : The Free Press. 1950 pp. 3-13.

Price, Vincent, Op. cit., p. 8.

Palmer, Paul, A. op. cit.

- ١١

Martin, L. John, op. cit .

بجانب القوانين الثلاثة التى تقوم عليها الدولة : القانون العام ، والقانون الجنائى ، والقانون
الدولى ، ذهب روسو إلى أنه يوجد قانون رابع ، وهو يفوقها فى الأهمية ، ويعنى به الأخلاق ،
والخلق ، والتقاليد ، والرأى العام الذى يعتبره أكثر أهمية من أى مكون من مكونات هذا
القانون . انظر :

Worcester, Robert, Reflections on Public Opinion and Public Policy, In WAP-
OR Annual conference, Copenhagen September 1993, pp. 1-23 .

Speier, Hans, Historical Development of Public Opinion, *A. J. S.* , Vol 4, 1950, -١٢
pp. 378-388.

Noelle-Neumann, E., *The Spiral of Silence*, Chicago : The University of Chicago-١٢ Press, 1986, p. 77 .

Loc. cit. -١٤

Palmer, Paul, A. op. cit. -١٥

Ibid. -١٦

Noelle - Neumann, E., op. cit., pp. 81-87.

Speier, Hans, op. cit. -١٧

يعد نيكس أول من عمل على نشر فكرة ومصطلح الرأي العام في أوروبا على مدى واسع ، لمزيد من التفصيل انظر :

Palmer, Paul, A. op. cit.

Ibid. -١٨

Speier, Hans, op. cit.

Noelle - Neumann, E., op. cit., pp. 81 - 87. -١٩

Palmer, Paul, op. cit. -٢٠

Ibid. -٢١

Davison, W. phillips, The Public Opinion process, In Reo M., Christenson and Robert O. McWilliams (Eds), *Voice of the people*, New York : McGraw Hill Book Company, 1967, pp 17-31.

Noelle - Neumann, E. op. cit., p. 178.

Speier, Hans, op. cit. -٢٢

Price, Vincent, op. cit., pp. 8-9. -٢٣

Ibid, pp. 9-10 -٢٤

Speier, Hans, op. cit.

Price, Vincent, op. cit., p. 10. -٢٥

Ibid., pp. 13-14. -٢٦

Speier, Hans, op. cit.

Palmer, Paul A., op. cit. -٢٧

Ibid. -٢٨

Price, Vincent, op. cit., p. 14. -٢٩

- Ibid., p. 13. -٢٠
- Ibid., p. 14. -٣١
- Palmer, Paul A., op. cit. -٣٢
- Ibid. -٣٣
- Bryce, James, The Ubiquity and Power of Public Opinion, In Reo M. Christensen and Robert O. McWilliam (Eds), op. cit, pp 6-10.
- Noelle - Neumann, E., op. cit., pp. 88 - 93. -٣٤
- Loc. cit. -٣٥
- Price, Vincent, op. cit., pp. 19-20.
- Ibid., p. 15. -٣٦
- Ibid, pp. 14-16 -٣٧
- Palmer, Paul A., op. cit.

يمكن تحت هذين الموقفين من الرأي العام المقولات التي شاعت إبان الحقب السابقة ، والتي تتراوح بين مقولة "Vox populi - Vox Dei" أو مقولة "The people's tongue is divine" ومقولة "Voice of the people, Voice of cattle". انظر المعالجة القيمة لهذا الموضوع في الفصل الرابع والعشرين من كتاب إليزابيث نويمان السابق الإشارة إليه ، ص ص ١٨٢ - ١٧٤ .

٢٨- ضمن وولتر ليبمان رأيه هذا في كتابيه من الرأي العام : الأول بعنوان Public Opinion ، ونشر عام ١٩٢٢ ، والثاني بعنوان The Phantom Public ، ونشر عام ١٩٢٥ ، وأعيد طبع الكتاب الأول بمقدمة حديثة كتبها ميشيل كورتس Michael Curtis .

Lippmann, Walter, *Public Opinion*, New Jersey :Transaction Publishers, 1991, -٣٩
p. 29, pp. 362-364.

كلمة Stereotype مشتقة من الأصل اللاتيني Stereo بمعنى ثابت ، و Typos بمعنى صورة ، ويرجع الفضل إلى وولتر ليبمان - الصحفي الأمريكي والفيلسوف السياسي - في أنه أول من سلك هذا المصطلح في المجال العلمي ، وبالتحديد في مجال الرأي العام ، حيث خصص عدة فصول من كتابه عن الرأي العام الذي نشر عام ١٩٢٢ لتناول هذا المصطلح . وقد حرص ليبمان على أن يوضح العلاقة المباشرة بين الرأي العام وبين الصور الذهنية ، أو وفقاً لنص عبارته "The pictures in our heads" . وتلعب الثقافة دوراً أساسياً في بلورة الصور الذهنية في شكل صور ذهنية ثابتة Stereotypes عن الناس والأشياء .

Lippmann, Walter, op. cit., pp. 3-32. انظر :

Curtis, Michael, Transaction Introduction, In Walter Lippmann (Author), *Public opinion*, op. cit., pp. xi-xxvii.

- Lippmann, Walter, op. cit., pp. 28-32. -٤٠
- Ibid., p. 362. -٤١
- Curtis, Michael, op. cit.
- Ibid. -٤٢
- Lippmann, Water, op. cit., p 362. -٤٣
- Worcester, Robert, op. cit -٤٤
- Lippmann, Walter, op. cit. ,p. 32. -٤٥
- ٤٦ - يعد فنسنت بريس من أهم المتخصصين في الرأي العام الذين حاولوا استخلاص نماذج Models يمكن أن تندرج تحتها تعريفات مفاهيم الرأي العام ، ومن الذين اهتموا أيضا بالابعاد الديمقراطية في تطور مفهوم الرأي العام في الحقب التاريخية المتتالية ، لمزيد من التفصيل انظر الفصل الاول والثاني والثالث من كتابه من الرأي العام ، مرجع سبق ذكره .

Abstract

DEMOCRACY

ESSENCE OF PUBLIC OPINION CONCEPT

Historical Review

Nahed Saleh

This paper is dedicated to clarify the relationship between the concept of public opinion and democracy.

Although public opinion did not emerge as a political concept until the eighteenth century, both of its components (public and opinion) have ancient roots as far back as the fourth century B.C. to Greek philosophers Plato, who believes that rulers should not have to consult public opinion, and to his student Aristotle, who felt that the collective wisdom of a people was greater than that of a ruler.

The paper presents the concept of public opinion with its political context, from enlightenment, the nineteenth, and twentieth century.

It ended by presenting two models for analysing public opinion concepts; the Mass model and the Discursive model. The next paper will discuss the relationship between the components of definitions of these concepts and democracy, within these two models.

اتجاهات حديثة فى علم نفس الصحة

سهير الغباشى *

يستعرض المقال الراهن محاولة لاستكشاف أبرز الاتجاهات الحديثة فى ميدان علم نفس الصحة . وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل مضمون كل أعداد مجلة علم نفس الصحة المنشورة فى الفترة من يناير ١٩٩٩ وحتى ديسمبر ٢٠٠١ والصادرة عن جمعية علم النفس الأمريكية . تمثل الملم الرئيسى للنتائج فى ظهور مجالين بارزين استقطبا ٩٥٪ من البحوث والمقالات المنشورة فى السنوات الأخيرة ، وهما : "دعم الصحة والوقاية من المرض" ، و "المريض فى سياق الأمراض المزمنة" . وقد كشف كل من المجالين الرئيسيين عن مجالات فرعية شكلت صورة الاتجاهات الحديثة السائدة فى البحث والتطبيق بالميدان .

يهدف هذا المقال إلى توجيه نظر المهتمين بفتوحات علم النفس الحديثة إلى الاتجاهات السائدة فى واحد من أحدث المجالات العلمية التطبيقية فيه ألا وهو ميدان علم نفس الصحة health psychology ، ذلك الفرع التطبيقي من علم النفس الذى ولد فى الثمانينيات من القرن العشرين على الأرض المشتركة فيما بين العلوم النفسية السلوكية ، والعلوم الطبية البيولوجية . وهو على حدائته يتسم بنمو سريع متلاحق ، أحد شواهدة تتمثل فى الكم الهائل والتنوع الذى تبدو به البحوث المنشورة فى نطاقه عبر السنوات القليلة الماضية . من ناحية أخرى فإن

* أستاذ علم النفس المساعد ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

ثمة حقيقة تزداد تأكيدا يوما بعد يوم من خلال البحوث والممارسات الطبية فى مجال الصحة عن الدور الخطير الذى يمارسه سلوك الفرد فى تحديد مآله الصحى . ويبدو أن هذه الحقيقة تقف خلف الأصداء واسعة النطاق لعلم نفس الصحة والتي تتردد الآن فى عالم الاهتمام بصحة الإنسان .

من هنا يأتى اهتمامنا فى هذا المقال باستعراض أبرز الاتجاهات الحديثة التى تسود وتشغل رأى العام العلمى فى مجالى البحث والتطبيق بالميدان . ومن الجدير بالذكر أن هذا الاستعراض مبنى على نتائج دراسة تحليلية قمنا بها لضمون أشهر دورية علمية ممثلة لمجال علم نفس الصحة فى العالم ، وهى مجلة علم نفس الصحة التى يصدرها قسم علم نفس الصحة بجمعية علم النفس الأمريكية . وسيحدد خط سيرنا - عبر هذا الاستعراض - من بضع خطوات محددة نبذلها بنظرة على التعريف بمجال علم نفس الصحة ، ثم نقدم وصفا إجماليا للمحاولة التى قمنا بها لتحليل مضمون مجلة علم نفس الصحة ، بعدها نستعرض - فى تركيز - أهم النتائج التى كشف عنها هذا التحليل ، والتي تعكس لمحة من الاتجاهات الحديثة فى المجال .

ما الذى يخفى به علم نفس الصحة كأحد فروع علم النفس ؟

حددت جمعية علم النفس الأمريكية معالم التخصص فى هذا المجال الفرعى من علم النفس بأنه تجميع للإسهامات التربوية والعلمية والمهنية لعلم النفس لخدمة مجالات دعم الصحة health promotion ، والحفاظ عليها maintenance ، والوقاية prevention من الاعتلال illness وعلاجه ، وتحديد المتعلقات السببية والتشخيصية للصحة والاعتلال والخلل الوظيفى المرتبط به .^(١) وطبقا لهذا التعريف ، فإن علم نفس الصحة يعنى بكل جوانب الصحة والاعتلال عبر

تاريخ حياة الفرد ^(٦) ، وذلك من خلال عناية العلماء بالبحث فى العوامل السلوكية والنفسية الاجتماعية التى تسهم فى الصحة والمرض والاختلال الوظيفى . من هذه العوامل - على سبيل المثال - تلك التى تأخذ شكل عادات سلوكية تؤثر فى الصحة من قبيل تعاطى المخدرات والمسكرات والتدخين ، وعادات النشاط البدنى ، وعادات الأكل ، واستخدام عوامل الأمان الخاصة بوسائل الانتقال ، وأساليب التوافق مع مشقات الحياة . وإلى جانب هذا فتطبيقات علم نفس الصحة منوط بها - أيضا - تحليل نظم الرعاية الصحية health care وصيغة السياسة الصحية ، ومحاولة إدخال التحسينات عليهما ^(٧) .

المنظور الراهن لعلم نفس الصحة

ثمة نموذجان نظريان يصوغان المنظور الراهن لعلماء علم نفس الصحة . ذلك المنظور الذى يرشد خطاهم فى جهودهم البحثية والتطبيقية للكشف عن العوامل التى تتنبأ بحالات الصحة والمرض ، وجهودهم فى التدخلات الإكلينيكية التى يقومون بها من أجل مرضاهم . النموذج الأول يعرف بالنموذج الحيوى النفسى الاجتماعى biopsychosocial model ، أما الآخر فيشار إليه بنموذج مجال الحياة lifespan model .

والنموذج الحيوى النفسى الاجتماعى يركز على افتراض أساسى مؤداه أن الصحة والمرض هما نتائج لتفاعل يتم بين مجموعة من العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية معا ^(٨) . وهو بهذا يخالف النموذج الحيوى الطبى biomedical model الذى ظل يحكم تفكير معظم العاملين فى مجال الصحة عبر القرون الثلاثة الماضية ، ^(٩) والذى يقوم على افتراض أن الأمراض كلها تقبل التفسير على أساس من العمليات الجسمية فقط (فى صورة اختلال فى

التوازن البيوكيميائي مثلا ، أو شنوذ عصبي فسيولوجي ... إلخ) . أما العمليات النفسية الاجتماعية فهي - في نظر هذا النموذج - بمثابة عمليات مستقلة عن المرض . وهذا ما أدى إلى مواجهة هذا النموذج الأخير بصعوبات عديدة من أبرزها تعذر تفسير بعض الحالات التي لا تكون الظروف الجسمية فيها طريقا حتميا أو وحيدا للإصابة بالمرض . فلا شك أن هناك من العوامل النفسية والاجتماعية ما يكون له تأثير في حدوث المرض ، أو في احتمالات نجاح العلاج في شفاء المرض . تلك العوامل التي لا يكون في وسع النموذج الحيوى الطبى تفسيرها .

أما نموذج مجال الحياة فيقوم على افتراض أن الخصائص المرتبطة بالصحة والمرض تتباين مع الارتقاء ، إذ تميل أنواع الاعتلالات أو الأمراض التي يتعرض لها الفرد للتغير مع العمر . فالأطفال قليلا ما يتعرضون للأمراض المزمنة نسبيا مقارنة بمقارنين بالكبار^(٩) ، وتميل الأمراض التي تصيبهم لأن تكون أمراضا معدية ذات أمد قصير مثل نزلات البرد أو الأنفلونزا على عكس الكبار ممن هم في مرحلة الرشد المتأخر ، فإنهم يتعرضون لأمراض السرطان والسكتة المخية .

كذلك يتغير الدور الذى تؤديه النظم البيولوجية النفسية الاجتماعية المختلفة مع الارتقاء ؛ من الناحية البيولوجية ، فمن المعروف أن كل أجهزة الجسم تنمو فى الحجم وفى القوة ، والكفاءة أثناء الطفولة ، ثم تأخذ فى التدهور تدريجيا مع التقدم فى السن . ومن الناحية النفسية تتعرض النظم النفسية للتغير فى الأخرى مع الارتقاء ، وكمثال على هذا ، لننظر إلى المعرفة لدى الأطفال ، فقدرتهم على التفكير تكون محدودة فى سنوات ما قبل المدرسة ، على أنها تنمو سريعا أثناء الطفولة المتأخرة ، ومع تتابع هذا الارتقاء المعرفى تزداد قدرات

الأطفال على فهم وتبين ما ينطوى عليه الاعتلال من معان عندما يكونون مرضى ، كما يزداد احتمال إتيانهم السلوكيات التى تدعم صحتهم وأمنهم .

وتتعرض العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية الخاصة بالأفراد للتغير مع الارتقاء هى الأخرى . فالأطفال يصبحون آباء فى مرحلة الرشد ، ثم أجدادا فى السن المتأخرة ، وهم يمرون - أيضا - فى سلسلة من التعاقبات خلال مستويات التعليم والتوظيف ثم التقاعد فى السن الكبيرة . ولا شك أن تلك التغيرات يكون لها علاقة - على نحو ما - بالصحة والمرض . فعلى سبيل المثال معروف أن صحة الأطفال تكون مسئولية القائمين برعايتهم من الراشدين إلى حد بعيد ، وفى أثناء المراهقة يأخذ المراهقون فى تولي أمر هذه المسئولية شيئا فشيئا . وفى الوقت نفسه تبدأ العلاقات الاجتماعية مع أقران السن فى اكتساب قوة تأثير كبيرة على هؤلاء المراهقين ، إلى حد احتمال قيامهم بسلوكيات غير صحية ، أو غير آمنة أحيانا ؛ حتى يكونوا مقبولين من أقرانهم . وهكذا تتضح لنا الصيغة التى يضيف بها منظور مجال الحياة بعدا هاما للمنظور الحيوى النفسى الاجتماعى فى محاولتنا لفهم كيف يتعامل الأفراد مع قضايا الصحة والمرض .

إجراءات البحث

سارت إجراءات البحث فى عدة خطوات متتابعة على النحو الآتى :

- ١ - تحديد الموضوعات الشاملة الكبرى التى تشكل الإطار العريض لاهتمامات العلماء الراهنة فى ميدان علم نفس الصحة ، وذلك من خلال استعراض فهارس الموضوعات الخاصة بعينة من المراجع المتخصصة الحديثة فى علم نفس الصحة ، والتى نشرت على امتداد العقد الأخير من القرن العشرين .
- ٢ - استعراض عناوين كل البحوث والمقالات المشمولة فى أعداد مجلة علم نفس

الصحة ، والتي نشرت على امتداد السنوات الثلاث الأخيرة (من يناير ١٩٩٩ إلى ديسمبر ٢٠٠١) والتي قدرت بـ ١٩٤ بحثاً ، وعلى أساس من هاتين الخطوتين توصلنا إلى ما يمكن اعتباره تصوراً أولياً لمنظومة الاهتمامات الحديثة للعلماء في ميدان علم نفس الصحة ، والإطار الأساسي لهذه المنظومة يشكله مجالان محوريان هما :

أ - دعم الصحة والوقاية من المرض .

ب - المريض في سياق الأمراض المزمنة .

أما المؤشر الموضوعي الفعلي الذي ساعد على تأكيد هذا التصور فقد تمثل في أن ٩٥٪ تقريباً من مجمل عينة الأبحاث موضع الدراسة كان يقبل التصنيف تحت واحد من هذين المجالين المحوريين .

٢ - كانت الخطوة التالية هي القيام بعمل فحص لمضمون كل بحث على حدة لتحقيق ما يلي :

أ - تحديد ما يشتمل عليه البحث من مشكلات * أساسية وفرعية .

ب - تسكين كل من تلك المشكلات في الفئة الفرعية المناسبة لها داخل أى من المجالين المحوريين ، بحيث تمثل كل مشكلة فى داخل الفئة الفرعية أحد تكراراتها .

ج - حساب مجموع التكرارات داخل كل فئة فرعية ، ثم حساب النسبة المئوية لها فى ضوء المجموع الكلى لتكرارات المجال الذى تنتظم بداخله .

* تمثلت وحدة التحليل فى مشكلة البحث ، وعندما يكون البحث متضمناً لأكثر من مشكلة فإنه يتم تسكيته تحت أكثر من فئة فرعية بحسب المشكلات التى يتبناها .

د - حساب مجموع التكرارات الواردة بكل الفئات الفرعية الخاصة بكل مجال محوري ، ثم حساب النسبة المئوية لها .

النتائج

بالنظر في جدول (١) يتضح أن مجال "دعم الصحة والوقاية من المرض" شغل مساحة كبيرة جدا من الاهتمام العام في ميدان علم نفس الصحة في السنوات الثلاث الأخيرة ، إذ إن نسبة شيوع البحوث المنشورة التي تتدخل في نطاقه وحده تجاوزت ثلثي ما نشر من إنتاج فكري في دورية علم نفس الصحة .

جدول (١)

شيوع الأبحاث في المجالين الرئيسيين لعلم نفس الصحة

المجال	دعم الصحة والوقاية من المرض	المريض في سياق الأمراض المزمنة	أخرى	إجمالي
التكرار (ك)	١٣٢	٤٥	١٧	١٩٤
%	٦٨	٢٣,٢	٨,٨	١٠٠

وفي مقابل هذا كان نصيب الموضوعات التي تخص المرضى والمرضى المزمّن - والذي يشكل المجال المحوري الرئيسي الثاني - يفتقر من ريع الإنتاج الفكري المنشور في الدورية ، وفيما يلي نوضح أبعاد هذه الصورة بقدر من التفصيل .

مجال دعم الصحة والوقاية من المرض

يشير مفهوم دعم الصحة إلى إجراءات الحفاظ على المواطنين الأصحاء وصونهم ، وذلك من خلال الوقاية من المرض ، وتعزيز - أو دعم - أساليب الحياة الصحية ^(٧) . ومن الواضح أن التعريف السابق لمفهوم دعم الصحة ينطوي على

ملمحين يفسران وجود أبعاد أربعة تحت هذا العنوان فى نموذجنا المقترح .
الملمح الأول يتمثل فى أن ما يتم فى إطار دعم الصحة إنما يستهدف الأصحاء
(غير المرضى) ، والملمح الثانى لدعم الصحة أنها تتحقق - فى الأساس - عن
طريق تبنى الاتجاهات الوقائية من المرض ، وتعزيز أساليب الحياة الصحية .
ولقد كشفت النتائج الراهنة - بوضوح - أن هذين الملمحين شكلا الهدف
الأساسى لسعى ما يقرب من ثلثى البحوث المنشورة فى دورية علم نفس الصحة
فى السنوات الثلاث الأخيرة . كما تبين أن تلك البحوث انطلقت عبر أربعة
مسارات بدت متكاملة فى محاولتها تحقيق ذلك الهدف . وقد تمثلت المسارات
الأربعة لبحوث محور دعم الصحة والوقاية من المرض فيما يأتى :

١ - فهم واكتشاف العوامل المسهمة فى تهينة الفرد أو دفعه فى اتجاه المرض
(عوامل الخطر risk factor ، ومنها سلوك الخطر risk behavior) ، أو فى
اتجاه دعم الصحة (عوامل الصحة ومنها السلوك الصحى health
behavior) .

٢ - استكشاف أثر العوامل البيولوجية النفسية الاجتماعية على الصحة .

٣ - التركيز على ما يسمى بسلوكيات المشقة * stress behavior من منظور
الفاعلية التى تنطوى عليها تلك الأنماط السلوكية فى تحديد موقع الفرد على
متصل الصحة - المرض .

٤ - محاولات اكتشاف أساليب وإجراءات تتدخل لمناهضة عوامل الخطر ، وتعزيز
عوامل الصحة .

* سلوك المشقة يقصد به السلوك الذى يعبر عن مرور الفرد بخبرة المعاناة من التفاوت الذى يدركه
بين المتطلبات الواقعة على كاهله ، وحجم قدراته على الوفاء بها .

وحتى تتضح معالم الصورة أكثر ، نعرض للجدول التالي (٢) الذى يبين مدى شيوع الأبحاث فى كل واحد من تلك المسارات الأربعة ، وما إذا كان هذا الشىوع عاكسا لاتجاهات معينة فى المجال . ثم نزيد الأمر وضوحا ببعض الأمثلة من البحوث الحديثة فى كل مجال من المجالات الفرعية الأربعة .

جدول (٢)

شيوع الأبحاث فى المجالات الفرعية لدعم الصحة والوقاية من المرض

المجال المحورى	دعم الصحة والوقاية من المرض			
	المجالات الفرعية التكرار النسبة المئوية	منبئات سلوك الصحة	الآثار الصحية للسلوك	سلوكيات المشقة الوقائية
(ك)	٥٧,٠	١١,٠	٢٠,٠	٢٤,٠
%	٤٢,٢	٨,٢	٢٢,٧	٢٥,٨
				١٠٠

المبحث الأول - محدثات ومنبئات سلوك الصحة / الخطر

من الملائم للنظر عند تأمل الجدول (٢) السابق أن هذا المجال النوعى يبدو متبصرا المجالات الفرعية لدعم الصحة والوقاية من المرض ، حيث يجرى به وحده ما يقرب من نصف إجمالى بحوث المجال . ويقدر ما يعكس لنا هذا الوضع أهمية الموضوع ودلالته بين باحثى ميدان علم نفس الصحة ، فهو من ناحية أخرى يتسق مع الاعتراف المتزايد - الذى يكاد يجمع عليه علماء الصحة العامة فى العالم - بأن السلوكيات الشخصية المرتبطة بالصحة تمثل محدثات رئيسية لنمو المرض طويل المدى ، بل إنها تعد أكثر عوامل الخطر وقوفا خلف الحوادث والإصابات ^(٨) . كما توحى هذه الصورة - أيضا - بوضوح حقيقة أن التدخلات الوقائية جيدة التوجه نحو الهدف والتى تتسم بالفاعلية تبدو مرتكزة على خطوة أساسية هى تحديد منبئات سلوك الخطر أولا ^(٩) ، وتقتضى ضرورة التعريف

الواضح لتلك السلوكيات (١٠) .

وعلى الرغم من التنوع الكبير الذي تبدو به موضوعات أبحاث في هذا المجال ، فإننا نلمح توجهها مشتركا فيما بينها ، وهو دعم الصحة والوقاية من المرض من منظور الاكتشاف المبكر early detection للعلامات والمنبئات الدالة على الاتجاه نحو الخطر ، ومن ثم إمكان تحديد من يمكن اعتبارهم حالات هشّة vulnerable ، وهم الأفراد الذين تتوافر لديهم خصائص نفسية أو بيولوجية أو اجتماعية تقربهم من حافة خطر صحي ما . وربما يتمثل هذا الخطر في الإقدام على سلوك يورطهم في إصابة أو مرض ما في المستقبل . على أن هذا الاكتشاف المبكر يتيح فرصة توجيه إجراءات تدخل وقائية ملائمة تبغدهم عن الخطر .

ويتأمل التناولات المختلفة لتلك العوامل أو المنبئات عبر الأبحاث في هذا المجال ، نلاحظ أنها تعالج إما كمعامل مستقلة لها تأثير رئيسي main effect على الصحة ، أو كمعامل وسيطة mediators في ارتباطها بالصحة والمرض . وعلى أية حال ، فالسمة التي تبدو غالبية على كثير من تلك الأبحاث هي أنها تعيل للنظر إلى هذه العوامل في علاقتها بالصحة من خلال نماذج نظرية متعددة العوامل على نحو يعكس - في نهاية الأمر - النموذج الشامل البيولوجي النفسي الاجتماعي .

ويبدو أن التعامل الرئيسي مع السلوك في هذا الطراز من الأبحاث يتم من منظور دوره كمعامل مدعم للصحة ، أو كمعامل مهدد لها . والسلوك المدعم للصحة health - promoting behavior هو السلوك الذي يحقق للفرد الاقتراب من قطب الصحة أو اللياقة الجسمية والنفسية ، وفي الوقت نفسه يبعده عن قطب الاعتلال وذلك على محور الصحة / المرض . أما السلوك المهدد للصحة health - com - promising behavior فهو الذي يتحرك بالفرد على هذا البعد في الاتجاه

العكسى ، أى يهيئه لأن يزداد قريبا من قطب المرض ، ويباعد بينه وبين اللياقة الجسمية والنفسية . وهذا الطراز الأخير من السلوك يعكس اهتماما كبيرا من بحوث هذا المجال فى إطار ما يشار إليه بسلوك الخطر risk behavior . ويأتى فى مقدمة سلوكيات الخطر التى تحظى بالاهتمام : التدخين ، وسلوك الأكل ، والغذاء ، والسلوك الجنسى الناقل لفيروس الإيدز Human Immunodeficiency Virus (HIV) ، والإدمان . هذه السلوكيات تأخذ - فى الغالب - شكل عادات سلوكية مؤثرة على صحة الفرد ، وربما تكون مميزة للطابع العام لنشاطه اليومي فيما يسمى بأسلوب الحياة life style .

نأخذ على سبيل المثال من بحوث محددات سلوك الخطر تلك التى ركزت على سلوك التدخين ، وفى هذا الإطار انشغل بعضها بالبحث فى دور المحددات الوراثية لسلوك التدخين . بعض هذه البحوث ترى أن أكثر من ٥٠% من التباين فى سلوك التدخين تحدده عوامل موروثة^(١١) . كما ذكر آخرون ممن أجروا دراساتهم على التوائم بأن الإقدام على سلوك التدخين والإقلاع عنه يتأثران بالعوامل الوراثية^(١٢) . ومن خلال الدراسة على أعداد كبيرة من المدخنين وغير المدخنين استطاعت إحدى الدراسات أن تصل إلى أدلة جوهريّة على أن الأفراد الذين لديهم نمط جينى معين (SLC6 A3 - 9geno type) يقل الاحتمال بينهم أن يكونوا من المدخنين ، كما يقل أيضا احتمال أن يبدعوا التدخين قبل سن السادسة عشرة . وفى حال تدخينهم يكشف تاريخ التدخين لديهم عن فترة أطول من التوقف عنه مقارنة بمقارنين بغيرهم من المدخنين^(١٣) .

وهناك أمثلة أخرى من هذا النمط من بحوث محددات سلوك الخطر بعضها يربط بين سلوك الخطر (التدخين) وعامل العمر ، وذلك من خلال دراسات طويلة كشفت نتائجها عن أنه كلما كان سن بدء التدخين مبكرا ، ارتفع

مستوى التدخين اليومي^(١٤)، وانخفض احتمال الإقلاع عنه^(١٥).

خلاصة ما يمكن الخروج به من استعراض بحوث هذا المجال الفرعى ، أن هناك ميلا واضحا للعمل فى اتجاه خدمة مجال الاكتشاف المبكر للأفراد الذين لم يكشفوا بعد عن أى سلوك خطر ، ولكنهم يحملون خصائص تؤهلهم له (الحالات الهشة) ، إلى جانب خدمة مجال تغيير سلوك الخطر لدى الممارسين له بالفعل ، ودعم سلوك الصحة لدى الجميع .

البحث الثانى - الآثار الصحية المرتبطة بالسلوك

تولى المصادر المرجعية الحديثة لعلم نفس الصحة اهتماما بتلك القضية مؤكدة على أن ثمة تغيرا جوهريا طرأ على طرز المرض فى كثير من بلدان العالم فيما يقرب من قرن مضى ، وأن هذا التغير له علاقة وثيقة بالسلوك الإنسانى . وفى ذلك يذكر أن الأمراض المعيبة الحادة acute infectious diseases مثل : التدرن الرئوى Tuberculosis ، والإنفلونزا influenza ، والحصبة measles ، والتهاب النخاع polimyelitis ، قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً^(١٦) ؛ وذلك لأسباب منها : اكتشافات فى العلاج^(١٧) ، واتخاذ إجراءات وقائية معينة مثل تحسين الغذاء ، وتطور فن الحفاظ على الصحة بين الأفراد ، إضافة إلى أن هذه الإجراءات تضمنت تغيرات فى أسلوب حياة الأفراد وفى سلوكهم ، مثل إعداد وتناول وجبات أفضل تتسم بالتوازن^(١٨) .

أما المشكلات الصحية الرئيسية فى وقتنا الراهن - كما يراها المؤلفون - فقد صارت متمثلة فى الأمراض المزمنة Chronic diseases ، أو ما أسموه بالاضطرابات القابلة للتجنب أو المنع preventable disorders ، مثل : سرطان الرئة ، وأمراض النورة الدموية ، والنتائج المترتبة على سوء استخدام المواد

المؤثرة فى الأعصاب ، وحوادث السيارات ^(١٩) . وهم يرون أن أمثال تلك الاضطرابات قابلة للتجنب شأنها فى ذلك شأن الأمراض المعبىة ، من خلال أساليب حياة الأفراد . على سبيل المثال ، أصبح معروفًا الآن أن المدخنين يواجهون خطراً متزايداً يتمثل فى احتمالات نمو أورام سرطانية لديهم ، وأنهم معرضون لأمراض أخرى تفوق احتمالات حدوثها لدى غير المدخنين ، كما يرتبط السرطان - أيضاً - بعوامل خطر سلوكية أخرى خلاف التدخين ، تتضمن من بينها تناول أطعمة ذات نسب عالية من الدهون المشبعة ، أو وجود تاريخ أسرى للمرض . فالأفراد الذين يؤتون هذه السلوكيات (كالتدخين أو تناول الدهون) ، أو يمتلكون شيئاً من تلك الخصائص يكونون أكثر عرضة للإصابة من أولئك الذين يسلكون على هذا النحو بدرجة أقل أو لديهم تلك العوامل بقدر أقل ^(٢٠) .

وهكذا أصبح من المفترض على نطاق واسع أن الكثير من عوامل الخطر تمثله أو تنتج سلوكيات مثل التدخين ، والغذاء غير الصحى ، وأصبح دور عوامل الخطر السلوكية فى نمو تلك الأمراض المزمنة واضحاً (انظر الجدول ٣) . على سبيل المثال يمكن تجنب ٢٥٪ من إجمالى وفيات الأمراض السرطانية ، وعدد كبير من وفيات النوبات القلبية عن طريق تعديل سلوك واحد هو التدخين ^(٢١) .

جدول (٣)

عوامل الخطر السلوكية التي ترتبط بالأسباب الخمسة التي تقود إلى الوفاة

المرض	عوامل الخطر
مرض القلب	التدخين ، كوليسترول الدم المرتفع ، افتقار النشاط الرياضي ، ضغط الدم المرتفع ، المشقة .
السرطان (الأورام الخبيثة)	التدخين ، التعاطي المكثف للكحول ، الغذاء .
السكتة الدماغية stroke	التدخين ، كوليسترول الدم المرتفع ، ضغط الدم المرتفع ، المشقة .
الحوادث (شاملة حوادث السيارات)	تعاطي الكحول ، تعاطي المخدرات ، قيادة السيارات بسرعات فائقة ، عدم استخدام أربطة الأمان .
الأنفلونزا والالتهاب الرئوي	التدخين ، عدم التطعيم .

وعلى الرغم من تلك الأهمية التي توليها مراجع علم نفس الصحة للموضوع في العقد الأخير ، فإن حجم الاهتمام به - بين البحوث المنشورة في دورية علم نفس الصحة خلال السنوات الثلاث الأخيرة - لم يتجاوز نسبة ٨٪^٣ من مجموع الموضوعات التي تناولتها البحوث إجمالاً . وهي بذلك تعد أقل نسبة لشيوع الأبحاث في موضوع معين على مستوى المجالات الفرعية الأربعة التي تتفرع عن محور "دعم الصحة والوقاية من المرض" .

ويغض النظر عن الأسباب التي قد تفسر هذا ، فإننا نرى في هذا الجانب من الصورة بعضاً من الملامح التي تبدو متسقة مع التوجه العام الذي يحكم المجال إجمالاً . من ذلك نرى التمسك بالاعتقاد في دور العوامل النفسية الاجتماعية في الصحة والمرض . على سبيل المثال مواصلة الجهد في إبراز علاقة الشخصية - في صورة أسلوب الاستجابة response style والعصابية ، والعدائية hostility ، والاكْتئاب - بأمراض القلب والذئبة الدموية (CVD) ^(٣١) وضغط الدم المرتفع ، ^(٣٢) وألم المفاصل ، ^(٣٣) واضطرابات الجهاز الهضمي ^(٣٤) ،

وتعبئة الخلايا القاتلة بالجهاز المناعي^(٣٧) .

ويذهب البعض إلى أن استمرار الاعتقاد فى دور العوامل النفسية الاجتماعية يرجع - فى جزء منه - إلى أن المرض الشخصى (الذى يبدو مرتبطا بعوامل الشخصية) به عنصر القابلية للتحكم ، فعن طريق تغيير بعض جوانب الشخصية أو السلوك لدى الفرد ، يمكنه أن يحقق تغييرا فى صحته الجسمية ، أو فى احتمالات إصابته بالمرض ، أو كليهما معا^(٣٨) .

وإلى جانب ما تكشف عنه معظم بحوث هذا المبحث من علاقات ارتباطية ، ظهرت بعض المحاولات للخروج بعلاقات سببية . وعلى الرغم من أن هذه المحاولات تبدو محدودة ، فهي تعكس استمرار هذا التوجه فى بحث السلوك فى علاقته بالمرض أو الاضطراب الجسمى كملح آخر نلاحظه فى المجال . على سبيل المثال : بحث تأثير الغذاء فى رفع مستوى الدهون أو تركيزات الكوليسترول فى سيرم الدم^(٣٩) . ويحث تأثير سمة العدائية فى رفع مستويات ضغط الدم وضربات القلب لدى المرتفعين فى هذه السمة مقارنين بغيرهم من المنخفضين عليها^(٤٠) . على أنه يلاحظ فى سياق بعض هذه البحوث العودة للتوصية بأهمية إعادة الدراسة باستخدام المنحى الطولى لتأكيد العلاقة السببية .

نخلص من هذا أن مبحث الآثار الصحية المرتبطة بالسلوك اتسم بندرة البحوث فيه خلال السنوات الأخيرة مقارنا بما يجرى فى المجالات الفرعية الأخرى المشمولة فى إطار "دعم الصحة والوقاية من المرض" ، على الرغم من الأهمية التى تبدو بها عبر المصادر المرجعية التى نشرت فى العقد الأخير . يضاف إلى هذا أن معظم ما يجرى فيه من بحوث يتم فى إطار الكشف عن علاقات ارتباطية بين السلوك والصحة أكثر من الكشف عن علاقات سببية .

المبحث الثالث - سلوكيات المشقة وعلاقتها بالصحة / المرض

المقصود بسلوكيات المشقة - هنا - هو كل ما يتعلق بعلامات الاستثارة الجسمية والنشاط السلوكي من قبيل طرز التفكير والانفعال التي تميز الفرد عند الخبرة بالمشقات^(٣٠) . إن أول ما يلفت الانتباه في هذا المبحث أنه على الرغم من امتداد تاريخ بحوثه المنظمة إلى ما يقرب من نصف قرن - منذ بحوث سيلياي Selye (١٩٥٦ - ١٩٨٠) وحتى وقتنا هذا - فإن قضاياها لازالت مثارة بقوة في ساحة بحوث علم نفس الصحة ، وإذا نظرنا إليه كواحد من المباحث التي تخدم مجال "دم الصحة والوقاية من المرض" - وفقا للتصنيف الذي شكلته نتائجنا الراهنة - لوجدناه يمثل الموضوع الرئيسي لـ ٢٢٪ من البحوث التي تجرى في المجال إجمالاً (إرجع للجدول ٢) .

والواضح من نتائج فحص بحوث هذا المجال أنها تتوزع في طائفتين : إحداهما تعنى بسؤال كيف تقود الخبرة بالمشقة إلى المرض ؟ والفئة الأخرى تعنى بدور الوسائط mediators التي تتخلل العلاقة بين المشقة والصحة . وعلى ضوء ما خرجت به الطائفة الأولى من البحوث ، فإن التتابع السببي بين المشقة والمرض يمكن أن ينطوي على واحدة من طريقتين :

أ - طريق مباشر يؤدي إلى حدوث تغيرات تؤتيها المشقة في فسيولوجية الجسم . وهناك دراسات حديثة متعددة توحى بأن التعرض للمشقة (مثل مشقة التمييز العنصري^(٣١) والمشقة المهنية^(٣٢)) يسهم في حدوث ضغط الدم المرتفع . وفي هذا الإطار يفترض أن آثار التحميل الزائد المرتبط بالمشقة له أهمية بالغة ؛ لأن الصعود المستمر في ضغط الدم يزداد معه الاحتمال بأن يسهم في حدوث تلف تدريجي ، وأمراض قلبية نورية فيما بعد^(٣٣) .

ب - أما الطريق غير المباشر الذي توحى به البحوث فهو يقوم على افتراض

حدوث سلسلة من التغيرات الفسيولوجية المتتالية ، والتي تؤدي في نهاية الأمر إلى المرض . على سبيل المثال ، المستويات المرتفعة المزمنة من هرمونات الكاتيكولامين والكورتيكوستيروئيدز تعمل على زيادة نمو صفائح (رقائق دهنية) على جدران الشرايين ^(٣١) ، مما يتسبب في حدوث ما يعرف بتصلب الشرايين ^(٣٥) . ومع ازدياد صلابة هذه الصفائح يزداد ضيق الشرايين وصلابتها ، مما يرفع من ضغط الدم بالجهاز القلبي الدوري ، ومن المحتمل حدوث نوبة قلبية أو سكتة قلبية stroke . كل هذه التأثيرات المدمرة للصحة أوجت بها بعض الدراسات كنتائج للتعرض لمشقة التمييز العنصرى المزمنة ^(٣٦) . ومن الممكن أن يؤدي إفراز تلك الهرمونات - أثناء الاستثارة - إلى التأثير في الصحة بصورة أخرى ، وهى أن بعضا منها يمكن أن يفسد من الأداء الوظيفي للجهاز المناعى . على سبيل المثال ، تؤدي الزيادة في عناصر من هرمونات الغدد الصماء إلى تناقص في نشاط خلايا مناعية معروفة باسم الخلايا القاتلة (ت) Killer T-cells ، والخلايا (ب) B-cells . هذا التناقص في نشاط الخلايا المناعية يبدو أن له دلالة في نمو وتطور العديد من الأمراض بما فيها الأورام السرطانية . وهذا التأثير الواقع من المشقة على الوظيفة المناعية أيدته دراسة تجريبية حديثة ، والتي سجلت زيادة في كل من عدد الخلايا القاتلة ونشاطها أثناء قيام المبحوثين بعمل مشق ^(٣٧) .

أما الطائفة الثانية من بحوث المشقة ، فقد عملت في إطار افتراض أن العلاقة بين المشقة والمرضى قابلة لأن تتأثر بعوامل وسيطة ، هذه العوامل تتمثل في مصادر وإمكانات خارجية أو داخلية . وهى تعمل إما على مفاخرة تلك العلاقة أو على إضعافها ^(٣٨) . وكان من أكثر العوامل الوسيطة التى حظيت

باهتمام - فى هذا الصدد - التعايش أو المجابهة Coping والمساندة الاجتماعية Social support . ويشير مفهوم التعايش أو المجابهة إلى العملية التى يقوم بها الفرد لإدارة المطالب (الخارجية أو الداخلية) الواقعة على كاهله ، والتى تتجاوز مصادره ^(٣٩) ، وذلك على النحو الذى يعمل على خفض شعوره بالمشقة . أما المساندة الاجتماعية ، فتشير إلى الارتياح الذى يتحقق للفرد أو إلى الرعاية أو الاعتبار أو المساعدة التى يحصل عليها من الآخرين ، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات ^(٤٠) .

ومن الأبحاث الحديثة التى كشفت عن دور هذين المتغيرين كوسائط لخبرة المشقة فى علاقتها بالصحة ، دراسة لموللى ماكينا M. McKenna وزملائها باستخدام منهج تحليل التحليل meta analysis ، لاختبار العلاقة بين عدد من العوامل النفسية الاجتماعية ونمو سرطان الثدي ، حيث كشفت نتائج التحليل عن ارتباطات دالة مع المرض تخص بعض المتغيرات النفسية الاجتماعية نون غيرها ، كان من بينها التعايش ^(٤١) . ومن خلال استعراض دراسات متعددة فى هذا السياق ، حول تأثير المساندة الاجتماعية على المرض والعادات الصحية ، استطاع تايلور Taylor أن يتوصل - بوجه عام - إلى أن المساندة يبدو لها دور فى خفض احتمالات المرض وفى سرعة تحقيق الشفاء منه ، والأكثر من هذا يتبين أن الأشخاص الذين يتمتعون بعلاقات اجتماعية مرتفعة - كما وكيفا - يكشفون عن معدلات منخفضة فى الوفيات ، وأن العزلة الاجتماعية Social isolation تعد الآن ، من عوامل الخطر الرئيسية المرتبطة بالوفاة لدى كل من الإنسان والحيوان ^(٤٢) .

نخلص من هذا إلى أن مبحث المشقة - برغم امتداد تاريخه إلى ما يقرب من نصف قرن - فإنه لا يزال يحظى بنصيب كبير من الاهتمام . ويؤكد هذا

نسبة شيوع البحوث الحديثة فيه ، والتي تقترب من ربع مجمل الأبحاث التي تمت فى المجال الأعم "دعم الصحة والوقاية من المرض" . طائفة من هذه الأبحاث اتجهت نحو استكشاف العلاقة بين المشقة والصحة / المرض ، أما الطائفة الأخرى فقد عنيت بوسائط تلك العلاقة ، لاسيما التعايش والمساندة الاجتماعية .

المبحث الرابع - التدخل الوقائى : تغيير السلوك والحفاظ على التغيير

على ضوء نتائج الدراسة الراهنة يمكن النظر إلى مبحث التدخل الوقائى على أنه يشكل أولوية متقدمة فى اهتمامات الباحثين فى مجال "دعم الصحة والوقاية من المرض" من حيث كونه يأتى فى المركز الثانى بعد مبحث محددات سلوك الصحة / الخطر . حيث بلغت نسبة شيوع الأبحاث فيه ما يفوق الربع من مجمل أبحاث المجال (انظر الجدول ٢) .

أخذت أبحاث هذا المبحث اتجاهين لمعالجة التدخل الوقائى :

أ - اتجاه المعالجة النظرية : حيث إنه فى ظل التعددية التى بدت بها الأطر النظرية المفسرة لسلوك الصحة / المرض ، كان من المنطقي أن يظهر تيار من البحوث يعكف على تلك الأطر النظرية لاختبارها أو لترجمتها إلى طرق لتغيير السلوك . ومهما يكن من أمر نتائج تلك البحوث ، فإن الأخرى باهتمامنا - الآن - هو ملاحظة أن شيوع الاهتمام بنظرية أو بأخرى بين تلك البحوث بدا عاكسا لتوجهات حديثة نحو تأكيد دور مفاهيم بعينها فى تغيير السلوكيات المرتبطة بالصحة . وتمثلت تلك المفاهيم فى الدافعية ، ونظام المعتقدات لدى الفرد ، ويدت تلك المفاهيم بمثابة محددات أساسية تلعب دورا مهما فى اتخاذ الفرد لقرار تغيير السلوك أو الإبقاء عليه . على سبيل المثال فى إطار تأكيد مفهوم نموذج معتقدات الفرد وبوره فى تغيير

سلوكيات الصحة ، تعنى البحوث "نموذج معتقدات الصحة" ، وهو من أقدم النماذج وأوسعها انتشارا^(٤٧) ، وهو يفترض أن الأفراد يؤتون أفعالا وقائية على أساس نوعين من التقديرات : تقديراتهم للتهديد الذى تحمله المشكلة الصحية وإدراك مدى خطورتها ومدى احتمالات التعرض لها ، وتقديراتهم للمكسب والخسارة الناتجة عن الفعل ، أى وزن الفوائد المترتبة عليه فى مقابل المعوقات التى يسببها^(٤٨) ، وأن هذه التقديرات تمتزج معا لتحدد احتمالات الفعل^(٤٩) .

ب - اتجاه المعالجة التطبيقية من منظور إجراءات الوقاية الأولية : المقصود بمصطلح الوقاية الإشارة إلى أى فعل مخطط نقوم به تحسبا لظهور مشكلة معينة أو مضاعفات لمشكلة كانت قائمة أصلا ؛ وذلك بغرض الإعاقة الجزئية أو الكاملة للمشكلة أو لمضاعفاتها ، أو للمشكلة والمضاعفات معا^(٥٠) . والوقاية بمعناها هذا تمثل هدفا لكم كبير من الأبحاث التى عملت كعينة بحث لدينا ، خاصة الوقاية من المستوى الأول ، والتى تشير إلى مراقبة المشكلة . والعمل على منعها قبل نموها^(٥١) . وطبقا للبحوث التى خضعت للفحص بالدراسة الراهنة ، فإن جهود الوقاية الأولية primary prevention يبدت مرتكزة على استراتيجيتين : الأولى هى الأكثر شيوعا ، وهى تتمثل فى استخدام طرق لتغيير سلوك الافراد ، بحيث يستبدلون السلوكيات غير الصحية بأخرى مدعمة للصحة . ومن الأمثلة على هذا الطراز من البحوث تلك المعنية بمشكلات إنقاص الوزن ، والتخلص من البدانة ، وكيفية الحفاظ على السلوك المؤدى لخفض الوزن لفترة طويلة^(٥٢) ، وإيخال التغيير على سلوك الأكل عندما يشكل أحد عوامل الخطر المهددة لوظائف القلب والدورة الدموية والتنفس^(٥٣) والغذاء كواحد من المنبئات عن مستوى الدهون فى

الدم مستقلا عن تأثير العوامل الوراثية^(٥٠) .

أما عن الاستراتيجية الثانية ، فهي تمثل منحى أحدث من منحى الأولى ، وهي تعمل على الحفاظ على الأفراد من نمو عادات صحية سيئة لديهم فى المقام الأول^(٥١) . ومن ثم اتجهت البحوث - التى تدخل فى هذا الإطار - إلى تحديد منبئات عوامل الخطر ، والتعرف المبكر على من يسمون بالحالات الهشة أو الجماعات المستهدفة risk groups ، أى من يتوافر فيهم خصائص نفسية أو بيولوجية أو اجتماعية تقربهم من حافة خطر الإقدام على سلوك يورطهم فى إصابة أو مرض ما ؛ وذلك بهدف توجيه إجراءات وقائية مناسبة لهم ، تجنبهم الاقتراب من الخطر ، أو ما يعرف بدعم الصحة لديهم ، من أمثلة هؤلاء الأفراد ، الحالات التى تحمل تاريخا وراثيا للإصابة بسرطان الثدي ، حيث يتجه البحث نحو فهم العوامل النفسية التى يمكن أن تتعامل معها البرامج الوقائية ؛ لدفع هؤلاء السيدات لاستخدام أشعة فحص الثدي^(٥٢) . ومن هذه العوامل النفسية - على سبيل المثال - توافر المعرفة بالخطورة المرتبطة بالأمراض الخطيرة ، وعلاقة هذه المعرفة بتبنى سلوك المراقبة الذاتية ، والمتابعة المنتظمة للفحوص الدورية^(٥٣) .

مشكلة انتكاس / دوام السلوك

فى إطار مجال التدخلات الوقائية لتغيير السلوكيات المهددة للصحة (الاستراتيجية الأولى) ، أو لتطوير سلوكيات مدعمة للصحة (الاستراتيجية الثانية) برزت قضية مهمة ، ازداد صداها بين البحوث المعنية بالتدخل خلال السنتين الماضيتين ، ألا وهى قضية انتكاس السلوك^(٥٤) ، أى تراجع لما كان عليه قبل التغيير ، وذلك على المدى البعيد . وهى نفس القضية التى يتم معالجتها

في بعض البحوث من منظور الحفاظ على السلوك أو الدوام السلوكي behavior- al maintenance ، وهي مشكلة يبدو أنها تهدد فاعلية برامج التدخل للتغيير السلوكي الصحي .

لقد بدت تلك القضية وحدها مستقطبة لـ ٥٩٪ تقريبا من البحوث التي أجريت في نطاق مبحث التدخل الوقائي - في نطاق عينة الدراسة الراهنة - مما يشير إلى أنها تفوق بذلك قضية تغيير السلوك ذاتها (انظر الجدول ٤) .

جدول (٤)

توزيع نسب شيوع البحوث في نطاق مبحث التدخل الوقائي

البيان	تغيير السلوك	الحفاظ على التغيير	إجمالي
(ك)	١٤٠	٢٠٠	٣٤
%	٤١٢	٥٨٨	١٠٠

ويدا التوجه الغالب على تلك البحوث هو محاولة طرح حلول للمشكلة في ظل إعادة النظر لها . على سبيل المثال ، الدعوة إلى إعادة النظر إلى الدوام السلوكي لا على أنه امتداد لعملية التغيير السلوكي - أو كما يشير البعض - المحطة الأخيرة فيها ^(٥٥) ، وإنما النظر إليه على أنه عملية في ذاتها ، لها آلياتها التي قد تختلف عن آليات عملية التغيير السلوكي ^(٥٦) . وعلى هذا يتجه التأكيد نحو ضرورة تركيز الباحثين على فهم كيف يتسنى لهؤلاء الذين ينجحون في الاستمرار طويلا المدى تحقيق هذا الأمر ، وعلى تطوير مناح جديدة يمكن استخدامها لمساعدة أولئك الذين يخفقون فيه ، لاسيما مناح لزيادة فاعلية التدخل من طراز المساعدة الذاتية ^(٥٧) .

وتغيير سلوكيات الصحة نضعه فى النقاط الآتية :

- * مجال تغيير سلوكيات الصحة ، واستمرار التغيير يمثل أولوية متقدمة فى اهتمامات البحث والتطبيق الحديثة ، حيث يشغل - تقريبا- ربع الأبحاث التى تجرى فى مجال دعم الصحة والوقاية من المرض إجمالا .
- * تنامى اتجاه مناحى الوقاية المرتكزة على الاكتشاف المبكر ، ودعم السلوك الصحى نحو الجماعات المستهدفة والحالات الهشة .
- * إلتجاه نحو تكثيف الاهتمام بمشكلة الانتكاس بعد تغيير السلوك ، والنظر إلى استمرار السلوك على أنه عملية فى ذاته ، لا على أنه مجرد امتداد لعملية التغيير .

المجال الثانى -المريض فى سياق الأمراض المزمنة

دلت نتائج التحليل الذى تم فى الدراسة الراهنة على أن الاهتمام بالمريض - فى سياق الأمراض المزمنة - شغل المجال الرئيسى الثانى فى منظومة الإنتاج الفكرى الحديث المنشور فى مجلة علم نفس الصحة خلال السنوات الثلاث الأخيرة . حيث تشير نتائج الجدول (١) إلى أن نسبة ما نشر فى إطار هذا المجال تقترب من ربع مجمل الإنتاج الفكرى المنشور فى تلك الفترة . وبدت النسبة المتبقية من المقالات المنشورة (٨٨٪) معنية بموضوعات فرعية متباينة ، لا تدخل فى نطاق أى من المجالين الرئيسيين ، فضلا عن أنها لا تبدو منتظمة فى مجال واحد يميزها سوى أنها تنتمى للإطار الأشمل لعلم نفس الصحة .

وإذا تأملنا معالم صورة الاهتمام "بالمريض فى سياق الأمراض المزمنة" التى يعكسها مضمون البحوث الحديثة المشمولة فى عينة البحث ، فإنه بالإمكان رؤية سمتين واضحتين فيها : الأولى هى وجود خط للاهتمام بالأمراض المزمنة

بوجه عام ، والخطيرة أو المهددة لحياة الأفراد بوجه خاص . فلقد بلغت نسبة البحوث المنشورة المعنية بأمراض السرطان والقلب والدورة الدموية ، والإيدز ، والداء السكرى diabetes والتصلب المتناثر multiple schelerosis مجتمعة ، ثمانين بالمائة من إجمالي البحوث المعنية بالأمراض المزمنة (انظر الجدول ٥) ، انصب ما يزيد على ثلث تلك النسبة من البحوث على أمراض السرطان ، خاصة سرطان الثدي ، تلاه التركيز على أمراض القلب والدورة الدموية ، خاصة مرض الشريان التاجى بالقلب ثم الإيدز . تصدرت تلك الفئات المرضية الثلاث الاهتمام العام بالأمراض المزمنة . أما الداء السكرى والتصلب المتناثر فقد تساوى الاهتمام بهما ، وأتى ترتيبهما - من حيث نسب شيوع الأبحاث فيهما - فى نهاية قائمة الاعتلالات المزمنة .

السمة الثانية التى ميزت مجال بحوث الأمراض المزمنة هى ظهور تيارين به ، اتجه أحدهما نحو استكشاف الخبرات الذاتية للمرضى فى التكيف التلقائى بعد ظهور المرض ، وتأثير ذلك على لياقتهم النفسية .

جدول (٥)

شيوع الأبحاث فى الأمراض المزمنة

المرض	تكيف ذاتى	تدخل	إجمالى	%
السرطان	٩	٣	١٢	٣٦٫٧
القلب والدورة الدموية	٧	٢	٩	٢٠٫٠
الإيدز	١	٦	٧	١٥٫٦
الداء السكرى	-	٤	٤	٨٫٩
التصلب المتناثر	٢	٢	٤	٨٫٩
أخرى	-	-	٩	٢٠٫٠
إجمالى	١٩	١٧	٤٥	١٠٠٫٠
%	٤٢٫٢	٣٧٫٨		

أما التيار الآخر فقد اتجه نحو بحث مناحى التدخل التى تلزم لتحقيق أداء نفسى اجتماعى أفضل للمريض فى الحياة بعد تشخيص المرض ، أى مناحى التدخل التى تلزم لتحسين نوعية الحياة . ولننظر فى بعض الأمثلة العاكسة لهذين التيارين .

أولا - الخبرة الذاتية للتكيف

تشير بحوث التيار الأول - بوجه عام - إلى أن المرضى فى سياق الأمراض المزمنة يميلون لتبنى بعض الاستراتيجيات التكيفية ، وأن هذه الاستراتيجيات تبدو مهمة فى مساعدتهم على التوافق مع التغيرات المزمنة فى الحياة والتى يفرضها المرض عليهم ، كما أنها تعمل فى الوقت نفسه على التخفيف من وطأة الخبرة بالقلق والاكْتئاب الناجمة عن المرض ، وعلى ذلك كان توصيف تلك الاستراتيجيات ^(٥٨) وتفسير مدى تأثيرها على خفض الكرب distress لدى المرضى ^(٥٩) هو الشغل الشاغل لبحوث هذا التيار .

وأبرز ما نلمحه من توجهات لهذا التيار ، هو إعادة النظر فى تقدير تأثير المرض المزمن على أداء المريض فى الحياة . فلقد تجمعت لبحوث ذلك التيار أدلة توحى فى مجملها أن مرضى الاعتلالات المزمنة - مثل السرطان والقلب وغيرهما - عندما يواجهون صدمة المرض ، فإنهم يكشفون عن محاولات لامتناع ، التحكم والسيطرة على الحدث ، واستعادة تقدير الذات self-esteem . على سبيل المثال ، وجدت إحدى هذه الدراسات أن السيدات اللاتى أصبن بسرطان الثدي كن قادرات على إيجاد معنى ما فى الخبرة التى مررن بها ، وشعرن بإحساس التحكم فى مستقبل مسار مرضهن ، واستعدن تقدير الذات عن طريق مقارنة أنفسهن بالآخرين على نحو يبدو فى صالحهن ، أثبتن تكيفا أفضل من

غيرهن^(٦٠) . وفي دراسات أخرى وجدت نتائج تتسق مع تلك النظرية بين مرضى القلب^(٦١) ، ومرضى جراحات القلب^(٦٢) .

هذه النقلة النفسية الاجتماعية التي يمر بها المصابون بأمراض مهددة للحياة هي ما أسماها تيدسكي Tedeschi وكالهاون Calhoun بـ"النمو بعد الصدمة" posttraumatic ليصفا التغيرات الإيجابية في الحياة ، والتي تعقب خبرات المشقة ، وهو المفهوم الذي يتسق مع النظرية الوجودية^(٦٣) من حيث إن مواجهة الفرد للموت يمكن أن تكشف لديه عن إعادة تقييم ، وإعادة تعريف لأهداف الحياة وأولوياتها إلى درجة يبدو عندها الفرد أكثر استثمارا وتقديرا لقيمة الحياة والعلاقات مع الآخرين وللالتجاه الروحاني ، وللمصادر الشخصية^(٦٤) . وعلى هذا كلما ازداد تهديد مشقات الحياة ازدادت فرص النمو^(٦٥).

هذا التوجه نحو تأكيد مفهوم التكيف بصورته العريضة التي تحمل استجابات إيجابية للأحداث الصدمية - إلى جانب الاستجابات السلبية المباشرة لتلك الأحداث - وجد تأييدا في عدة دراسات حديثة ، منها - على سبيل المثال - ما كشفت عنه دراسة تمت على مرضى التصلب المتناثر ، حيث بينت نتائج التحليل العاملي لاستجابات المرضى نحو المرض ظهور عامل جوهري ، سمي "بإيجاد الفوائد" أو البحث عن الفوائد benefit - finding ، وهو يتضمن تعميقا للعلاقات مع الآخرين ، وتدعيما لتذوق الحياة وزيادة في الاهتمامات الروحانية^(٦٦) ، وهي نفس الاستجابات الإيجابية التي ركز عليها باحثون آخرون إلى جانب بحثهم الاستجابات السلبية للأحداث الصدمية^(٦٧) .

وثمة توجه آخر نلمح زيادة الالتفاف حوله في إطار بحث الخبرة الذاتية للتكيف مع المرض المزمن ، وهو يتمثل في تأكيد دور المساندة الاجتماعية التلقائية

فى خبرات التكيف لدى المرضى^(٧٨) . إذ بينت بحوث عديدة أن زيادة المساندة الاجتماعية ترتبط بتكيف أفضل مع المرض المزمن ، حيث تجلى هذا - واضحا- لدى مريضات سرطان الثدي^(٧٩) ، ومرضى التصلب المتناثر^(٨٠) ، وأنماط مختلفة من مرضى الأورام (القولون ، الرئة ، الثدي ، البروستاتا)^(٨١) .

وكان من نتائج مناقشة التضمينات العملية الإكلينيكية لتلك البيانات أن تزايد التأكيد على أهمية تكثيف فرص المساندة الاجتماعية إلى الحد الأقصى لها فى برامج التدخل العلاجى^(٨٢) ، ومن ناحية أخرى اتجهت طائفة من الأبحاث نحو تمييز أنواع المساندة ، ما بين مساندة فعلية ، وأخرى كما يدركها الآخر ، وبين المساندة الوجدانية ، والمساندة العقلانية^(٨٣) والمساندة الأدائية^(٨٤) والمصادر المختلفة لكل منها ، وتأثير كل تلك الأبعاد للمساندة الاجتماعية على الكرب والأداء النفسى الاجتماعى للمرضى فى الحياة .

ثانيا - التدخل العلاجى والوقائى

ذلك هو التيار الثانى من الاهتمامات المتنامية فى مجال "المريض فى سياق الأمراض المزمنة" . وتبدو أغلب المقالات المنشورة حديثا فى إطاره متجهة للاهتمام بمناحى التدخل ، إما الهادفة لخفض استجابات المشقة والكرب المرتبطة بالمرض المزمن^(٨٥) ، أو الهادفة لدعم السلوك الصحى لدى المرضى وخفض سلوك الخطر^(٨٦) . فى اتجاه تحقيق أفضل صورة ممكنة لنوعية الحياة ، خاصة فى حالات الإصابة بالأمراض المهددة للحياة .

ذلك هو الملمح الشائع فى هذا التيار . أما إذا دققنا النظر فيما تشكل بداخله من توجهات نوعية ، فإن أكثر مايلفت النظر الآن هو الاتجاه نحو منحنى التدخل متعدد الأبعاد ، متعدد الأساليب العلاجية multimodal approach ، ومن

أكثر الأمثلة تعبيراً عن هذا الاتجاه ، برامج تأهيل مرضى القلب ، والتي كانت فيما مضى تقوم على التدريب البدنى من أجل تحسين الكفاءة الجسمية للمريض . وفى السنوات الأخيرة من العقد الماضى أخذت أهداف تأهيل مرضى القلب فى الامتداد تدريجياً حتى أصبحت تشتمل على إعادة المريض إلى طريقته المعتادة فى الحياة قبل الإصابة القلبية ، ليس فقط بالمعنى الوظيفى المهنى ، ولكن بمعنى أكثر اتساعاً وشمولاً للنواحى البدنية والشخصية والاجتماعية ، بل لقد ازداد الوعى بضرورة إضافة الوقاية الثانوية إلى الأهداف التقليدية بما يقلل من احتمالات الاعتلال والوفاة الناجمة عن الإصابة القلبية .

ويبدو أن تحقيق هذا التعديل الشامل فى كفاءة المريض لا يناسبه الاكتفاء بالعلاج الطبى ، وإنما يلزمه إلى جانب هذا - طرزا متعددة من التدخل النفسى الاجتماعى والسلوكى ، وهذا ما كشفت عنه دراسات تحليل التحليل meta analysis ، حيث خلصت إحداها - على سبيل المثال - إلى أن خفض سلوك النمط "أ" كان نتاجاً لعلاجات تضمنت مزجاً بين التعليم ، والتعديل السلوكى والعلاج المعرفى ، والاسترخاء ، والتصور والعلاج السيكونديامى ، والمساندة الوجدانية^(٧٧) ، وهذا يوحى بأن المزج بين التكنيكات العلاجية كان أكثر فاعلية من الاعتماد على تكنيك علاجى واحد فى خفض سلوك النمط "أ" ، والنوبات القلبية . ومن المؤشرات شديدة الوضوح على نبوع هذا الاتجاه ، اهتمام البحوث المكثف بمفهوم نوعية الحياة quality of life ، وهو مفهوم يستخدم فى تقويم نتائج الرعاية الصحية ، حيث يتضمن تقييمياً لثلاثة جوانب أساسية على الأقل لنوعية الحياة ، لاسيما اللياقة الوجدانية - emotional well-being ، والحالة الجسمانية ، والأداء الاجتماعى^(٧٨) . ويذكر روث Roth وزملاؤه أنه منذ عام ١٩٧٥ وعدد المقالات المنشورة فى الدوريات الطبية عن نوعية الحياة

المرتبطة بالصحة أخذ فى التضاعف بنسبة ١٠٠٪ حتى بلغ (فيما بين عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٨) ١٣٥٠٨ مقالا^(٧٩) .

والنقطة التى نريد الوصول إليها من هذا كله ، أن دخول مفهوم نوعية الحياة بأبعاده المتعددة فى مجال الصحة للمقارنة بين مناحى التدخل إنما يمثل مؤشرا واضحا على الاتجاه نحو منحنى التدخلات العلاجية الوقائية متعددة الأبعاد ، ليحل محل التدخلات أحادية البُعد فى مجال الرعاية الصحية المتعلقة بالأمراض المزمنة .

نخلص مما سبق إلى أن استعراض مجال الاهتمام بالمريض فى سياق الأمراض المزمنة - من خلال الإنتاج العلمى المنشور فى مجلة علم نفس الصحة - أتاح رؤية الملامح الآتية للمجال :

* الاهتمام بالأمراض المزمنة شغل ما يقرب من ربع الإنتاج العلمى المنشور ، فى السنوات الثلاث الأخيرة ، و ٨٠٪ منه انصب الاهتمام فيه على الأمراض المهددة للحياة مثل : السرطان ، وأمراض القلب والدورة الدموية .

* ظهور توجه حديث نحو بحث النمو التلقائى الذى يتبع صدمة الإصابة بالمرض الخطير ، ولم تعد دراسة التكيف الذاتى للمرضى قاصرة على بحث الاستجابات السلبية للحدث الصدمى من قبيل الكرب والمشقة .

* التأكيد على دور المساندة الاجتماعية فى خبرات التكيف لدى المرضى ، مع الاهتمام بالترقية بين أنواع المساندة ومصادرها و آثارها الفارقة على الأداء النفسى الاجتماعى للمريض فى الحياة .

* ظهور مؤشرات على التوجه نحو منحنى التدخل متعدد الأبعاد ، متعدد الأساليب العلاجية ، والذى يقوم على فكرة ضرورة استعادة المريض لكفائته النفسية الاجتماعية ، بجانب استعادته لكفائته الجسمية ، والسبيل إلى هذا

يكون بمنحى التدخل متعدد الأساليب .

* نمو الاهتمام بالمنحى متعدد الأبعاد فى التدخل ، تزامن معه الاهتمام بمفهوم نوعية الحياة ، على نحو يمكن من التقدير الشامل لمستوى الأداء الجسمانى النفسى الاجتماعى للفرد بعد الإصابة بالمرض ، وفى ظل التدخلات العلاجية المختلفة .

المراجع

Matarazzo, J. D. Behavioral health and behavioral medicine: frontiers for a new health psychology, *American Psychologist*, 35, (1980), pp. 807-817.

Maddux, J. E., Roberts, M. C., Sladden, E.A., Wright, L., developmental issues in child health psychology, *American Psychologist*, 41, (1986), pp. 25-34.

Taylor, S.E. *Health Psychology*, New York: McGraw-Hill Co. (1999), p. 3, - p.12.

Engel, G.L., *The need for a new medical model: A Challenge for a biomedicine*, *Science*, 196, (1977), pp. 129-136.

Engel, G. L. The Clinical application of biopsychological model. *American Journal of Psychiatry*, 137, (1980), pp. 535-544.

Schwartz, G. E., Testing the biopsychosocial model: the ultimate challenge facing behavioral medicine, *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 50, (1982), pp. 1040-1053.

Taylor, S. E., op. cit, p. 12.

USDHHS (United States Department of Health and Human Services) *Charting the nation's health: Trends Science*, 1960 (Publication No PHS 85-1251), Washington, DC: US Government Printing Office, (1960).

Kaplan, R.Sallis, J. Patterson, T., *Health and Human behavior*, New York: McGraw-Hill Book Co. (1993). p. 87.

Allgower, A. Wardle, J., Steptoe, A., Depressive Symptoms, Social Support, and personal health behaviors in young men and women, *Health Psychology*, 20, (2001), pp. 223-227.

Klichman, S.C., Weinhardt, L., Negative affect and Sexual risk behavior: - 9
Comment on Crepaz and Marx, *Health Psychology*, 20, 2001, pp. 300-301.

Wing, R. R., Cross-Cutting themes in maintenance of behavior change. *Health- Psychology*, 19, 2000, pp. 81-88.

Carmelli, D. Swan, G.E. Robinett, D., Fabsitz, R., Genetic influence on - 11
smoking- A Study of male twins, New England; *Journal of medicine*, 327,
(1992), pp. 829-833.

Health, A.C., Martin, N. G., Genetic models for the natural history of smok-
ing: evidence for a genetic influence on smoking persistence. *Addictive Be-
haviors*, 18, (1993), pp. 19-34.

Lerman, C., Caporaso, N., Audrian, J., Main, D., Bauman, E.D., shine, B., - 12
Lock Boyd, N. B., Shields, P.G., Evidence suggesting the role of specific ge-
netic factors in cigarette smoking, *Health Psychology*, 18, 1999. pp.14-20.

Ibid. - 12

Everett, S. A., Warren, C. W., Sharp, D., Kann, L., Husten, C. G., Crossett, - 13
L.S. Initiation of cigarette smoking and subsequent smoking behavior among
U.S. high school students. *Preventive Medicine*, 29, 1999. pp. 327-333.

Khuder, S.A. Dayal H.H, Mutgi, A.B. Age at smoking onset and its effect - 14
on smoking Cessation. *Addictive Behaviors*, 24, 1999. pp. 673-677.

Sarafino, P. S., *Health Psychology*, New York: John Wiley & Sons. 1990.- 15
Taylor, S. B., op. cit.

Ibid. - 15

Sarafino, p. s., op. cit. - 16

Taylor, S. B., op. cit. - 16

Sarafino, P. S., op. cit. - 16

Taylor, S. B., op. cit. - 16

Rutledge, T., Linden, W., Davis, R. F., 2000. Psychological response style- 17
and cardiovascular health: Confound or independent risk factor? *Health Psy-
chology*, 19, 2000. pp. 441-451.

Mann, S. J., James, G.D. Defensiveness and essential hypertension, *Journal of- 17
Psychosomatic Research*, 45, 1998. 139-148.

Charles, S. T., Catz, M., Pedersen, N. L., Dahlberg, L., Genetic and behavior- 18
al risk factors for self-reported joint pain among a population-based sample of
swedish twins, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 644-654.

Cheng, C. Hui, W. M., Lam, S. K. Perceptual style and behavioral pattern of individuals with functional gastrointestinal disorders, *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 146-154.

Miller, G. E., Dopp, J. M., Myers, H. F., Stevens, S. Y., Fahey, J. L. Psycho- social predictors of natural killer cell mobilization during marital conflict, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 262-271.

McKenna, M. C., Zevon, M. A., Com, B., Rounds, J., Psychological factors and the development of breast cancer, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 520-531.

McCaffery, J. M., Pogue-Geile, M. F., Muldoon, M. F., Debski, T. T. Wing, R. R. The nature of the association between diet and serum lipids in the community: A twins study, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 341-350.

Raikkonen, K., Matthews, K. A., Flory, J. D., & Owens, J. F., Effects of hostility on ambulatory blood pressure and mood during daily living in healthy adults, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 44-53.

Sarafino, P. S., op. cit, p. 70. -2-

Mc Nelly, M. D., Robenson, E. L., Anderson, N. B., Pieper, C. F., Shah, A., Toth, P. S., Martin, P., Jackson, D., Saulter, T. D., White, C., Kuchibatta, M., Collado, S. M., Gerin, W., Effects of racist provocation and social support on cardiovascular reactivity in African American women, *International Journal of Behavioral Medicine*, 2 (4). 1995. pp. 321-338.

Schnall, P. L., Schwartz, J. E., Lansbergis, P. A., Warren, K., Pickering, T. G. A longitudinal study of job strain and ambulatory blood pressure: results from a three-year follow-up, *Psychomatic Medicine*, 60, (1998). pp. 697-706.

Linden, W., Earle, T. L., Gering, W., Christenfeld, N., Psychological stress reactivity and recovery: conceptual siblings separated by birth? *Journal of Psychosomatic Research*, 42, 1997. pp. 117-135.

Gerin, W., Pickering, T. G., Association between delayed recovery of blood pressure after acute mental stress and parental history of hypertension, *Journal of Hypertension*, 13, 1995. pp. 603-610.

McKinney, M. E., Hofschire, P. J., Buell, J. C., Eliot, R. S., Hemodynamic and biochemical responses to stress: the necessary link between type A behavior and cardiovascular disease, *Behavioral Medicine Update*, 6 (4), 1984. pp. 16-21.

Schneiderman, N., Animal behavior models of coronary heart disease. In D. S. Krantz, A., Baum, J. E., Singer. (eds.) *Handbook of Psychology and Health* (vol. 3) Hillsdale, NJ: Erlbaum. 1983.

Sarafino, P. S., op. cit.

-٢٥

Guyll, M. Matthews, K. A., Bromberger, J.T., Discrimination and unfair treatment: relationship to cardiovascular reactivity among African and European American women, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 315-325.

Gump, B. B., Matthews, K.A., Do background stressors influence reactivity to and recovery from acute stressors? *Journal of Applied Social Psychology*, 29, 1999. pp. 469-494.

Clark, R., Anderson, N. B., Clark, V. R. Williams, D. R. Racism as a stressor for African Americans. *American Psychologist*, 54, 1999. pp. 805-816.

Dellhanty, D. L., Doughall, A.L., Browing, L. J., Hyman, K. B., Baum, A.- ٢٧
Duration of stressor and natural killer cell activity, *Psychology and Health*, 13, 1998. pp. 1121-1134.

Sarafino, P. S., op. cit.

Taylor, S. E., op. cit.

-٢٨

Ibid.

-٢٩

Sarafino, P. S., op. cit.

-٤٠

Mckenna, M. C., op. cit.

-٤١

Taylor, S. E., op. cit.

-٤٢

Kaplan, R. S., op. cit.

-٤٣

Sears R. S., Stanton, A. L., Expectancy-value construct and expectancy Violation as Predictors of exercise adherence in previously Sedentary Women, *Health Psychology*, 20, 2001, pp. 326-333. -٤٤

Schwarzer, R. Renner, B., Social-Cognitive predictors of health behavior: action self-efficacy and coping self efficacy, *Health Psychology*. 19, (2000), pp. 487-495. -٤٥

٤٦ - سويف ، مصطفى ، المخبرات والمجتمع : نظرة تكاملية . عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٩٥ - ٢٢٠ .

Taylor, S. E., op. cit.

-٤٧

Boutelle, K. N., Baker, R. C., Kirschenbaum, D.S., Mitchell, M. E., How can obese weight controllers minimize weight gain during the high risk holiday season? By self-monitoring very consistently, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 464-468. -٤٨

Jeffery, R. W., Epstein, L. H., Wilson, G. T., Drenowski, A., Stunkard, A., Wing, R.R., Long-term maintenance of weight loss: Current status, *Health Psy-*

chology, 19, 2000. pp. 5-16.

Kumanyika, S. K., Bowen, D., Rolls, B. J., Horn, L. V., Perri, M. G., Czajkowski, S. M., Schron, E., Maintenance of dietary behavior change, *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 42-56.

Mc Caffery, J. M., op. cit.

Taylor, S. E., op. cit.

Schwartz, M. D., Taylor, K. L., Willard, K. S., Seigel, J. E., Lamdan, R. M., Moran, K., Distress, Personality, and mammography utilization among women with a family history of breast cancer, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 327-332.

Wilcox, S., Stefanick, M., Knowledge and perceived risk of major diseases in midde-aged and older women. *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 346-353.

Bouton, M.E. A learning theory perspective on lapse, relapse, and the maintenance of behavior change, *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 57-63.

Wing, R. R., op. cit.

Rothman, A. J., Toward a theory-based analysis of behavioral maintenance, *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 64-69.

Wing, R. R., op. cit.

Helgeson, V.S. Applicability of cognitive adaptation theory to predicting adjustment to heart disease after coronary angioplasty, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 561-569.

Alferi, S. M., Carver, C. S., Antoni, M. H., Weiss, S., Duraan, R. An exploratory study of social support, distress, and life disruption among low-income Hispanic women under treatment for early stage breast cancer, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 41-46.

Mann, S., Glassman, M., Perceived control, coping efficacy, and avoidance coping as mediators between spouses' unsupportive behaviors and cancer patient's psychological distress, *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 155-164.

Schnek, Z. M., Irvine, J., Stewart, D., Abbey, S., Psychological factors and depressive symptoms in ischemic heart disease, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 141-145.

Taylor, S. E., Lichtman, R. R., Wood, J. V. Attributions, beliefs about control and adjustment to breast cancer, *Journal of Personality and Social Psychology*, 46, 1984. pp. 489-502.

Helgeson, V. S., Taylor, S. E., Social comparisons and adjustment among cardi-

- ac patients. *Journal of applied social Psychology*, 23, 1993. pp. 1171-1181.
- Helgeson, D. S. Applicability of Cognitive Adaptation Theory to Predicting Adjustment to Heart Disease after Coronary Angioplasty. *Health psychology*, 18, 1999, pp. 561-569.
- Spiegel, D., Classen, C., *Group therapy for cancer patients; A research based handbook of psychosocial care*. New York: Basic Books. 2000.
- Tedeschi, R. G., Calhoun, L. G., *Trauma and transformation: growing in the aftermath of suffering*. Thousand oaks, CA: Stage. 1995.
- Cordova, M.J., Cunningham, L. L., Carlson, C. R., Andrykowski, M. A., Post-traumatic growth following breast cancer: a controlled comparison study, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 176-185.
- Mohr, D.C., Dick, L. P., Russo, D., Pinn, J., Boudewyn, A.C., Likosky, W., The psychosocial impact of multiple sclerosis: exploring the patient's perspective, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 376-382.
- Antoni, M. H., Lehman, J. M., Kilbourn, K. M. Boyers, A.B., Culver, J. L., Alferi, S.M., Yount, S. E., McGregor, E. A., Arena, P. L., Harris, S. D., Price, A.A., Carver, C. S., Cognitive-behavioral stress management intervention decreases the prevalence of depression and enhances benefit finding among women under treatment for early-stage breast cancer, *Health Psychology*, 20 2001, pp. 20-32.
- Pakenham, K. I. Adjustment to multiple sclerosis: application a stress and coping model, *Health Psychology*, 18, 1999. pp. 383-392.
- Alfri, S. M., op. cit. -٦٩
- Pakenham, K. I., op. cit. -٧٠
- Mann, S., op. cit. -٧١
- Pakenham, K. I., op. cit. -٧٢
- ٧٣- سوييف ، مصطفى ، علم النفس العيادي . سلسلة كتب علم النفس في حياتنا الاجتماعية ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية . ٢٠٠١ . من ص ١٥٥-١٦٦ .
- Alfri, S. M., op. cit. -٧٤
- Helgeson, V. S, Cohen, S., Schulz, R., Group support interventions for women with breast cancer: who benefits from what? *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 107-114.
- Macrodimitris, S. D., Endler, N. S., Coping, control and adjustment in type 2 diabetes, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 208-216.

Gruess, D. G., Antoni, M. H., Schneiderman, A. N., Ironson, G., McCabe, P., Fernandez, J. B., Gruess, S.E., Klimas, N., Kumar, M. Cognitive-behavioral stress management increases free testosterone and decreases psychological distress in HIV - Seropositive men , *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 12-20.

Catz, S.L., Kelly, J. A., Bogart, L. M. Benotsch, E. G., McAuliffe, T. L., Pat- V1
cris, correlates, and barriers to medication adherence among persons pre-
scribed new treatment for HIV disease, *Health Psychology*, 19, 2000. pp. 124-
133.

Collins, R.L., Kanouse, D.E., Senterfitt, J.W., McCaffery, D.R., Gifford, A.L.,
Schuster, M.A., Shapiro, M.F., Wenger, N.S., Changes in health-promoting be-
havior following diagnosis with HIV: prevalence and correlates in a national
probability sample, *Health Psychology*, 20, 2001. pp. 351-360.

Nuness, E. V., Frank, K. A., Kornfeld, D. S., Psychological treatment for the- VV
type A behavior pattern and for coronary heart disease: A meta-analysis of the
literature, *Psychosomatic Medicine*, 48, 1987. pp. 159-173.

Fletcher, A. Quality of life measurement in the evaluation of treatment pro- - VA
posed guidelines, *British Journal of pharmacology*, 39, 1995. pp. 217-222.

Hughes, C., Hwang, B., Kin, J., Eisenman, L., Killian, D., Quality of life in ap-
plied research: a review and analysis of empirical measures, *American Journal
on Mental Retardation*, 99, 1995. pp. 623-641.

Roth, K. G., Levin, I. P., Altmair, E. M., Doebbeling, B. N., Accuracy of - V4
health-related quality of life assessment: What is the benefit of incorporating
patient's preferences for domain functioning? *Health Psychology*, 20, 2001. pp.
136-140.

Abstract

RECENT TRENDS IN THE FIELD OF HEALTH PSYCHOLOGY

Soheir EL- Ghobashy

This article is targeted to shed some light upon the recent trends in the field of health psychology. This could be achieved through content analysis of all the articles included in "Health Psychology" Journal published from January 1999 to December 2001 by the American Psychological Association (APA).

The major outcome of this study was the appearance of two chief fields represented in 95% of the papers published over the past few years. Those were "health promotion" & "patients in the course of chronic diseases". Each of which reveals some further underlying subfields, which all help to bring out the image of recent trends in research application.

أثر الوعي بالعمليات الإبداعية والأسلوب الإبداعي فى كفاءة حل المشكلات *

أيمن عامر **

تهدف الدراسة الحالية إلى فحص دور كل من وعى الفرد بعملياته الإبداعية وأسلوبه الإبداعي فى كفاءة حله للمشكلات . والدراسة على هذا النحو تتناول ثلاثة متغيرات أساسية ، أثارت جميعها كثيرا من الجدل حول دقة تعريفاتها ، ومداخل قياسها ، وقدر إسهاماتها فى إثراء نظرية الإبداع ، وهذه المفاهيم الثلاثة هى : الوعي بالعمليات الإبداعية Metacreativity ، والأسلوب الإبداعي Creative Style ، والحل الإبداعي للمشكلات Problem Solving Creative .

ويعد مفهوم الوعي بالعمليات الإبداعية من أكثر المفاهيم الثلاثة حداثة ، حيث لا توجد إشارة مباشرة إليه فى الإنتاج الفكرى السابق قبل أن يطرحه بروتش Bruch عام ١٩٨٨ ، ومع ذلك يمكن التأريخ لهذا المفهوم ب بدايات الإشارة إلى مفهوم الوعي بالمعرفة Metacognition الذى طرحه فلافل Flavell عام ١٩٧١ ، والذى عرفه بأنه " قدرة الفرد على التفكير فى عمليات التفكير الخاصة به ، ومعرفته بعملياته المعرفية . وقد جاء طرح بروتش لمفهومه الجديد نتيجة

* ملخص رسالة دكتوراه فى علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .

** مدرس علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

ملاحظته أن الدراسات التي عنيت بدراسة الوعي بالمعرفة - فى مجال دراسة الإبداع - اقتصر اهتمامها على الجانب المعرفى من العملية الإبداعية ، ولم تتقدم للإحاطة بجميع صور الوعي التى تصاحب هذه العملية ، لهذا اقترح بروتش مفهوم الوعي بالإبداع ليشير به إلى الوعي بالعمليات المعرفية والوجدانية والجسمية (الحسية والحركية) ، التى تصاحب مسار العملية الإبداعية ، وتؤدى بالفرد إلى الوصول إلى فكرة أو منتج جديد .

ولأن مفهوم الوعي بالإبداع جاء امتدادا للجهود السابقة على ظهوره ، خاصة فى مجالى دراسة الوعي بالمعرفة ودراسة العملية الإبداعية ، فإن مستخدمى هذا المفهوم واجهوا تحديا أساسيا ، تمثل فى ضرورة تغلبهم على المشكلات التى أثارت حول المفاهيم الأقدم التى ارتبطت به (مثل الوعي بالمعرفة ، والاستبطان ، والعمليات التنفيذية) ، وعلى رأسها مشكلتا التعريف والقياس .

وإذا انتقلنا من المفهوم الأول (الوعي بالإبداع) إلى المفهوم الثانى (الأسلوب الإبداعى) ، نجد أن صور الخلط والغموض مازالت ماثلة أمامنا ، على الرغم من أن الجهود فى هذا المجال كانت أكبر وأقدم . فالأسلوب الإبداعى هو أحد المفاهيم التى لاقت اهتماما متزايدا منذ سبعينيات هذا القرن ، خاصة بعد أن طرح ميشيل كيرتون نظريته عام ١٩٧٦ عن الأسلوب الإبداعى المعروف باسم : التكيفية - التجديدية ، حيث وصف كيرتون الأسلوب الإبداعى بأنه بعد للشخصية يمتد بين طرفين : أولهما ، التكيفية ، والثانى هو التجديدية . فعندما يواجه الفرد مشكلة ما ، فإما أنه يبحث عن حل لها مستعينا بالقواعد التقليدية المتعارف عليها ، أو وجهات نظر الجماعة التى ينتمى إليها ، حيث يوصف - عندئذ - نواسلوب تكيفى ، أو أنه يبحث بأسلوب آخر ، فيقوم بإعادة بناء المشكلة ، أو إعادة تنظيمها ورؤيتها من زوايا جديدة ، متحررا أثناء ذلك من

المعتاد والمألوف ، وعندئذ يوصف بأنه ذو أسلوب تجديدي . وقد كان الفرض الذى حاولت نظرية كيرتون أن تختبره - من البداية - هو تقدير العلاقة بين المستوى الإبداعى (حيث التركيز على قياس أقصى أداء لدى الفرد كما ينعكس فى مقاييس القدرات مثلا) ، والأسلوب الإبداعى (حيث التركيز على تفضيلات الأفراد للأداء) .

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لنظرية كيرتون ، ودفعها للاهتمام بدراسة الأسلوب الإبداعى ، فإن الأمر لم يكن قاصرا عليها ، حيث قدم باحثون عديون (مثل جيلفورد ، وستيرنبرج ، ويبرد) محاولات أخرى لوصف الأسلوب الإبداعى ، كان من أبرزهم جيلفورد ، الذى كان قد تناول الأسلوب الإبداعى فى إطار نظريته الشهيرة لبناء العقل ، بوصفه الميل إلى التفكير الافتراقى ، أى الميل للبحث عن الجدة والاختلاف ، والابتعاد عن المألوف والمعتاد .

وبين جهود كيرتون لدعم نظريته التى تدعو للفصل بين الأسلوب الإبداعى والمستوى الإبداعى نظريا وإجرائيا وقياسيا ، وجهود جيلفورد وزملائه للربط بين الأسلوب الإبداعى (الافتراقى) ، وباقى مكونات نموذج بناء العقل ، وجهود ستيرنبرج ، ويبرد ، وغيرهما لاختبار أى أساليب الشخصية أكثر ارتباطا بالإبداع ، نشطت الدراسات فى هذا المجال بحثا عن نظرة تكاملية لدراسة تأثير متغيرات الشخصية (المعرفية والوجدانية والأسلوبية) فى الإنتاج الإبداعى للأفراد .

ونأتى - أخيرا - إلى المفهوم الأكثر قدما من المفهومين السابقين ، وهو مفهوم الحل الإبداعى للمشكلات ، الذى ارتبط انتشار استخدامه ببحوث تنمية الإبداع ، وما نتج عنها من برامج تدريب . فمعد تزايد الاهتمام فى حقبتي الخمسينيات والستينيات بتنمية القدرات الإبداعية من خلال باحثين ، مثل

الكس أوسبورن Alex Osborn ، وبارنز Parnes ، وجوردون Gordon ، وفرنس Prince ، وجد مصممو البرامج فى نماذج حل المشكلات مدخلا جيدا لفهم ووصف العملية الإبداعية ، والمراحل التى تمر بها . ووضع الباحثون - على هذا الأساس - عدة نماذج لوصف مراحل العملية الإبداعية ، ناظرين إلى الإبداع بوصفه حالة خاصة من حالات حل المشكلات ، وقد أطلقوا على نماذجهم - تمييزا لها عن النماذج التى تصف مراحل حل المشكلة - " نماذج الحل الإبداعى للمشكلات . واستندت نماذج الحل الإبداعى للمشكلات إلى تعريفات للعملية الإبداعية ، تؤكد التشابه بين مراحل حل المشكلات ، ومراحل الوصول للإنتاج الإبداعى ، والفرق بين الحالتين هو فرق فى طبيعة الإنتاج النهائى ، الذى يجب أن يتسم - فى حالة الإبداع - بالجدة والملاعة .

ويمكن تمييز الحل الإبداعى للمشكلات عن باقى صور الإبداع الأخرى بتوضيح المقصود بكل من مفهوم المشكلة ، ومفهوم حل المشكلة ، ومفهوم الإبداع ، فى سياق تناولنا للمفهوم المركب "الحل الإبداعى للمشكلات" .

فتعرف المشكلة بأنها أى موقف يدركه الفرد على أنه ينطوى على تعارض بين الوقائع الراهنة والأهداف المرغوب تحقيقها ، مما يخلق فجوة بين ما هو متحقق فعلا وما يؤمل تحقيقه . أو بعبارة أخرى ، وجود فجوة بين ما هو ممكن وما هو كائن ، أما حل المشكلة فيقصد به الإجابة عن الأسئلة التى تنطوى عليها المشكلة . ولأن المشكلات التقليدية (محكمة البناء) تتطلب تفكيراً اقترابياً ناقداً ، فى حين أن المشكلات غير التقليدية (ضعيفة البناء) تتطلب تفكيراً افتراقياً إبداعياً ، لهذا فإن حل المشكلة فى الحالة الأولى يسمى بالحل التقريرى للمشكلات ، أو بالحل الناقد للمشكلات ، فى حين يسمى فى الحالة الثانية بالحل الإبداعى للمشكلات .

وفى ضوءه ماسبق ، تمثل الدراسة الراهنة إحدى المحاولات المبذولة لسد الفجوة فى دراسة المفاهيم الثلاثة السابقة المتصلة بالإبداع (الوعى بالعمليات الإبداعية ، والأسلوب الإبداعى ، والحل الإبداعى للمشكلات) . وهى بذلك تحاول - من ناحية - أن تسد نقصا فى دراسة مفهوم الوعى بالإبداع ، حيث إن هذا المفهوم - منذ أن طرح فى عام ١٩٨٨ - لم تجر عليه دراسات تجريبية لاختبار صحة الفروض التى قدمت بصده . كما تحاول الدراسة - من ناحية ثانية - أن تحسم التعارض فيما يتصل بالتحقق من فرض كيرتون عن العلاقة بين الأسلوب الإبداعى والمستوى الإبداعى . وذلك من خلال اختبار هذه العلاقة فى ظل متغير آخر ، وهو الوعى بالإبداع ، مفترضة أن هذا المتغير الأخير قد يعمل كمتغير معدل لهذه العلاقة . كما تحاول الدراسة أن تسهم - أيضا - فى حسم التعارض بين الدراسات فيما يتصل بالفروق بين التجديدين والتكيفيين فى كفاءة حلهم للأنماط المختلفة من المشكلات . وأن تسهم فى حسم التعارض بينها - كذلك - فيما يتصل بتأثير الخبرة الأكاديمية فى زيادة وعى الأفراد بعملياتهم النفسية أثناء حل المشكلات ، وفى زيادة كفاءة حلهم لها .

ومن ثم هدفت الدراسة الراهنة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

أولا : إلى أى حد ترتبط كفاءة الأفراد فى حل المشكلات (ضعيفة البناء ومحكمة البناء) بأسلوبهم الإبداعى ، ووعيتهم بعملياتهم الإبداعية ، وماهى وجهة هذه الارتباطات ؟

ثانيا : هل يختلف شكل وقوة العلاقة بين الأسلوب الإبداعى والمستوى الإبداعى (متمثلا فى متغيرات كفاءة الحل الإبداعى للمشكلات) فى ظل اختلاف درجة الوعى العام بالعمليات الإبداعية (أى الوعى التقريرى والوعى الإجرائى بهذه العمليات) ؟

ثالثا : هل توجد فروق جوهرية بين الأكثر وعيا بعملياتهم الإبداعية والأقل وعيا بها فى كفاءتهم فى حل المشكلات (ضعيفة البناء ومحكمة البناء) . بحيث يمكننا أن نتوقع وجود تأثير محتمل لوعى الفرد بالإبداع فى كفاءة حله للمشكلات متباعدة البناء ؟ وبالمثل هل هناك فروق جوهرية بين نوى الأسلوب الإبداعى التجسدي ونوى الأسلوب التكييفى فى كفاءتهم فى حل الأنماط المختلفة من المشكلات ، بحيث يمكننا- أيضا- توقع تأثير محتمل لأسلوب الفرد الإبداعى فى كفاءة حله للمشكلات ؟ وأخيرا هل يؤثر تفاعل كل من الوعى بالعمليات النفسية والأسلوب الإبداعى فى زيادة كفاءة الأفراد فى حل الأنماط المختلفة من المشكلات ؟

رابعا : إلى أى حد ترتبط كفاءة الأفراد الإبداعية عند حل المشكلة ضعيفة البناء بكفاءتهم التقريرية عند حل المشكلة محكمة البناء ؟ وهل توجد فروق فى أداء الأفراد على هذين النوعين من المشكلات ؟ .

خامسا : هل توجد فروق دالة بين نوى الخبرة بحل المشكلات وقليلى الخبرة بها فى كفاءة حلهم الإبداعى والتقريرى لها ؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة ، أعد الباحث ثلاثة أنواع من بطاريات المقاييس ، تضمنت بطارية الوعى العام بعمليات الحل الإبداعى للمشكلات ، وبطارية الأسلوب الإبداعى ، وبطارية المهام أو المشكلات . وتضمنت البطارية الأخيرة مشكلتين : الأولى تتعلق بتحسين إحدى المنتجات الصناعية (مشكلة ضعيفة البناء - تستثير التفكير الإبداعى) ، والثانية مشكلة اجتماعية من الحياة اليومية (مشكلة محكمة البناء - تستثير التفكير الناقد) . وقد طبقت بطارية المقاييس هذه - بعد التحقق من كفاءتها القياسية (الثبات والصدق) - على عينة

من ٤١٨ من الطلبة الجامعيين ، منهم ١٦٦ من الذكور بنسبة ٤٠٪ و ٢٥٢ من الإناث بنسبة ٦٠٪ . بلغ متوسط أعمارهم (١٩٦ ± ١٩) ، وقد سحبت العينة من ثلاث جامعات مصرية (القاهرة ، وعين شمس ، وحلوان) ، وذلك من سبعة أقسام علمية . وقد روعى تمثيل الفرق الدراسية المختلفة عند اختيار أفرادها من كل قسم علمي . وقد روعى عند تقسيم العينة إلى مجموعات فرعية المضاهاة بينها على متغيرات النوع ، والعمر ، والذكاء ، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي (متمثلاً في : تعليم الوالدين ، وعدد حجرات المنزل) .

وقد بينت نتائج الدراسة مايلي :

١ - وجود ارتباط إيجابي دال بين كفاءة حل الأفراد للمشكلات من ناحية ، وكل من وعيهم بعملياتهم الإبداعية وأسلوبهم الإبداعي من ناحية ثانية . سواء اتصل ذلك بالكفاءة العامة لحل كلا النوعين من المشكلات (الإبداعية ضعيفة البناء والتقريرية محكمة البناء) ، أو اتصل بالمؤشرات النوعية للكفاءة الإبداعية (استشفاف المشكلات ، والطلاقة ، والأصالة ، والتفصيل) والمؤشرات النوعية للكفاءة التقريرية (استنتاج الأسباب ، وإنتاج الحلول التقريرية ، وتقديم الحجج) .

٢- إنه على الرغم من وجود ارتباط إيجابي بين الأسلوب الإبداعي وكفاءة حل كلا النوعين من المشكلات ، في ظل وجود درجة مرتفعة من الوعي . وعلى الرغم من اختفاء هذا الارتباط الدال في ظل الدرجة المنخفضة من الوعي ، فإن الفروق في معاملات الارتباط بين مجموعتي : الوعي المرتفع ، والوعي المنخفض كانت ضعيفة ، مما يجعل من الصعب استنتاج أن الوعي هو المسئول عن الارتباط بين الأسلوب الإبداعي وكفاءة حل المشكلات ضعيفة البناء .

٣ - إنه على مستوى المتوسط العام لأداء الأفراد على نوعى المشكلات ، لا يوجد فرق فى أداء الأفراد على المشكلة ضعيفة البناء مقارنة بالمشكلة محكمة البناء ، وفى المقابل بينت نتائج الارتباطات وجود علاقة - على مستوى أداء كل فرد - بين قدرته على حل المشكلة ضعيفة البناء ، وأدائه على المشكلة محكمة البناء . أى أن من يستطيع أن يتفوق فى حل النوع الأول من المشكلات (ضعيفة البناء) ينجح كذلك فى حل النوع الثانى منها (محكمة البناء) . ومن يؤدى أداء ضعيفا على حل المشكلة ضعيفة البناء ، يؤدى أداء ضعيفا - أيضا - على المشكلة محكمة البناء .

٤ - يفوق التجديديون نظراهم التكيفيين فى كفاءة حلهم الإبداعى للمشكلة ضعيفة البناء . وكفاءة حلهم التقريرى للمشكلة محكمة البناء (متمثلة فى الدرجة الكلية) ، وتظهر هذه الفروق - بوضوح - فيما يتصل بمؤشرين من مؤشرات الكفاءة الإبداعية ، وهما : أصالة الطول المقترحة ، والتفصيل فى توضيح هذه الطول . وفيما يتصل بجميع مؤشرات الكفاءة التقريرية (استنتاج الأسباب ، وإنتاج الطول التقريرية ، وتقديم الحجج) .

٥ - يفوق المرتفعون فى درجة وعيهم بعملياتهم الإبداعية المنخفضين فى درجة هذا الوعى فى كفاءة حلهم الإبداعى للمشكلة ضعيفة البناء ، وكذلك فى كفاءة حلهم التقريرى للمشكلة محكمة البناء .

٦ - وجود فروق دالة بين مرتفعى الخبرة بحل المشكلات ضعيفة البناء أو محكمة البناء ، ومنخفضى الخبرة بحل هذه النوعية من المشكلات فى كفاءة حلهم الإبداعى لها . وكفاءة حلهم التقريرى لها . وفى ميلهم للأسلوب التجديدى . فى حين لا توجد فروق بين المرتفعين والمنخفضين فى درجة خبراتهم الأكاديمية وفى درجة وعيهم بعملياتهم الإبداعية .

وقد نوقشت النتائج السابقة فى ظل اتساقها أو اختلافها مع فروض الدراسة ومع نتائج الدراسات السابقة فى المجال ، ثم بذلت محاولة لتفسير أهم هذه النتائج ، مع توضيح الدلالات النظرية والتطبيقية لها ، وحدود تعميمها . وفى النهاية تم إلقاء نظرة أكثر شمولاً على الدراسة ككل ، لتوضيح مايمكن أن تسهم به فى مجال دراسة الإبداع والحل الإبداعى للمشكلات ، وما يمكن أن تأثيره من أسئلة يمكن أن ترشد البحوث المستقبلية .

المؤتمر الدولي الثالث للمرأة الريفية *

٢-٤ أكتوبر ٢٠٠٢

نادية حليم**

عقد المؤتمر الدولي الثالث للمرأة الريفية في مدريد (إسبانيا) في الفترة من ٢ - ٤ أكتوبر ٢٠٠٢ ، برئاسة الملكة صوفيا ملكة إسبانيا. حضر المؤتمر ١٥٠٠ مشارك يمثلون أكثر من تسعين دولة من دول قارات العالم . سبق هذا المؤتمر لقاءان آخران : الأول عام ١٩٩٤ في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ، والآخر عام ١٩٩٨ في ملبورن بأستراليا ، وتقرر أن يكون المؤتمر الدولي الرابع عام ٢٠٠٦ في إحدى الدول الإفريقية . قدمت في المؤتمر حوالي ٩٠ ورقة تمت مناقشتها في ١٥ ورشة عمل ، بالإضافة إلى : جلسة الافتتاح ، والجلسة الختامية ، وعدد من المحاضرات العامة .

* Third World Congress of Rural Women, Madrid - Spain, 2-4 October, 2002.

** مستشار . علم الاجتماع ، قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنتائية .

المجلة الاجتماعية القومية . المجلد التاسع والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٢ .

أهداف المؤتمر

يهدف المؤتمر إلى عرض تجارب الدول الممثلة ، وتبادل الخبرات حول الجهود والبرامج التي تسعى إلى تحقيق حياة أفضل للمرأة الريفية ، وإقرار المزيد من العدالة والمساواة ، لاسيما في توزيع الموارد وامتلاكها ، وأهمية احترام حقوق الإنسان ، وتحقيق الذات والكرامة ، وإقرار السلام الاجتماعى ، والممارسة الديمقراطية .

المحاور الرئيسية

- تناولت محاور المؤتمر مجالات متعددة نجلها فيما يلى :
- المرأة الريفية في القرية الكونية .
 - النوع ، والتنمية المستدامة ، والأمن الغذائى .
 - العولمة والفقر .
 - العدالة الاجتماعية .
 - دور المرأة في قطاع الزراعة .
 - السمات الديموجرافية ، والهجرة .
 - النمو التكنولوجى ، والبحث العلمى ، وتحديث الريف .
 - الإعلام ودوره في التنمية الريفية .
 - النوع والسياسات العامة .
 - القيادة والتنمية .
 - المؤسسات والشبكات الداعمة للمرأة الريفية .
 - التعاون الدولى والمساعدات الموجهة إلى التنمية الريفية .

جلسة الافتتاح

اشتملت جلسة الافتتاح على كلمة الملكة صوفيا ، ومحاضرة افتتاحية عن المرأة الريفية فى القرية الكونية (أو الكوكبية) . تركزت كلمة الملكة صوفيا على أهمية حصر الإنجازات المتحققة فى الفترات التى انقضت ما بين انعقاد المؤتمر الأول والثانى وحتى المؤتمر الحالى ، وأهمية متابعة التوصيات التى خرجت بها اللقاءات السابقة ، لاسيما ما يتعلق منها بالممارسة الديمقراطية ، وتحقيق الذات والحرية والكرامة ، والشعور بالأمن ، ومحاربة الفقر ، وزيادة نسب مشاركة المرأة ، واستخدامها للتكنولوجيات المتطورة فى مجال الزراعة . وتشير الكلمة إلى استمرار مظاهر عدم المساواة النوعية بمستويات مختلفة بين نول العالم ، رغم ما تحقق من إنجازات عبر العقود القليلة الماضية . كما أشارت إلى أهمية ما سيسفر عنه هذا اللقاء من قضايا واقتراحات ، والاستفادة منها فى رسم السياسات والتخطيط للبرامج التى تسعى لتحسين وضع المرأة الريفية على مستوى نول العالم .

أما المحاضرة العامة الافتتاحية ، فقد ركزت على مفهوم كرامة الإنسان ، واعتبار الفقر والجوع من أهم أعداء الكرامة الإنسانية ، وأن المرأة من أكثر الفئات معاناة منها ، لا سيما فى إطار ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية سريعة ، وتغير فى أساليب الإنتاج ، ومستوى المهارات التى يتعين أن تتمتع بها الموارد البشرية .

هذه التغيرات تعكس ردود فعل متباينة ، سواء كان على المجتمعات بينها وبين بعضها ، أو على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد . وهناك من استفاد من هذه التحولات ، وهناك أيضا من ازداد فقرا وتهميشا ، فالجوع ، والفقر ، وإهدار حقوق الإنسان ، وتدهور البيئة ، وعدم المساواة ، مشكلات تعاني منها

المرأة أكثر من أى فئات أو شرائح سكانية أخرى .

يضاف إلى ما سبق المعاناة من نقص الموارد ، وفقر حيازتها ، ونقص المهارات ، وتدنى مستوى التعليم ، وقلة فرص العمل المدفوع الأجر ، ووطأة الأعباء المنزلية التى تتحملها كاملة وبمفردها ، وعدم وضوح احتياجاتها فى خطط الدولة وبرامجها ، لا سيما وشريحة النساء العائلات لأسر فى تزايد مستمر . ويؤدى التمييز الحالى بين الذكور والإناث إلى أهمية مراجعة المعايير التقليدية لتقسيم الأنوار بين الذكور والإناث ، وخلق المؤسسات والشبكات الداعمة للمرأة الريفية ، ووضع مؤشرات لمتابعة الإنجازات المتحققة ، وحجم الاستثمارات الموجهة إلى مشروعات تنمية المرأة الريفية .

تتابعت جلسات المؤتمر ، ونوقشت - من خلال الأوراق المقدمة - الأوضاع فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة . ورغم تباين القضايا ذات الأولوية بين هاتين المجموعتين ، فإن المشاركين جميعا اتفقوا على أن التنمية المستدامة لا تتم إلا بمشاركة كل أفراد المجتمع ، وضمان المساواة فى فرص الحصول على الموارد ، وضرورة إنشاء منظمات للمرأة الريفية توحد صفوفها وتدافع عن مصالحها ، وتسعى إلى إزالة الشعور لديها بالنونية أو النقص ، إضافة إلى أهمية مراجعة القوانين والتشريعات التى تؤكد على التمييز النوعى .

أكد المشاركون - أيضا - أن الاستثمار فى المرأة يعد أداة رئيسية فى جهود مواجهة الفقر والحد من آثاره ، كما أكلوا دور المرأة المحورى والهام فى مجال الزراعة ، باعتبارها العمود الفقرى للتنمية بصفة عامة ، والتنمية الريفية على وجه الخصوص . إلا أن عرض قضايا دول الشمال ودول الجنوب أوضح البون الشاسع بين القضايا محل الاهتمام لدى هؤلاء وأولئك .

انصب الاهتمام فى الدول المتقدمة على أهمية توفير منتج زراعى صحى

وأمن ، ورفع درجة احترام البيئة وصيانتها ، وحماية المزارع الصغيرة والمتوسطة ، ومساعدة المزارعين على أن يكون إنتاجهم متكيفاً وتوقعات المستهلكين من جانب ، وقادراً على المنافسة به فى أسواق العالم من جانب آخر . وتركز الاهتمام - أيضاً- على أهمية تحسين ظروف الحياة فى الريف بما يجعله أكثر جذباً للناس ؛ لكى يعيشوا ، ويعملوا ، ويستقروا . وضرورة تشجيع التنوع فى الإنتاج ، مع حماية مذاق هذا المنتج الذى يحافظ بدوره على التخصص فيه ، والطلب عليه فى الأسواق العالمية .

أما مشكلات المرأة الريفية فى هذه المجموعة من الدول ، فقد تمثلت فى نقص البنية الأساسية والخدمات الصحية ، والمدارس ، والصحانات ، والمواصلات ، مع معاناة أكبر من الفقر ، ونقص المهارات والمعلومات ، وفرص العمل التى يمكن للمجتمع الزراعى أن يولدها ، وامتلاك الأرض وإدارتها .

أما عن وضع المرأة الريفية فى دول العالم النامى ، فقد انصبحت على ما تبذله المرأة الريفية من جهد متواصل ، فى إطار معاناة أكبر من تأثير العولة ، وظروف فقر متزايد ومضاعف بسبب كونها امرأة ، وفى ظل أوضاع اجتماعية متردية ، وحرمان من الخدمات الأساسية ، وسيطرة الرجل على الموارد الزراعية ، وضالة فرص العمل ، ومجالاته المتاحة أمامها ، وتدنى مستوى التكنولوجيا المستخدمة ، وإحساس المرأة المتدنى بالذات والقدرات ، وأشكال التمييز المؤيدة بالقوانين والتشريعات والقيم والعادات .

ومع اختلاف هذا الطرح بين دول متقدمة وأخرى نامية ، إلا أنها أجمعت فى التوصيات على القنوات التالية :

- لم يعد بالإمكان إنكار أن التنمية البشرية تعنى تنمية الذكور والإناث على السواء .

- وأن جهود الحد من الفقر لا يمكن أن تتجاهل أن النساء هن أفقر الفقراء وأكثر المعانين ، وأن المرأة هي أبعد ما تكون عن المشاركة الفعلية فى مواقع صنع القرار ، وأن وعيا زائفا لدى المجتمع ولديها عن القدرات والإمكانات ، وجهلا بما هو مقر لها من حقوق وواجبات . والمشكلة الحقيقية هي أن صناع القرار والمخططين وواضعى السياسات لا يقرون بوجود هذه الفجوات ، وهذه المؤشرات .

- إن خروج المرأة الريفية من شرنقة الفقر والتهميش يحتاج أولا إلى إرادة سياسية ، وإيمان من جانب صنّاع القرار بأن هناك مشكلة لا يمكن تجاهلها ، تدعمها الأرقام والبيانات ، وتحتاج إلى أن توضع قيد الحل فى البرامج والسياسات ، وتوزيع الاستثمارات ، وأن يكون لهذه البرامج والسياسات مؤشرات ومقاييس للوقوف على كم وكيف المتحقق من إنجازات ، فليست العبرة فى نسبة من يتمتعن ، بل فى نسبة المحرومات من إشباع هذه الاحتياجات .

- يحتاج السلام فى العالم إلى خلق عالم يناسب كل الناس لكى يتعاملوا معه ، وبناء الكبارى بين الشرق والغرب ، وعبر الحواجز السياسية من أجل تعاملات إنسانية ، تجعل الإنسان فى كل مكان فى العالم فى قلب القرن الحالى وليس متأخرا عنه بعدة قرون . الفقر يتزايد ، والذين يموتون من الأمراض يتزايدون ، والامية تتزايد لا سيما فى الريف على وجه الخصوص . والاحتياج ملغ لتغيير الفكر لكى تكون حقوق الإنسان ، وحقوق المرأة ، والإحساس بالكرامة مطلبا يسعى الجميع لإقراره ، ولا يكون هناك حديث حول أنوار للرجل وأنوار للمرأة ، بل ينصب كل حديث حول حقوق الإنسان ، ومقدار ما يتمتع به كل فرد من هذه الحقوق .

السياسات الاجتماعية عبر القوميات تحديات التنمية الجديدة للعولمة

تحرير

موراليز جوميز دانيال*

عرض

هدي مجاهد**

يكتسب هذا المؤلف وضعاً متميزاً لتناوله موضوع السياسات الاجتماعية في علاقتها بالتنمية الإنسانية من منظور يتعدى السياق القومى للسياسات إلى السياق العابر للقوميات المتعددة ، ومثيراً للقضايا المرتبطة به - الأخلاقية ، والاقتصادية ، والسياسية - فى مجالات الصحة والتعليم والتوظيف فى الدول النامية . ويركز على الجدل الدائر حول خصائص السياسات الاجتماعية على مستوى تداخل القوميات مقدماً للمجتمع الأكاديمي والمشتغلين بالسياسات العامة والهيئات والمنظمات الفاعلة فى مجال التنمية الاجتماعية إضافة علمية جديدة .

Morales - Gómez, Daniel (ed.), *Transnational Social Policies: The New Development * Challenges of Globalization*. Earthscan Publications Ltd., London, 1999.

** مستشار ، أستاذ علم الاجتماع ، قسم بحوث المجتمعات البدوية والريفية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية .

وقد اشترك فى الكتاب تسعة من المتخصصين فى مجال بحوث السياسات الاجتماعية ، والخدمة الاجتماعية ، والاقتصاد والعلوم السياسية ، ومراكز البحوث الاجتماعية ، ومعظمهم يعمل فى دول نامية (أمريكا اللاتينية ، وآسيا ، وإفريقيا) ، وهو ما أعطى الكتاب خبرة تجارب بعض الدول النامية فى مجال تأثير العولمة على الدول القومية .

ويضم الكتاب ستة مقالات رئيسية ، بالإضافة إلى مقدمة وفصل ختامى . وتناقش المقالات تحديات التخطيط للسياسات الاجتماعية عبر القوميات بهدف تحقيق التوازن الاجتماعى فى الدول المختلفة ذات التباينات الاقتصادية والسياسية ، وتؤكد على الحاجة الملحة لفهم كيفية صنع السياسات الاجتماعية فى ظل سيادة العولمة ، وإستحالة الفصل بين السياسات العامة والسياسات الاجتماعية .

ويهدف الكتاب إلى مناقشة التحديات النظرية والتطبيقية التى تواجه الدول النامية عند التصدى لإصلاح السياسات الاجتماعية ، ووضع هذه الرؤية الإصلاحية على أجندة التنمية . كما يهدف إلى تحديد المشكلات المطلوب من الدول النامية مواجهتها إذا ما رغبت فى الوصول إلى مستويات للتنمية الاجتماعية والإنسانية أفضل . ويطرح البدائل والاختيارات التى تواجه المجتمعات للتعبيل بالتنمية فى سياق الإصلاحات السياسية . وقد تعرض الكتاب لمناقشة عدة قضايا محورية مثل :

- قضية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى .
- قضية تأثير التيارات عبر القومية المؤيدة والمشجعة لإصلاح السياسات العامة .
- قضية الصراع الداخلى الذى يضعف الوفاق المطلوب لدعم الدولة - القومية .

وفى أسلوب وطريقة تقديم البرامج . فمدلول إصلاح السياسة الاجتماعية يمدنا بإطار مفاهيمي وتحليلي لاختبار العلاقة بين الاتجاهات والمسارات المختلفة المتعاملة مع إدارة رأس المال الاجتماعى والاقتصادى وإعادة توزيعه .

ومن المفيد فى هذا المجال التأكيد على الاختلاف بين مفهوم إصلاح السياسة الاجتماعية ومفهوم الإصلاح الاجتماعى Social reform ، فالمفهوم الأول يعتبر إحدى آليات الإصلاح الاجتماعى ، أما الإصلاح الاجتماعى فيشير إلى تحقيق المساواة والعدالة فى إطار نظام أشمل للسياسات العامة والاتجاهات والمؤسسات والخدمات من خلال إتاحة فرص متكافئة .

وأجندة الإصلاح الاجتماعى المطروحة اليوم لا تعتمد على قضايا منفردة single issue مثل قضية التحديث ، وتحسين نوعية الحياة فى المراكز الحضرية ، وقضية البيئة ، وخلق عمالة مبدعة وغيرها من القضايا ؛ لأن تناول القضايا المنفردة لا يحقق الإصلاح الاجتماعى على المدى الطويل باعتباره استجابة لأهداف قصيرة المدى . ولذلك فإن الأجندة تقوم على مفهوم التكامل فى إصلاح السياسات الاجتماعية .

هذه التفسيرات لا تتواءم مع نموذج دولة الرفاهية الذى عرف فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين ، وأصبح من الأمور الحتمية إصلاح السياسات العامة - بصفة عامة - والسياسات الاجتماعية بصفة خاصة ، باعتبارها أحد مظاهر التعبير عما يعرف اليوم "بنموذج التنمية الجديد" الذى يقوم على إعادة تحديد دور الدولة القومية nation - state ، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى المستندة إلى فكرة تحرير الأسعار ، وإعادة تنظيم الأسواق ، والحد من الدعم ، وإلغاء الحواجز التجارية ، وخصخصة عمليات الدولة ، وفتح باب المنافسة على مصراعيه .

- قضية أزمة الموارد التي توزع عادة توزيعاً غير عادل .

وقد رثى قبل عرض محتوى الكتاب وأقسامه وفصوله ، إلقاء الضوء على بعض الأبعاد النظرية ذات العلاقة بموضوع السياسات الاجتماعية وإصلاح السياسات .

فالسياسات الاجتماعية تتعرض لإصلاحات جذرية أوضحتها الأجندة النوية المعبرة عن التغيرات العالمية التي اجتاحت معظم القطاعات والمناطق والدول . وقد أكدت التجارب العملية على المعانى المختلفة المشيرة إلى إصلاح السياسات الاجتماعية فى إطار سياقات وقطاعات مختلفة ، بالرغم من أن معظم سياسات التنمية الاجتماعية وضعت لتلبية الاحتياجات الأساسية ، ولكن النظرة إلى هذه السياسات الاجتماعية قد تغيرت وفقاً للتغير الحادث على المستوى العالمى الذى أصبح ينظر إليها فى تفاعل متبادل مع نظم السياسات العامة .

وإصلاح السياسات الاجتماعية Social Policy Reform يشير إلى معنيين : أولهما يؤكد على المدلول القيمى للإصلاح إذا ما اتخذ كإطار مرجعى موجه ومنظم وحاكم للنظم المسئولة عن تحقيق العدالة والمساواة ، وثانيهما ينظر إلى إصلاح السياسات الاجتماعية كعملية تغيير مستمرة فى عدد من السياسات العامة والبرامج بهدف إعادة التكيف والتغير أو الحد منها ، وتقديم حلول أكثر فاعلية ودقة .

ووفقاً لهذا المنظور ، فإن إصلاح السياسة الاجتماعية يقوم على اتخاذ قرارات مرشدة وموجهة بقيم تتعلق بتخصيص الموارد ، وهو ما يستدعى إعادة هيكلة بعض السياسات المختارة ؛ لكى تتلاءم مع نمط جديد من المنظمات الاجتماعية - السياسية ، نمط لا يستند إلى نموذج دولة الرفاهية ، وإنما يعتمد على مقاييس تصويبية فى النظم لإحداث تغييرات فى الأهداف ، وفى التخطيط ،

وهذه التغيرات تحتاج إلى أشكال جديدة من التكامل الاقتصادى والاتفاقات التجارية الحرة .

فى إطار هذا السيناريو ، نجد أن إصلاح السياسة الاجتماعية يشكل أحد عناصر ومكونات أجندة سياسة التنمية العالمية development policy التى تحاول مواجهة قضايا أساسية ، مثل : التوظيف ، والفقر ، وتدنى مستويات التنمية الاجتماعية والإنسانية .

وفى سياق هذه المتغيرات الضاغطة ، أصبحت السياسات العامة من الأمور التى تتعدى الحدود الجغرافية والثقافية للنولة القومية .

وسادت العولمة بمفهومها الحديث الذى يعبر عن شبكة مركبة من علاقات القوى بين الدول القومية بأسلوب وطريقة أشمل وأعمق مما كانت عليه فى الماضى . فالعولمة - منذ التسعينيات - تتسم بسرعة وعمق التأثير فى صياغة المجتمعات رغم اختلاف أنماطها ، فهى عملية اختراق لنسق الأخلاقيات القومية من خلال بث مجموعة من القيم عبر الاقتصاد والتجارة والاتصالات .

ففى عالم العولمة لا تمتلك النولة القومية القدرات والإمكانات التى تمكن من إيجاد وخلق شبكة للأمان الاجتماعى القومى ، خاصة مع تقلص المساعدات الخارجية التى كانت سندا أساسيا ، وهى تمثل تحديا فى تحقيق مبدأ الكفاية والكفاءة العالية للصمود أمام القوى الخارجية المخترقة ، وتفشل فى تحقيق تنمية اجتماعية وإنسانية .

نعود إلى عرض ومناقشة الفصول أو المقالات التى يضمها الكتاب والتى من المفيد أن نستعرض محتوياته .

يضم الكتاب ثلاثة أقسام رئيسية ، ويندرج تحت كل قسم مجموعة من الفصول .

القسم الأول : بعنوان التحديات الجديدة ، ويضم فصلين : الفصل الأول عن السياسة الاجتماعية والنظام الاجتماعى فى مجتمعات عابرة للقوميات لأندريه بيريه بالتودانو Andrés Pérez Baltodano ، والثانى عن قضايا السياسة الاجتماعية فى نهاية القرن العشرين ، وأعدده لويس راتينوف Luis Ratinoff .

القسم الثانى : من الكتاب بعنوان السياسات الاجتماعية من أجل المنافسة والمساواة ، ويندرج تحته أربعة فصول : الأول بعنوان الغرب ووسط إفريقيا : السياسة الاجتماعية من أجل إعادة البناء والتنمية ، وأعدده تاد أكين آينا Tade Akin Aina ، والثانى صحارى إفريقيا : مجتمع ينحرف نحو السياسات الاجتماعية كتبه كواكى أوسى - هويدى وأرون بار - أون Kwaku Osei - Hwedié & Amon Bar - on ، والفصل الثالث من هذا القسم وعنوانه جنوب شرق آسيا : لامركزية السياسة الاجتماعية ، وكتبه ترينداد أوستيريا Trinidad S. Osteria ، والفصل الرابع وعنوانه أمريكا : الإصلاح التعليمى ، القوى الخارجية والتحديات الداخلية ، وكتبه جيفرى م . بيورير Jeffrey M. Puryear .

القسم الثالث : ويتضمن فصلا ختاميا بعنوان ، مانع إصلاح السياسة الاجتماعية ولأى شكل من المجتمع ؟ وقد كتبه محرر الكتاب دانيال موراليز جوميز ومعه ماريو توريس - Daniel Morales - Gómez & Mario Torres . A .

هذا الكتاب بمقدمته وبأجزائه الثلاثة وفصوله الستة والخاتمة يقع فى ٢٢١ من القطع المتوسط .

ولعل عرض أهم ما جاء فى الكتاب يلقي المزيد من الضوء على مضمون المقالات . وفى المقدمة الثرية التى كتبها دانيال موراليز جوميز Daniel Morales - Gómez - محرر الكتاب - يقدم فكرة التحول من سياسات اجتماعية قومية إلى سياسات عبر القوميات . وتعتبر المقدمة المدخل الرئيسى لمضمون الكتاب ، إذ يشير إلى التغيرات السريعة على مستوى العالم التى تبشر بتحسين فى مستويات المعيشة والحياة ، مما يترتب عليه ضرورة إعادة النظر فى طبيعة السياسات العامة والتعجيل بإحداث إصلاحات فعالة ومؤثرة ومناهضة فى زمن سادت فيه قناعة عامة بعدم صلاحية نموذج دولة الرفاهية ؛ لعدم ملامته لمطالبات العصر الحديث . ويختلف وقع التغيرات على المجتمعات باختلاف انتمائها للدول المتقدمة أو النامية .

وهذا الاختلاف يصعب معه التوصل إلى حلول عادلة ، حيث عادة ، ما ينتهى الأمر - فى معظم الأحوال - إلى فرض ضغوط وتعرض لخسائر فادحة تتحملها المجتمعات النامية .

خطورة الوضع السائد ترجع إلى خضوع السياسات العامة فى القطاعات الاجتماعية الأساسية - فى الدول المتقدمة والنامية على السواء - لعدد كبير من المنظمات والمؤسسات المالية ، وبالتالى لم تعد الشؤون القومية شئوننا داخلية تتخذ فيها القرارات وفقا للظروف والأوضاع المحلية . ويتم ذلك من منطلق مفهوم الإصلاح الذى يفترض - عند تبنيه - تحسين كفاءة النظم والسياسات العامة ، وتطبيق خطط جديدة تهدف إلى تخفيض العجز ، وتقديم برامج اجتماعية أكثر فاعلية ، وتحسين فى كفاءة الاقتصاد .

وتركز برامج الإصلاح على محاور تتعلق بتحرير السوق ، والخصخصة ، وإخضاع الحكومات للمحاسبة ، وتدخل محدود للدولة فى تقديم الخدمات ، وهو

ما يعنى تقليص دور الدولة فى دعم وتقديم الخدمات .
وقد أثار هذا التوجه عدة قضايا تتعلق بطبيعة وسمات المضمون
الاجتماعى الجديد الموجه للإصلاح السياسى ، والذي تحدده القيم الثقافية
المتعددة الأصول القومية . فالإصلاح السياسى - سواء كان مرغوبا فيه أو
مرفوضا - يثير تساؤلات مرتبطة بطبيعة المجتمع الذى سيخضع له .
ويشير موراليز فى المقدمة إلى انبثاق اتجاه جديد يركز على إصلاح
السياسات الاجتماعية فى إطار إصلاح السياسات العامة بعد فشل نموذج
التنمية القائم على تراكم رأس المال ؛ لقصوره فى تحقيق تنميه عادلة على
المستوى الماكرو .

وقد عكس الاتجاه نحو الإصلاح تحولا ملحوظا فى بعض المفاهيم
المقصودة بالحديث والكفاء والعادل . ورغم اتخاذه أشكالا مختلفة فى ضوء
الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فإن تجارب التطبيق فى إفريقيا
وآسيا وبعض مجتمعات أمريكا اللاتينية قد كشفت عن عوامل مشتركة بينها
أهمها :

- ١ - إن الأهداف تكون قصيرة المدى ، ولكن تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية
والمؤسسية تكون بعيدة المدى .
 - ٢ - إن البعد المالى يتحكم فى تحديد نمط إصلاح السياسات الاجتماعية .
 - ٣ - إن الاستثمارات فى مجال التنمية تتأثر بعدم عدالة توزيع الثروات القومية
وعدم توقع زيادة المساعدات الخارجية .
 - ٤ - تأثير الدين الخارجى - كمعوق أساسى - فى توجيه سياسات الاستثمار
فى القطاعات الاجتماعية فى الدول النامية .
- ورغم هذه العوامل المشتركة ، فإن قصور قاعدة المعلومات فى هذه الدول لا

تمكن من رصد النتائج بأسلوب منتظم وعلمى .

ويؤكد موراليز فى المقدمة على وجود اختلاف واضح فى نتائج التطبيق فى معظم نول أمريكا اللاتينية ، وفى جنوب شرق آسيا ، وفى غرب ووسط إفريقيا ، باختلاف المنطلقات ، وفقا لحالة الاستعداد فى الدول ، وإمكانية التكيف مع سياسات الإصلاح ، وظهور مفاهيم إصلاح السياسات العامة والسياسات الاجتماعية فى خطاب صناع القرار ومتخذيهِ .

وبناء عليه طرح عدة تساؤلات نوقشت فى فصول الكتاب ، وفتحت المجال لمناقشة المعانى المقصودة بالعملية الإصلاحية ، والمخاطر المحتملة لها فى المجتمعات النامية . ومن التساؤلات التى طرحت :

١ - كيف يمكن فهم عملية إصلاح السياسة الاجتماعية ؟

٢ - ماذا نقصد اليوم بمفهوم إصلاح السياسات الاجتماعية فى سياق التنمية الاجتماعية ؟

٣ - هل يصلح مدخل إصلاح السياسة policy - reform فى المجتمعات التى تعاني من قصور فى قاعدة المعلومات المتعلقة بالسياسة العامة ؟

٤ - ما هى الآثار بعيدة المدى لإصلاح السياسات الاجتماعية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

٥ - هل هناك بدائل أخرى مطروحة لإحداث تغيير فى السياسات العامة فى القطاعات الاجتماعية ؟

وقد طرح موراليز أيضا فى المقدمة قضية الفقر ، ووضعها موضع تساؤل من حيث فلسفة إصلاح السياسات الاجتماعية ، وهل تكون موجهة نحو غايات تخفف من الفقر ، أو تحد منه ، أو تهدف إلى تحقيق اهتمامات أكثر إنسانية ، وكما بلورها فى مقولة دالة "هل هى تخفيض حدة الفقر أم تنمية إنسانية" ؟ غير

أن التجارب حتى الآن ، تشير إلى عدم التوصل إلى حل مناسب لهذه القضية .
وقد أشار بوضوح ، إلى أن سياسات الإصلاح الاجتماعى تدرك على أنها
استجابة عملية لمواجهة مشكلات الفقر وتبعاته المركبة : مثل البطالة، وعدم
المساواة ، وأشكال التمييز العنصرى المختلفة التى انعكست بوضوح فى فقدان
الأمان الاجتماعى .

بينما يرى موراليز أهميه إدراك هذا الوضع فى ضوء اعتبارين :
الأول : ربط المشكلات الاجتماعية والتنمية الإنسانية بعدم المساواة نتيجة لعجز
سياسات دولة الرفاهية .

الثانى : افتراض وجود علاقة إيجابية بين مدخل إصلاح السياسات وتحقيق
السياسات الأفضل ، وارتفاع معدلات النمو ، وارتفاع معدلات التنمية
الإنسانية .

وقد أثار هذا التصور بعض التساؤلات مثل :

- لماذا ينظر إلى مدخل الإصلاح على أنه الحل ؟

- ما هى مفاهيم التنمية الاجتماعية التى توجه الإصلاحات السياسية ؟

ويؤكد على أن أجندة التنمية الاجتماعية فى الدول النامية تعنى إجراء
مجموعة من الأفعال والأعمال تخترق القطاعات والسياسات والمؤسسات .
فالتحدى الحقيقى للتنمية الاجتماعية يتطلب التخطيط لسياسات فاعلة ومستمرة
لمواجهة احتياجات الفقر التقليدى . فهى تعد الأساس المنطقى للنمو الاقتصادى ،
وليست نتاج التأثير المترتب على إعادة الهيكلة الاقتصادية . وهذا يؤكد على
أهمية أخذ المجتمع ككل ، وعدم الاقتصار على بعض القطاعات الفردية ، كذلك
يؤكد على أهمية أخذ سياسات التنمية ككل وليست السياسات الموجهة فقط للحد
من الفقر . فالقضية الأساسية ليست الحد من الفقر بمعزل عن السياق الكلى
للسياسات العامة .

- والجديد فى هذا الكتاب هو تأكيده على أن التنمية الاجتماعية تحتاج إلى إعادة النظر ، فلا ينظر إليها كهدف فقط ، وإنما كنسق متكامل .
- وإذا انتقلنا إلى أقسام الكتاب وفصوله نجد أن المقالات تحاول تقديم بعض الإجابات عن التساؤلات المطروحة ، ومن أهم هذه التساؤلات :
- ١ - ما هى الافتراضات السائدة لفهم التنمية والتي على الدول النامية توقعها حتى تتمكن من تبني سياسات الإصلاح ؟
 - ٢ - ما هو تأثير الأجندة الدولية على الدول التى تحاول تطبيق سياسات الإصلاح فى إطار القيم والثقافة القومية ؟
 - ٣ - ما هى المعوقات التى تواجه الدول النامية عند تطبيقها للسياسات التى تعكس مبادئ المساواة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والشاركة ؟
 - ٤ - كيف تستجيب الدول لمطالب الكفاءة والفاعلية عند صياغة السياسات الاجتماعية وتطبيقها وتقديم برامجها ، مع المحافظة على مستويات مقبولة من العدالة الاجتماعية ؟
 - ٥ - ما هى الاعتبارات التى تراعى على المستوى القومى لكى تستطيع الدول تبني الحلول الجديدة مع الاستجابة للمطالب الاجتماعية ؟
 - ٦ - ما هى أنماط السياسات البديلة المتوافرة للدول النامية عند تطبيق سياسات اجتماعية فاعلة فى إطار موارد محدودة ؟
 - ٧ - ما هى المخاطر التى ستواجه الدول النامية إذا ما اتضح عدم ملائمة الحلول لمواجهة متطلبات السياسة الاجتماعية القائمة ؟
- فى القسم الأول من الكتاب الخاص بالتحديات الجديدة حاول - من خلال الفصلين - تقديم تحليل للعوامل الاقتصادية والسياسة المؤثرة على جوهر وقيم واتجاهات البدائل المطروحة للسياسات الإصلاحية فى الدول النامية ، واختبار

الإطار المرجعي العولمي global ، والافتراضات والتحديات التي تواجه النول النامية عند محاولة تقوية شبكة الأمان الاجتماعى من خلال إصلاح السياسات الاجتماعية . وقد ركز الفصل الأول فى هذا القسم على مناقشة ظاهرة العولة وتأثيرها بشدة على نوعيه الحياة وأمان الناس وعلى القيم الثابتة ، فهى لا تؤثر على نوعية وتركيبه قوى العمل والإنتاج فقط ، ولكنها تؤثر أيضا، على الأمان الاجتماعى ، والحماية ، ونسق القيم المعتمد على الاستقرار الاقتصادى .

ويتعرض هذا القسم أيضا، لمناقشة سمة العبور والتقاطع والتداخل بين القوميات transnational ، ووضع السياسات الاجتماعية فى سياق التنمية الاجتماعية العولمية وتأثيراتها المتبادلة على طاقات النول فى توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لمواجهة مستويات الحياة الجيدة .

أما القسم الثانى من الكتاب فقد تصدى لمناقشة وقع النموذج الاقتصادى - المنطلق من فكرة إصلاح السياسات الاجتماعية - على قطاعات السياسات الاجتماعية فى بعض النول النامية المختارة . فنتيجة لتغير الاقتصاد العالمى والتجارة العالمية ، تتحدد أنماط الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعى فى إطار القدرات التنافسية ، وتتحدد أيضا أنماط قطاعات الخدمات الاجتماعية .

وفصول هذا القسم الأربعة تناقش الآليات والأنساق والخدمات الاجتماعية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقد نوقشت بعض التساؤلات الجوهرية فى هذا الصدد أهمها :

- ١ - كيف تؤثر التغيرات على الخطوات التى تتخذها النول من أجل إعداد جيل جديد يدخل فى سوق العمل الجديد ؟
- ٢ - ما هى الجهود التى اتخذتها هذه النول فى إدماج القطاعات الأكثر تأثرا

بهذه التغيرات (المرأة ، والشباب) فى سياسات قصيرة ومتوسطة المدى ؟
٣ - ما هى الميكانيزمات التى أُنْخِذَتْ لتتناسب الضمان الاجتماعى والتى تعوض
التغيرات السريعة فى سوق العمل ، وأنماط التوظيف والأمان الاجتماعى ،
من أجل المحافظة على مستويات لائقة من العدالة الاجتماعية ؟

وقد ناقشت الفصول الأربعة هذه القضايا من منظور إصلاح السياسات
الاجتماعية ، موضحة التفاعل والتبادل بين تزايد النمو الداخلى من أجل
سياسات اجتماعية فاعلة والمعوقات التى تواجه الحكومات عند وضع
استراتيجيات تتواءم مع هذه المطالب ، ودور العولة فى تسهيل أو إعاقة قدرتها
على تحسين التنمية الاجتماعية والإنسانية .

أما القسم الأخير من الكتاب وهو الفصل الختامى فيعكس ديناميات
الإصلاح المؤثرة على اتخاذ القرارات على مستوى الدولة ، وبلور المبادئ
والقواعد التى يستند إليها كإطار مرجعى لقياس بعض العمليات : الخصخصة ،
واللامركزية ، ومحددات السوق الحر ، وإعادة هيكلة الميزانيات لتسهيل التحول
السريع من نموذج دولة الرفاهية المكلف إلى نموذج أكثر فاعلية وعدالة لتحقيق
الحماية الاجتماعية .

وقد قدم الفصل الختامى - أيضا - بعض التساؤلات التى لازالت تبحث
عن إجابات مثل : الآثار البعيدة المدى على نسيج الدولة لتحقيق العدالة
والمساواة ، وعلى أنساق القيم والثقافة ، وعلى المؤسسات الاجتماعية
الأساسية . إذ لازال الموضوع يحتاج إلى مزيد من البحوث لمواجهة التساؤل
الأساسى وهو "ما هو نمط إصلاح السياسات الاجتماعية المطلوب ، ولأى نمط
من المجتمعات ؟"

تبين لنا من استعراض محتويات الكتاب مدى أهمية الموضوع والتغيرات

الحادثة على ساحة التنمية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية ، وضرورة إعادة النظر من منظور إصلاحي يتعامل مع السياسات الاجتماعية كعملية ذات اتجاهات وأبعاد عالمية ومقاييس فاصلة ، مثل الاستهداف targeting ، واللامركزية ، ورسوم الخدمات والخصخصة ، وأن منظور إصلاح السياسات الاجتماعية يجب أن يتم في إطار من القيم تدعمها ، وأبعاد في التطبيق مختلفة عما كانت عليه .

فإصلاح السياسات الاجتماعية ينظر إليه من خلال إطار مرجعي تدعمه قيم العولة والتحرر الاقتصادي وتوفير الخدمات . وإصلاح السياسات الاجتماعية المعاصر ، يكون موجهاً بنسق قيمى يستند إلى دعائم ثلاث مترابطة :

أ - عدم تدخل الدولة في تحديد الموارد وإدارتها .

ب - إشراك منظمات المجتمع المختلفة في الإدارة والإنفاق .

ج - إعطاء فرص متكافئة للعمل والمشاركة .

وأن توفير هذه الدعائم سوف يحل مشاكل التنمية الاجتماعية التي كانت سائدة في ظل السياسات العامة السابقة .

ولكن التجارب العملية والتطبيق لازالت غير كافية لتقديم الدلائل العلمى المبرهن على صحة هذا الاتجاه الإصلاحي .

The National Review of Social Sciences

OPINION POLL ON SOCIAL RESEARCH ETHICS
"Issues and Dimensions"

Hind Taha

THE STANDING PROJECT ON DRUG ABUSE

Moustafa Soueif

DEMOCRACY : ESSENCE OF PUBLIC OPINION CONCEPT
Historical Review

Nahed Saleh

**THIRD WORLD CONGRESS OF RURAL WOMEN, MADRID-
SPAIN, 2-4 OCTOBER, 2002.**

Nadia Halim

**MORALES - GOMÉZ, DANIEL (ED.), TRANSNATIONAL SO-
CIAL POLICIES: THE NEW DEVELOPMENT CHALLENGES
OF GLOBALIZATION.**

Hoda Megahed

Volume 39

Number 3

Septemper 2002

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by
**The National Center for Social and
Criminological Research**
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Editor in Chief
Nagwa El Fawal

Assistant Editors
Nadia Halim Nagwa Khalil Inaam Abd El Gawad

Editorial Secretary
Howaida Adly Ibtissam El Gaafarawy

Correspondence:
Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price:
US \$ 15 per issue



The National Review of Social Sciences

OPINION POLL ON SOCIAL RESEARCH ETHICS
"Issues and Dimensions"
Hind Taha

THE STANDING PROJECT ON DRUG ABUSE
Moustafa Soucif

DEMOCRACY : ESSENCE OF PUBLIC OPINION CONCEPT
Historical Review
Nahed Saleh

THIRD WORLD CONGRESS OF RURAL WOMEN. MADRID -
SPAIN, 2-4 OCTOBER, 2002.
Nadia Halim

MORALES - GOMÉZ, DANIEL (ED.), TRANSNATION-
AL SOCIAL POLICIES: THE NEW DEVELOPMENT
CHALLENGES OF GLOBALIZATION
Hoda Megahed

Volume 39

Number 3

September 2002

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo